

تُعْيِشُ الطَّالِبَ النَّبِيلَ

بِنَظْمِ قِسْمِ الْعِبَادَاتِ مِنْ مُخْتَصَرِ

سَيِّدِي خَلِيلًا

نَظْمٌ

الْعَامِلِ الْعَامِلِ

الْشَّيْخِ عَبْدِ الْقَيْسِ بْنِ صَالِحٍ الْعَدَنِيِّ الْمَالِكِيِّ

مَعَ ارْتِجَازِهِ أَدَبِيَّةً لَهُ فِي

الْأَضْلَاقِ السَّامِيَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بهديهم الى يوم الدين • وبعد فهذه منظومة في العبادات في فقه الامام مالك بن انس رضى الله عنه وارضاه نظهما العالم العلامة المتحلي بالفضائل المقتني لسنة سيد الاواخر والاولئ شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن صالح العلجي القرشي^(٢) • مقدمة لمنظومة العلامة سيدي ابي بكر بن محمد بن محمد بن عاصم الاندلسي المسماة بـ « تحفة الحكام » وقد اقتصر « العلجي »^(١) فيها على ارجح الاقوال الواردة في مختصر سيدي خليل وشراحه • ولعدم الوقوف على تسمية لها او خطبة بعد بذل الجهد في البحث عن ذلك اقتضى النظر تسميتها (بغية الطالب النبيل بنظم قسم العبادات من مختصر سيدي خليل) • والله المسؤول ان يفر لناظهما ويسكنه اعلا فراديس الجنان وان يجعل النفع بها شاملا والاجر منخرا لمن سعى في طبعها انه على ذلك تدير وبالاجابة جدير •

وقد طبع هذا الكتاب وصلاح مافيه من اغلاط مطبعية على نفقة من يرجو بذلك ثوابا واجرا •

حمد صالح بن حمد الرومي ١٣٩٤/٦/١٠ هـ

بغية الطالب النبيل بنظم قسم العبادات من
مختصر سيدي العلامة خليل نظم العالم
العامل الشيخ عبدالعزيز بن صالح
العلجي المالكي مذهب الاحسان
بلدا غفر الله له ورحمه
واسكنه فسيح
جنته امين
رب العالمين

(باب الطهارة)

تعريف أهل العلم للطهارة
حصولها بمطلق أي ما صدق
بها استباح كل ممنوع الحدث
قد عرفت بالصفة الحكيمية
عليه لفظ الماء بلا قيد لحق
أوالذي يمنعه كل حكم الغيب

(باب المياه)

الماء إما مطلق ظهور
فالمطلق السالم من تغير
بكل ما يعد منه أجنبي
ولا يجس الارض كالمغرولا
في آلة الجلود كالدهن لها
وبعضهم يشترط في الاخير
وخفة التغيير شرط متبوع
والماء إن غير بالمجاور
ولا يضر الماء ما تولدا
والماء مجزئ إن يغير بالشجر
والماء إن تشكك اذا ظهور
وإن يخالط الظهور طاهرا
وقيل ذا في النجس الموافق
وكل ذا فصله الزرقاني

أو طاهر أو نجس محذور
في الطعام أو في الشم أو في انظر
كالورد والريحان لا كالطحلب
يطول مكث أو بدنيغ حصلا
فذا كفى الطهارتين كلها
مع الدباغ خفة التغيير
في آلة السقي على الماء تقع
فليس هذا مطلقا بالضائر
منه كأشجار يغيرن النداء
تلقيه ريح لا يبول وبعير
أم غيره جاز به التطهير
واقفه وصفا فليس ضائرا
وبعضهم عليه لم يوافق
وبعضه قد رده البناني

ولم يغيره ومثله اذا
 لكن اذا غيرها قد حصل
 أو ولغ الكلب به وما أضر
 في الماء وهو راكد لا يجري
 ويندب النوح لظن الإنجلا
 لم يعجز عندنا على المشهور
 الا لعادات بدأ قد صرحوا
 في الشم او في الطعم او لون يرى
 او شمه او طعمه فيه نجس
 الا لنحو الزرع اذ يناله
 ولم يلاق طاهراً ذلك نجس

ويكره القليل حله الاذى
 ماء قليل في الطهور استعمالا
 ومثله مَشْمَسٌ " بقطر حر
 وموت ذي نفس تسيل بري
 كره قبل النوح ان يستعلا
 والماء إن غير بالبحور
 وطاهر الماء الذي لا يصلح
 وهو الذي بظاهره تغيرا
 والنجس الذي بلونه يحس
 وإن هذا يحرم استعماله
 والماء زالت عنه أوصاف النجس

باب الأعيان الطاهرة وضدها

دمع مخاط ولعاب منفصل
 إن كان كل في حياته انطلق
 أو غير ذي دم من البشري
 وما جرى منه سوى المسفوح
 ماحف من ريش بأطراف القصب
 ولبن من مسلم أو كافر
 حال حياته ومع تذكيتيه
 كون غذائه بظاهر فقط
 والقيء إن لم يتكيف بالنجس
 والمسك مع قارته لما نفس

الظاهر الحي وما منه يسل
 والبيض إن لم يتغير والعرق
 وميت آدمي أو بحري
 والحل ان ذكي من ذي روح
 وبلغم صفراء شعر وزغب
 ومثله الجماد غير المسكر
 ومن خلال الاكل مثل فضلته
 لكن طهر الفضلات يشترط
 كذا مرارة المباح وقلس
 كذا رماد ودخان من نجس

والدم لم يفسح على عرق جرى
وبائن منه به الروح تقر
من بعد موته كشاة وفرس
والعظم والضلف ونحو السن
في الماء واليابس ثم يمنع
ما في نجاستها امتساره
والقيح والصديد أيضا كالدم
الكل منها نجس مقلى
فكن يعلم يقظاً يا صاحي
فهو منجس بلا مدافع
يحذف لهذا ما سرت إليه
فلا يرى تطهيره مقبولا
كاللحم والزيتون أو ما أشبهها
بما به يفوص دون النار
لا غير ان يستعمل المنجس
أن يلبس الديباج من غير ضرر
الا الذي استنوه من هذين
وخاتم الدرهمين وزن
وهو ييسره ويمناه حمد
قد حرموا آتية التقدين
وفي مسوه خلاف يطلب
وللانات لبس عين يفقر
فإن هذا مطلقا محظور

والخمر إن خلل أو إن حجرا
والنجس الميت غير ما ذكر
وبائن الحي الذي يرى نجس
كالجلد أو كقصب والقرن
والجلد مدبوغا به ينتفع
كذا الدم المسفوح والسوداء
وفضلة المكروه والمحرم
والمذي والمنى والودي
هذا ولو تكون من مباح
وإن تقع نجاسة بمائع
وذو جمود إن تقع عليه
والرجس في كالدهن لو قليلا
وبعض مطبوخ وملوح بها
والبيض ان يعلق وكالتضار
في مسجد وأدمي حبوا
وحرموا على مكلف ذكر
وهكذا استعماله التقدين
سيف ومصحف وأتف سن
من فضة خالصة ويتحد
على مكلف من الصنفين
ولو تغشى ثم أو تضيب
وجاز للمكلفين الجوهر
لا شبه مرود ولا السرير

فصل : شرط ازالة النجاسة

للذات والمحمول والمحصل
وليقطع القادر حال الذكر
فصل رجله بل سهل
صلاته صححت بلا التباس
إن شاء بالوقت بلا وجوبها
فيه الصلاة او عليه اجتنبوا
وغير ذي الصلاة من معذور
وما يلي فرج الجهول الجاني
لم يطلع بخلوه من الاذى
كسلس في كل يوم يلقى
إن سال أو شق على الجريح
مفتقر إذ غسلها أذيه
وأثر الذباب من رجس وجد
مشتتر قبل الجفاف إذ يشق
مرا على اليايس من نجاسة
والقيح والصديد يعفى فاعلم
يفسل ان يفحش بلا ايجاب
على طريق فعلى الطهر حمل
وصدق العدل لدى السؤال
فالعسل واجب لكل ما يظن
غسل المحلين ليقطع الريب

واشترطوا تطهارة المصلي
لكن ذا مع قدرة وذكر
لا إن تعلقت بذيل النعل
ومن يصلى عاجزاً أو ناسي
لكنه يندب ان يأتي بها
وكل ما الرجس عليه يغلب
كالثوب للكافر والسكر
وسائس الدواب والكتاف
وما ينام فيه غيره اذا
وكل ما يعسر عنه يعنى
وأثر الباسور والقروح
وأثر الحجاماة الطرية
وثوب مرضع وكانت تجتهد
والرجس لم يغاب على ملين الطرق
والرجل إن بلت وذيل المرأة
وقدر درهم أصاب من دم
ودم برغوث على الثياب
وما يكن من بيت مسلم يحل
ما لم تنم علامة بعالم
وإن تكن إصابة الرجس تظن
وإن تردد في محلين وجب

وإن يكن طعم النجاسة انخزل
فألون والريح هناك اغتفرا
وبعضهم يشترط كون الماء
والشك في إصابة الرجس البدن
والشك في إصابة الحصير
وإن يكن ماء على الأرض كثير
وليس نية على غسل النجس
والشك في نجاسة المصيب
والرجس إن زال بغير المطلق
لكن ما لاقاه من مبلول
والكلب إن يلف على إناء
فدبا تعبداً وذا ظهور
وينسل الإنبا بلا وجوب
ولا يرق حوض ولا طعام

باب آداب قضاء الحاجة

ومن قضي الحاجة من آدابه
ترك التفتات وغطاء رأسه
ثم إعماده على يسراه
سمياً وعائذاً بالوآرث
قبل انكشافه أو المكان
مقدماً يسراه حين يدخل
بعكس هذا من أراد المسجد

جلوسه وسترة بقربه
وفرج الفضلين في مجلته
مع رفعه الاعتقاب من يمينه
من خبث الجن أو الخبائث
صوتاً لذكر الله والقرآن
والخارج اليمنى ونعم العمل
والمنزلة اليمنى تقدم أبداً

سكوته الا لأمر جسد
 بحمد رب مذهب عنه الاذى
 وليجتنب حجرا وريحا قبلا
 ولا يكن من غير ستر في العرى
 فذاك كالوطىء حرام في النضا
 وواجب اذا قضى يسبري
 متنجيا بالماء أو بالحجر
 اعداده المزبل قبل يندب
 وكونه مسترخيا قليلا
 وجمع أحجار وماء ندبا
 لكنه لإمرأة تعينا
 ومثله المذي الذي جن لذة
 وصححت الصلاة عند سلبها
 واستجرون شرعا يباب طهر
 من ملك غير واحترام معلم
 وأجزأ المتقي وجاز باليد

وليأت خارجا بلفظ الحمد
 من بعدما سوغه طيب الغدا
 والظل أو موارد أو سبلا
 مستقبل القبلة أو متدبرا
 دون البيوت فكان العدل الرضى
 بلفظ سلت بوله والنتر
 وعين الماء في الاذى المنتشر
 ووتره للسبع ندبا يطلب
 بكا لتراب كفه مغسولا
 والماء في الأفراد ندبا غلبا
 بولا وحيفا ونفاسا لاغنى
 مع غسل كل فرجه بنية
 وعند ترك البعض قولان بها
 منق بلا اذى ولا منع أثر
 او شرف وكرهوا كالعظم
 وبأقل من ثلاث فارشد

باب فرائض الوضوء وسنته وفضائله

سبعا فرائض الوضوء عدوا
 قصد أداء الفرض أو رفع حدث
 ونية لك الصلاة بالوضوء
 ومن نوى عن حدث دون حدث
 معتفر عزوبها أثناءه
 نيته وهي يقليب قصد
 أو استباحة لمنوع للحدث
 يرمى بها المسنون والمفترض
 يبطل وضوؤه ففعله عتث
 لا رفضها الا اذا قضاه

وإذا كحكهم الصوم والصلاة
 وغسل وجهه من منابت الشعر
 ما بين اذنيه يحد عرضاً
 مخللاً لجيسته إن خفت
 غسل يديه مكملاً مخللاً
 مسح جميع الرأس مع شعر على
 والغسل للرجلين والكعبين مع
 ودلكه بالأعضاء منه باليد
 يعيد من اعضاؤه قد جفت
 وعاجز ييني كناسٍ وغسبل
 وغسل متروك الذي جف انفرد
 وعاجز قرططٍ مثل العابد
 عدله ثمانياً من السنن
 من قبل أن تدخل في الإناء
 ويندب التفريق وللجمع كفي
 مضضمة وهكذا استشاق
 مستثرا ويساره العمل
 ومسحك الاذنين بطنا وظهر
 ترتيبك الفرض يترى سنوناً
 فضائل الوضوء جلوسه على
 وجعل مفتوح الأواني أيمناً
 والبدء في الرأس من المقدم
 وغسلة ثالثة وثانيه

فاحفظ جباك الله بالصلاة
 من رأسه لآخر اللحية فر
 مراعي ما غار منه فرضاً
 وغسلها كافٍ إذا ما كتبت
 أصابعاً لمرفقيه مدخلاً
 صدغيه أو ما طال منه مرسل
 ندب لتخليص أصابع جمع
 كذا موالاة وفصل وارشاد
 في حالتيه عمده بقدره
 قبل جفاف العضو تالي المحل
 بلا توان وصلاته تعد
 فهو إذا جف الاخير يتدي
 يفسلك الكفين للكوع ابدان
 الا كحوض أو كهر الماء
 وندب هذا ثلاث عرفاً
 وبالثلث ذلك اتصاق
 ورد مسح الرأس ان يقي بلل
 وسنة التجديد للماء اشهر
 فاعمل بعلم تنج في التاجين
 طهر محل صامتاً مستقبلاً
 مقدماً لكل عضو أيمناً
 وقلة الماء بفصل محكم
 إن كانت الاولى لفرض كافي

في نفسها او مع فرض تقترن
 اكرم بما فيه من الصفات
 وبعد اكثار كلام حينذا
 له وللغسل فكن متبها
 وكثرة الماء على محله
 او الكلام لا بذكر الله
 ومسحه من بعده للمنحر
 وكشفه لعورة فيما فعل
 فاحرص على السنن جنببت الفتن
 والذكر والحديث والدراسة
 إن زرتك والعالم الرباني
 وإن تشأ نوماً على التحقيق
 يزيد عقلا فاقبل الكرامة
 ولا مناف عنده يقام
 للوقت والبلوغ والحصول
 تحصيله فاحفظ تعد الأكملا
 ماء طهور قام بالتكملة
 وصحة في عقله من بأس
 فلازم العلم تعد قاضلا

كذلك الترتيب ما بين السنن
 كذا السواك فيه كالصلاة
 وهكذا من بعد نوم وغذا
 وعد تعسا كلها قد كرهما
 نجاسة الموضع عند فعله
 أو زيد ما حد رسول الله
 والبدن في الرأس من المؤخر
 وزيدته على ثلاث ما غسل
 وتركه لسنة من السنن
 ويندب الوضوء للتلاوة
 دراسة العلم والسلاطان
 كذلك إن شئت دخول السوق
 وهكذا التجديد كالادامه
 والشرط في صحته الإسلام
 والشرط في وجوبه الدخول
 حصول ناقض وقدرة على
 والشرط في وجوبه والصحة
 والطهر من حيض ومن نفاس
 ولا يكون قائما وغافلا

باب نواقض الوضوء

والبول والودي ومذي قد تعرض
 والهاد للنساء في الولاده

وللوضوء ريح وغائط تقض
 والمني لا بلسنة معتادة

لا إن تلازم نصف وقت كلس
 وهكذا الاسباب تنقض الوضوء
 والسكر والإغماء والجنون
 والشك في الوضوء أو في الحدث
 والشك فيها في حصول الناقض
 فإن تبين طهره كصاه
 وهكذا الإمام شك في الحدث
 وليُعد الصلاة وحده هنا
 وإن يشك هل توضى أو وقع
 ولمس بالبرم لمشتمى قصد
 ولو بحائل وظفر وشعر
 ومكة بيده إلا الظهر
 ومثله الأصبع لو بزائد
 وما على الأثني بس فرجها
 وليس من نقض على مس الدبر
 والقيء أو قهقهة من عامد
 ويمنع المحدث مس المصحف
 وجاز أن يمس في التعلم
 ولو لحائض وإن تكن جنب
 وحمله كسه إن لم برد
 ولا الحصى والدود أو دم يحس
 من ذلك النوم الثقيل يعرض
 وردة يشقى بها المفتون
 أو أي شيء ذين سابق من محدث
 فبقائه عليها يقتضي
 أو لم يبن أعاد ما صلاة
 بعد وضوئه على الفرض مكث
 إن لم يكن صحته يثقنا
 إحداثه بعد وضوئه قطع
 يلمسه اللذذة أو لها وجد
 لا يبهيمة وفكره ونظر
 منه مع اتصاله جلد الذكر
 أن يحك في الإحساس غير الزائد
 تقض ولو يكون مع إبلاجهما
 والأثني أو على أكل الجزر
 حين الصلاة أو بفسد القاصد
 والجزء كالصلاة والتطوف
 لتعليقه والمعلم
 لا مجنب من غير حيض فاجتنب
 حرزا وفي المتاع حمله قصد

باب المسح على الخفين

في حضر أو سفر إن شئت عن ضلك رجلك على الخف امسحن

ولحل الفرض منها ساترا
 لظهره المسح بلا تر فصل
 وبعد طهره وبالماتسه
 ولا له في مدة المسح اتها
 يندب نزعه لغسل الموضوع
 كما لفله له قد كرعوا
 كقدر ثلث قدم وما فتح
 كموجيات غسله أبطله
 ويقسل الرجلين صان الطهرا
 ما تحته ونزعه الاخرى امرح
 مثل موالة الوضوء الصادره
 في المسح مندوب فخذ بفضل
 يسراه للمسح الى الكعبين ثم
 لا أسفل وندبت إن صلى

إن كان محزوزاً ويجلداً طاهرا
 والمشي فيه ممكن وقد وصل
 وشرط ماسح جواز لبسه
 ولم يرد بلبسه طرفها
 لكن في الاسبوع أو في الجمع
 تتبع الغضون منه يكره
 وخرقه يبطله ان يفتح
 ونزعه لساق خف رجله
 وان يبادر بالتزاع الاخرى
 وان يكن خف على خف مسح
 وانما الصحة بالمبادره ...
 وجمعه اعلاه مع أسفله
 يمتد من فوق ومن تحت القدم
 ويبطل الصلاة ترك الاعنلا

باب موجبات الغسل

وقد تسمى تفصيله الأعلام
 وقيل لا بل مطلقا هذا ندب
 موجب غسل حال كرهه لزم
 ولو بغير لذة احتلام
 كشكه اذا مذى أم مني
 إن شك في وقتين أو أوقات
 بلذة ولو بفكر أو نظر

الغسل من اسبابه الإسلام
 فقيل هذا التعبد يجب
 وأرجح الأقوال إن يكن علم
 في خارج المنى بالمنسجم
 غسل مكلف جميع البدن
 وليعتبره آخر التومنت
 والغسل إن مستيقظا منه ظهر

كواطيء بعد اغتسال أمني
أوقدرها إن لم يكن ذا حشفه
ولو بهيمة وميتاً ودبر
وإن أباه العقل كالإيمان
إن بلغ الواطيء ولو ما أنزلا
إن هي لم تنزل فذا تلغي
كلصية يبالغ وطنا
يتم حمل أو بحيض قد ألم
وإن تعدد في أوقات الزمن
أو رفع حادث بهذا الفعل
كنية الوضوء في التفصيل
كذا موالاته الوضوء البين
ومثله الرجلان حتما لا تذر
فإن تعذر فعله فما وجب
كأيطر والرقيق والأعكان
في موضع فتركه لم ييج
من قبل ادخالهما إن أمكنا
صماخ اذنيه بذأ قد صرحا
بده بتحليل الأذى عن الجسد
ثم وضوء كامل ما شفعا
وعن نينا بهذا حدثوا
يعمه بكل غرفة ولا
فهو لهذا ندبه مستصحب

ودونها فيه الوضوء الأدنى
وأوجب الغسل ولوج الحشفه
في فرج ذى إطاقة ولو ذكر
وذكر ذا للحكم والبيان
والبالغ الموطوء حتما غسلا
وإمرأة ينالها صبي
وندبوه للصبي إن يطا
وبالنفاس لو بلا دم وتم
لا باتحاضة وغسلها حسن
وفرضه نية فرض الغسل
أو استباحة بذأ المفعول
وإن يعم الماء كل البدن
كذلك الدلك وتخليل الشعر
والدلك لو بفرقة وبعد صب
وواجب تمهد الاغضان
وإن يشك غير ذأ المتكح
وسن غسله لكفيه هنا
مضمضا مستشقا وماسحا
والندب بعد غسله لكل يد
وبعد ذأ غسل السيلين معا
وقال بعضهم هنا يثلث
وثالث الرأس وقبل خللا
وكل حكم لوضوء يندب

لغير موجب عليه يستين
 فإذا يعيد مرة هذا الوضوء
 وإن يكن موجب غسله اختفى
 كغناه هذا واجبا وتغلا
 وذا بغير الوطىء فضلا "ماسئب"
 وزيد فيها المنع للقراءة
 أو كان لإسترقاءٍ أو تبيين
 له تيمم به فليدخلن

والغسل بجزى عن وضوءه وإن
 إلا إذا أتىءه ينتقض
 كذا الوضوء في محله كفى
 وإن نوى جنابة والتغلا
 وضوء موجب لنومه ثديب
 موانع الأصغر للجنابة
 الا يسيرا كان للتحصين
 كذا دخول مسجد إلا أن

باب التيمم وأحكامه

يبلد يكون أو صحراء
 أو خوفه من مرض أن يعثري
 أو خوفه لأجله من شدته
 لو كان ذميا وكلبا فلتعلم
 مختاره وبعده الضروري
 إن كان ثم ماله ذا بال
 فكن هديت متقن المسائل
 لجمعةٍ وذا عليه الأكثر
 إذ هي فرض وقتها فليزوم
 ثم يُصَلِّي فلهه مبدلهما
 مثل جنازةٍ رءاها تغلا
 وجاز كئل بعد فرض مسئل
 من كل ذي تيمم معذور

صح تيمم لفقده الماء
 أو فقد قدرة على التطهر
 أو من زيادة وطول مدته
 أو خوفه من عطش المحترم
 أو خاف فوت الوقت بالطهور
 أو خوفه اضاعة الليل
 أو فاقد الآلة والمنابون
 وما تيمم الصحيح الحاضر
 وبعضهم يقول بالتيمم
 واستحسن البعض تيمم لها
 وليمنعن للنفل مشقلا
 ولويكون النفل وترأقد فصل
 وغير ذي الصحة والحضور

له تيسم لكل ما شرع
وجائز لكل من تيسما
يفعل ما يشاء من تطوع
مقدم المقصود او مؤخرا
وفعل نفل قبل فرض قد قصد
واشترط البعض لفعل النفل
وليشتر الماء بعتاد الثمن
كأخذ موهوب وقرض وطلب
وليس يكفي لو من المسافر
لو قصيدا به وكانا جيبا
فآخر المختار للراجي ومن
وذو تردد يصلي في الوسط
يعيد في الوقت كراج قدما
وكالمريض يفقد المنا ولا
كذلك ناس بعدما صلى ذكر
وفرضه نية التيسما
ونية الأكبر حتم إن وقع
ومسحه للوجه والكفين
والشرط في هذا الصعيد الطاهر
ولكن التراب فيه أفضل
والجص بعد الحرق كالنقدين
وغير ذا يجوز أن يستعملا
كاللج فاعلم لا خشيش وخشب

له الوضوء اذ وضوءه منع
لفرض أو لنفل أو نحوها
ومن تنفل ومن المصحف
ولا يصح الفرض إن تأخرا
يكره عند بعضهم وما اعتمد
من بعد فرض نية من قبل
وإن بذمة ولم يحتج إذن
لدون ميلين فكلها وجب
تيسم الفرض لفرض آخر
وبطل الثاني فكن ممن وعى
يأس من الماء فأول الزمن
ولم يعد إلا "مَقْتَصَر" فقط
وخائف كاللص بان عدما
وذي شكوك في لحوق حصلا
فاشكر فإن الله يجزي من شكر
أو يستبيح ما استباحه بما
والضربة الاولى على الارض تقع
فريضة فيها إلى الكوعين
ما من وجوه الارض باد ظاهر
والمعدن المنقول لا يستعمل
وجوهر في منعه كدين
كالشيب والحديد إن لم ينثلا
فكن بحفظ العلم خير من طلب

مسوخ هنا بلا اعتراض
لها الموالاة وجوباً فاتبع
وأن تعيد ضربةً لثين
والنقل ثم للتراب العالق
وسبق يملك هنا وجعلنا
بياطن اليسرى وذا للآخر
الى محل البدء فيها ترقي
وقد تيمت تيمما كمل
فاحرص على اتزاعه المحتم
كواجب الما قبل ما يصنع له
الا الذي يذكر بعدما دخل
لعادم الماء دون اضرار يحل
تيمم بحائط من كتلين
كلا الطهورين يصلي ويمد
أو ليصل الفرض غير مقضي
لما يُطالب مطلقاً بذلكا
فقدان قدرة على استعمال

تيمم للمعدم بالفضخاض
أفعاله مع الذي له شرع
وسن أن تؤخر اليدين
والمسح من كوعيك للمرافق
ويستحب الصمت واستقبائكما
ظاهرها مرأ من الأظفار
ثم لتضعدها بها من مرفق
واعمل يبرك كذلك العمل
وينزع الخاتم في التيمم
ومبطل الوضوء طراً أبطله
لا إن يكن وهو يصلها حصل
وكرهوا نقض وضوء وغسل
وللصحيح إن تيمم والزمن
ومن مضى الوقت عليه لم يجد
وقيل لم يصل بل ليقض
وقال واختاروه أعني مانكا
ومثل هذا الحكم في الاقوان

باب المسح على الجبيرة

يكفيه عن غسل له مسح المحل
أو خيف أيضاً فعلى العصابة
زائدة على المحل اغتفرا
فارجع لتحرير هناك مفهم

الخائف العضو المريض ان غسل
فإن يخف هذا فبالجبيرة
وإن تضعها دون ظهر أو ترى
والخوف مثل الخوف في التيمم

كخرقةٍ بالصدغ أو عمامة
وان يكن غسل الصحيح يؤلم
وحيثما تقع وتنزع فنزد
لكنه حال الصلاة بطلت
خيف بنزعها من المضرة
او قل ذا ففرضه التيمم
فورافتمسح فالوضوء ما فسد
كما اذا علتة قد برئت

باب الحيض

الحيض إما بدم أو شبه دم
ففي العبادات بدفقة يعد
فأكثر الحيض أقل الطهر
وإن دم عن آخر لم ينفصل
ولتبق مبتدأة مهما يدم
وإن تكن ذات اعتياد مكث
أي بثلاثة من الأيام
وبعد ذا فلتغتسل ولتوطأ
وحامل في ثالث للستة
وان تحض في ستة للآخر
فإن تقطعت بها أيامه
فهي تضم أولا لآخر
وتحسب اليوم برؤية الدم
حتى تؤديها على ما فصلت
وجاز وطؤها وصلت حتما
فإن يدم مسترسلا هذا الدم
وإن تميز ثم ذلك الدما

من صفرة او كدرة والحكم عم
ومنتهاه نصف شهر لم يزد
فطهرها اذا بنصف شهر
بنصف شهر عد مثل المتصل
خسا وعشرا لم تصل وتصم
اكثر عادة لها واستظهرت
تاركة الصلاة والصيام
وتفعل الذي بها منوطا
تمكث عشرين بلا عبادة
تمكث ثلاثين بحيض ظاهر
يعض طهر ما نبلى تمامه
تجمع أيام الدم المبادر
منها بليل او نهار فاعلم
هذا وفي كل انقطاع غسلت
فخذ حبالك الله هذا العلما
ولم تميز فطهر بحكم
بنحو غلظة ولون علما

وكان هذا بعد نصف شهر
 فإن يكن تمييزها يدوم
 وإن يكن ما ميزته ينفصل
 وطهرها له علامتان
 والقصة الأبلغ فهي تنتظر
 فلتنتظر لآخر المختار
 وحرم الحيض نكاح الزوجة
 ولا يجوز وطؤها إن طهرت
 ومس مصحف دخول مجد
 وماذع لصحة الطوائف
 كذا وجوب الصوم والصلاة
 أما النفاس ما أتى مع الولد
 أمده بكامل شهرين
 وحكمه في المنع والتقطع

باب أوقات الصلاة

مختار أوقات الصلاة الأمثل
 لآخر القامة بالتمام
 دون الزوال فهو غير معتبر
 ووقت فرض العصر من آخرها
 والعصر منتهاه الاصفرار
 بقدر فعلها مع شرطها دري
 ثلث الليل ونعني الأول

للظهر من حين الزوال يدخل
 حدث بسبعة من الأقدام
 إذ ظله ما بين طول وقصر
 واشتركا في وقتها بقدرها
 ومغرب لمغرب مختار
 وللعشاء من غروب الأحمر
 وقيل كله لها مكملا

والصبح من مطلع فجر ظاهر
وبعد مختار هو الضروري
كذي صبا اغما جنون عارض
أو كافر ولو يكفر طساري
وما سوى نوم ونسيان طرا
الى طلوع الشمس للصبح حصر
وظهرنا لأربع لمن حضر
للعصر كالعشا ضروريان
فسبق العصر بوقت الظهر
وسابق العشاء وقت المغرب
وانما السابق للفرضين
ومغرب الى ثلاث في الحضر
فان بقي من وقتها المحدود
بكامل الظهر فإنها تجب
وتجب الظهر بخمس تبقى
ولسافر في الثلاث
ومن أبي عن قعلها يؤخر
لكنه يقتل حدا والذي
جحدان ما يعلم بالضرورة
والأول الأفضل من مختار
ليدرك السنة في جماعة
يندب تأخير لربع وقت
والوقت إن يعرف بظن يكفي

لمنتهى الإسفار عند الناظر
وقت ولكن جاز للمعذور
والنساء طهرت والحائض
او فقد طهرين كنوم عاري
أسقطها وطهرها ما قدرا
وقيل ما لها ضروري قدر
قبل الغروب واثنين في السفر
من بعد مختار وسابقان
وآخر الى الغروب يجري
وآخر لفجرنا المرتقب
لمن يكون جامعاً فرضين
من قبل فجر واعتبره في السفر
ما يسع الركعة بالسجود
والكل منها لادائها نسب
لحاضر قبل الغروب حقاً
فاشدد على العلم بلا اتكاث
لذلك القدر ولا يكفر
بجحدتها مكفر ككل ذي
من ديننا الجائر والمحتظرة
الا لقد طالب انتظار
أو كانت الظهر فلجماعة
ولاشدد الحر نصف الوقت
وبطلت إن بان وجه الخلف

لو أنها بوقتها قد فعلت
 وقيل بل عين لكل رأبي
 وهكذا غروبها إذ تسي
 إليها حتى يفرغ التحذير
 وعند ذكر الفائتات الغايه
 الى فراغ مغرب كالفجر
 إلا رغبة قبيل الصبح
 النهار نومه عن المعتاد
 وقبل اسفار شديد الصبح
 من قبل اسفار او اصفرار

باب الأذان

ولجماعة ذوي تباعد
 أو كان مجموعا بذى اختيار
 لكنهم قد تدبوه في السفر
 وأربع يكره فيها فادر
 وما بوقتها الضروري حاصله
 يخفي الشهادتين فوق السر
 وليجز من الفاظه تتابعا
 وقبل وقت آثم إن أذنا
 وان يعاد بعد صبح استحب
 والوقت شرط الصحة الشهيره
 الا لاسماع هنا كمنان
 يحكيه لو بثله من سمعا

وداخل فيها بشك بطلت
 والعلم بالوقت هنا كقائي
 ويحرم النفل طلوع الشمس
 وخطبة الجمعة مذ سير
 أوضيق وقت او قيام الحاضره
 والنفل كرهوه بعد العصر
 الى ارتفاع الشمس قيد رمح
 واستثنوا الورد لذي اعتياد
 بشرط أن يكون قبل الصبح
 ولجنازة سجود القاري

سن الأذان عند كل مسجد
 للفرض في وقت له مختار
 لغيرهم قد كرهوه في الحضر
 ولو أقل من حدود القصر
 فائتة جنازة وناقله
 وهو مثنى لو مزيد الفجر
 ثم ليعدهما بصوت أرفعا
 فإن لها يفصل ولم يطل بنى
 لكنه في آخر الليل ندب
 العقل والإسلام والذكوره
 والطهر والوقوف واستقبال
 وأن يكون صيئا مرتفعا

فصل الإقامة

إقامة الصلاة سُنَّتٌ عينا
فصاعداً ولصبي تندب
وانطق بها معربة ومفرده
وخير الجالس في القيام
بالنح كفاية لاثنيهما
كأمرأة سراً ونعم الأدب
في غير تكبيراتها المردده
حين الشروع أو مع التمام

فصل شروط الصلاة

الصلوات الخمس أوجبت على
مكلفا يمكن أن يستعملا
ويؤمر الصبي حين السبع
حملا لهم على هدى الشرائع
وصحة الصلاة بالنقاء
والعقل والقدرة وقتها على
كذلك اسلام طهارتان
حمام أو مزبله أو مجزره
في كل هذي جاز ان يصلي
كمرض الاغنام أو كالبقر
فذا يعد بالوقت إن سلاها
على اختيار وهي ثم عامره
وإن يكن قبل صلاته رفق
أولا يخف فأخر المختار
أكمل إن ظن البقا وأومى
من ليس ثم نائما أو غافلا
ماء طهوراً أو صعيدا بدلا
وحين عشر ضربه بالشرع
كما يفرق والدي المضاجع
من النفاس وأذى النساء
فيل وضوء أو تيمم تلا
واعدهما لصحة لا الثاني
ومثلها محجة أو مقبره
إن أمن الرجز بها المصلي
لا معطن الابل فيالكره حري
مثل كيسه إذا آتاها
ولم تعد مع كرهها في غامره
يصل إن على فواتها يخف
وإن يكن فيها الرعاف الطاري
إن خاف لطح ثوبه أو سقما

يفتله بأوسط الأناهل
 يأمن على فراش مسجد اذى
 في يده لقدر درهم عهد
 وهو على صلاته لم يحرف
 لكونه بشرط ذلك آتيا
 وما أتى في ذلك بالمتسفي
 أو يُدِيرْنَ^٢ لا يَعُدُّرْ^١ كانا
 أو يظا النجس لدى انصراف
 أو بَعْدِهِ^٣ من ذلك المكان
 وليس غير العرف بالمقلد
 إن ناله بأقرب الأمكنة
 وليس في الإصلاح من ملام
 بسجديهما وأقل اهملت
 جتما والا حيثما تمكنا
 أولا أتاه لومع السلام
 اذ مسجد الجامع شرط في الجمع
 وبعد إن راجع نال الرابعة
 بسورة فإن هذي ثانيه
 اذ سلم الإمام ثم سلما
 كمدرك الوسطى يقدم البنا
 ومع جلوسه الى التمام
 لا ذاكر؟ شرط وقيل إن ذكر
 وهو مقدم من المحظور

أولم يظن وهو غير سائل
 من بعد عليها من اليرى اذا
 ولم يلطفه الرعاف أو يزد
 وجاز إن سال لتسل ينصرف
 وبعد غله يعود بانينا
 بمك أنه لدى انصراف
 مثل كلامه ولو نسيانا
 أو بتلطف من الرعاف
 أو بجواز موضع الإمكان
 والقرب كون البعد غير زائد
 وليشتر الطهور بالاشارة
 حتما وان يصر فبالكلام
 وليحتسب بركعة قد اكملت
 وليكمن مكانه إن أمكنا
 إن انقضت فريضة الإمام
 الا بجمعة فمطلقا رجوع
 فإن يكن حصل اولاهما معه
 فبعده يأتي بركعة هيه
 وصحت الصلاة إن رأى الدما
 وإن يطالب بقضاء وبنا
 فيجلس الجلوس للإمام
 وسترة لِعَوْرَةٍ اذا قدر
 ونجس يصلح كالحريير

وأمة هما واليتان
من حرقة فستر ذلك يشترط
لغير من صلى وقد قيل يجب
يندب للصلاة ستر حره
ككاشف أو بحرير بحت
وبستر عورة لغيرها اعتبر
مع مرأة من ركبة لستره
من ليس محرماً لها قد حضلا
لكنما الشرط الذي قبل علم
منها وبقايا حرام فليكتف
من سرة لركبة فلتتمشعل
ماذا له من محرم أن ينظرا
ككشف جنب للصلاة للذكر
لمن بمكة وقرب مكة
لجهة القبلة بالمهواذي
الالمحراب توخى مضربه
أو أي محراب عليه أشرفا
لو أنه صادفها اذ جهلت
يقطع في كثيره رب البصر
أعمى أو البصير في اليسير
وبالخييار ذو تحير سعد
قل سوى مؤكدا كالوتر
وبين جذرها لكل وجهه

وهي من الرجال السوء كان
وماعدى الأطراف والصدرفقط
وستر ما مرة بظلوة ندب
وقل لأم الولد والصغيرة
ولتعد احدهما بوقت
عند صلاة كلهم بما ذكر
لرجل وأمة وحره
وغير وجهها وكفيها على
وتر هذا في صلاتها حتم
وينظر المحرم وجهاً وطرف
من محرم الأتي عليها قدحضل
من اجنبي جاز أنها نزي
ويكره التشير مع كف الشعر
وبعدا استقبال عين القبلة
ولسواه قبلة اجتهاد
ولا يقلد ذو اجتهاد غيره
وغيره قلد عدلا عارفا
وإن يخالف ذلك عمداً بطلت
وخطأ إن في صلاته ظهر
وغيره يرد في الكثير
وبعدا بوقتها الناسي يعمد
وجاز في الكعبة أو في الحجر
لكن بالحجر تجاه الكعبة

ومنعوا المفروض والمؤكد
وأبطلوا بسننها الجيعة
ومن يسافر قاصراً تنفلاً
إن كان راكباً وإن بمحمل
وحصره عن جهة في الأيما
مثل سفينة ولكن إن تدر
والفرض في سفينة كالنفل
والفرض ممنوع على هذي الصفه
مع التحام خوف كالسباع
او مانع النزول من خضخاض
وذا الأخير باستوا أفعاله
وليعد الفرض اذا تمعدا
فصاحب العلم وكن مطيما
وان يوترث صوب وجهه قلا
وليومين بغير شبه المحمل
للارض كان عندهم محتوما
من بعد احرام ورده عسر
اذ عسر رده الميح الأصلي
الا بأربع هنا متصفه
بالوقت ذا يعد مع انقطاع
أو كلفة من شدة الامراض
حال ركوبه وفي انزاله

باب فرائض الصلاة وسننها وفضائلها

ونية الصلاة فرض أول
وعندها استحضاره اداً
فذاك محمود هنا عزيز
وبعدها تكبير احرام طلب
وواجب لأجلها القيام
فإن يكن يبدؤها في الانحناء
ومبتديها في القيام فيها
وبعدها فاتحة الكتاب
للفذ والإمام والقيام
فواجب ياتم إن يكن فقد
عزوبها أثناءها محتمل
او عدد الركعات أو قضاة
ولفظه بنية يجوز
الله أكبر ولفظها يجب
الامن يسبقه الإمام
فتلكن الركعة تلغى ههنا
قولان هل تحسب أو يلغىها
في كل ركعة على الصواب
لقادر فرض لها لزام
لو بعضها وحيث ما قار وجد

ما بين احرام الى الركوع
 في رُبْع الصلاة أو في النصف
 لكن يعيدها وجوباً إذا أبد
 صلاته تلفظ بغير قيد
 حاذتها اذخره راحته
 بالمجز والرأس مع الخشوع
 ثم سجوده ورفع تالي
 والألف مندوب له يعيد
 اذرعته من حسن الانصاف
 بجلسة تفرض بين بين
 قبل عليكم ويال معرفته
 وقيل بل في راجح هذا نذب
 ثم ليحتمل على الإلزام
 بكل تلك يحصل الإكمال
 لأنها تبطل بأهصال
 إن طال والسورة أعلا رتبة
 ففي استناد عنها يلام
 كالسر والجهر لمن بالفرض
 ومثله السورة في هاتين
 ومنرب وفي العشاء يجري
 أوحرك اللسان يكفي أن قصر
 وجهر مرأة بسر معني
 الا التي بأول تكون

يفصل ساكتا على خشوع
 فإن سهى منها ولو عن حرف،
 فليعتبر صلاة من لها سجد
 وتارك لبعضها عن عمد
 ثم ركوع فيه ركبتاه
 وسو منكيك في الركوع
 ورفعته منه مع استقلال
 وانما بالجهة السجود
 تاركة بالوقت للخلاف
 في كل ركعة بسجدين
 ثم السلام وعلى هذي الصفة
 وثية التحليل عنده تجب
 ويجب الجلوس للسلام
 ترتيب اطمئنان اعتدال
 لكن من الفروض أن يوالى
 وسن سورة كبعض آية
 وسن في ايرادها القيام
 ولتلك بعد حينها بفرض
 والجهر مخصوص بالأولين
 والجهر في جمعتهما والفجر
 وقل سماع النفس اعلا من سر
 والجهر أدناه سماع من يفي
 وكل تكبير لها مسنون

كذلك تسيح برفع من ركع
وكل ما له من التشهد
كذا صلاته على النبي
أيضا سجوده لركبتيه
وقيل بل سجوده بها يجب
وسن رده على الإمام
وزائد اطمئناؤه في الركن
وسترة لخائف من ساعي
لغير مقتد ومن يمرر أثم
ولينصت المأموم في الجهرية
بل نذبت قراءة إذا أسر
والرفع لليدين في الإحرام
وليقرأ بالصبح وظهر أول
القد أو من في جماعة علم
قصاره لعصرنا والمغرب
وما تلي الأولى تكون أقصر
ويندب التسيح في ركوع
يقول ربنا لك الحمد كما
وفي السجود يندب التسيح
وأمن الامام كلما أسر
وقيل ان يسمع وهذا اظهر
وذا لكل منهم مندوب
ويندب القنوت أخرى الفجر

للقد والإمام كلما رفع
بالجلسات لو مع التعمد
بعد اخير منه لا القبلي
وصدر اقدم وراحته
لصحة الحديث فيها فاحتسب
ومن على اليسار بالسلم
يعني به أهل الحجا والذهن
بين يديه نحو كالذراع
كمتعرض بلا عذر علم
لو سكت الإمام لا السرية
وقيل بالوجوب لكن ما اشتهر
في حالة التكبير نذب سامي
لا العصر بالطوال من مفصل
بأن كلهم لطول ما سأم
وبين ذين في عشاء فارغب
منها مدى والعكس مكروها يرى
والقد إن يرفع من الركوع
يقولها المؤتم لا غيرهما
وكم حديث في الدعاء صحيح
وأمن المأموم عنه إن جهر
والقد في كليهما لا يندب
وكونه سرا هو المطلوب
قبل الركوع عندنا بالسرا

ولفظه الوارد اللهم
تكبيره مع الشروع إلا
وأن يكون فارشاً يسراه
وناصباً إبهام يميناه على
وأن يكون واضعاً كفيه
وجانحاً بالعضدين رافعاً
ووضعه كفيه في السجود
ويندب الرداء في الصلاة
ويندب السدل لمن يصلي
والسدل منقول عن الامام
ابن مسيب سعيد المدني
وإن ترد تقلاً لهذا يعني
وكانه القبض لغير القاصد
كذا دعاء بالدعاء المروي
ونذبوا تقديمه يديه
وعكسه عند القيام وعقد
محركاً سبابة دوامها
كذا تيامن مع السلام
وإن نوى التحليل باليسار
ويتشهد روى نجل عمر
وحيثما يطلب للمصلي
ولو يقول يا فلان رحماً
ويندب الدعاء بالمعهود

لآخر الدعاء حتى تمّا
إن قام لاثنتين مستقلاً
حال الجلوس فوقها يميناه
أرض كاليته فيه مجلاً
حال الركوع فوق ركبتيه
بطناً وصدراً ساجداً وراكعاً
يقرب اذنيه من المحمود
لأنه من أكل الهيئات
وقبضه فيها حر بفضل
وقد أتى عن سادة كرام
وابن الزبير والامام الحسن
قراجع الكتاب أعني المغني
مستداً إلى الحديث الوارد
من بعد ما صلى على النبي
حال السجود قبل ركبته
يميناه في تشهده اذ قعد
مع مدها ومده إبهامها
للغد والمأموم والإمام
صحت صلاته على المختار
وقيل هذا سنة فلا تذر
فكلما أورده في حل
ربي مثواك هنا ما أئنا
بجلسة تراد للسجود

يُكْرَهُ وَلَكِنْ إِذْ عَرِيَ عَنْ قِصْدِ
فَصَحْنِ هَذَا بِغَيْرِ خَلْفٍ
تَعْدُ كَرَكْمَةً بِسُورَتَيْنِ
فَالخْتَمُ بِالرَّكْمَةِ عَنْ ذِي فَضْلِ
لَاخِرِ السُّورَةِ لِلْإِمَامِ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ هَذَا مَرَضِي
وَقَبْلَ مَا تَشْهَدُ الْجَمِيعِ
فَمَا لَهُ بِذَلِكَ إِهْتِمَامٌ
نَحْوِ الْبَسَاطِ وَالثِّيَابِ مَسْجَلًا
وَالذَّيْلِ مِنْ رِدَائِهِ وَالْكَمِّ
فَوْقَ الْحَصِيرِ وَالتَّرَابِ أَحْسَنَ
لِيَتَّقِيَ الشَّمْسَ بِهَا فِي الْمَسْجِدِ
أَوْ الرُّكُوعِ كَالدُّعَاءِ الْمَعْهُودِ
عَلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْمَعْتَبَرِ
وَكُنْخَصْرٍ أَوْ ارْتِفَاعِ
كَذَلِكَ إِقْعَاءِ وَقَرْنِهِ الْقَدَمِ
فِي دُنْيَايَ شَأْنِ هَذَا أَحَقُّ
وَمِثْلُهُ مِنَ الْيَدَيْنِ الْفَرَقْمَةِ
وَهُوَ مَعَ الطُّوْلِ مِنَ الْفِصْلِ الْمَخْلُ
وَقَتْلِ عَقْرَبٍ بِلا خَوْفٍ ضَرَرٍ
فَهُوَ لِهَذَا عِنْدَ بَعْضِ نَفْسَانَا
وَلِيُومِنَ لِرُدِّهِ الزَّامَانَا
وَرَدِّهِ التَّشْمِيتِ بِالْإِشَارَةِ

وَمَنْ يَسْلُ فِي ابْتِدَاءِ الْحَمْدِ
وَمَنْ أَتَى بِهِ لِرَعِي الْخَلْفِ
وَتَكَرَّهُ السُّورَةَ لِاتِّبَاعِ
لَكِنْ ذَا بِالْفَرْضِ لَا بِالنَّفْلِ
وَيَكْرَهُ الدُّعَاءَ مِنْ أَحْرَامٍ
وَمِثْلُهُ الْفُذُ وَذَا بِالْفَرْضِ
وَيَكْرَهُ الدُّعَاءَ فِي الرُّكُوعِ
كَالْمُقْتَدِيِّ إِذْ سَلَّمَ الْإِمَامِ
وَعِنْدَنَا السُّجُودُ مَكْرُوهٌ عَلَى
وَالْكُورِ مِنْ عِمَامَةِ الْمُعْتَمِ
الْأَفْرَاشِ مَسْجِدٍ وَأَذْنُوا
وَالنَّقْلَ مِنْ حِصْبَاءِ ظِلِّ مَسْجِدٍ
أَوْ بَقْرَاءَةِ لَدَى السُّجُودِ
أَوْ بِلِسَانِ عَجْمِي إِذْ قَدَّرَ
أَوْ التَّفَاتَةِ بِغَيْرِ دَاعِي
رَجْلٍ وَوَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى قَدَمِ
وَمِثْلُهُ التَّغْيِيزِ وَالتَّفَكُّرِ
وَحَمْلِ مَشْغَلٍ تَشِيكَ إِصْبَعِهِ
وَيَكْرَهُ ابْتِسَامَهُ إِنْ لَمْ يَطْلُبْ
وَمِثْلُهُ تَصْفِيقِ اثْنَيْ وَذَكَرِ
وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ تَصْفِيقِ النِّسَاءِ
عَلَى مُصَلٍّ كَرِهُوا السَّلَامَا
وَالْحَمْدَ لِلْعَطَاسِ وَالْإِشَارَةِ

وتركه تكبيرة إن يعمد	والجهر بالدعاء والتشهد
مضغ وان يضرغ لهذا أبطلا	وبلعه ما بين أسنان بلا
كعبث وبطلت اذا كشر	وحكه من جسد ما لم يضر
ومثله البكا من التخشم	وجائز أئينه من وجع
فأفهم عدلك الجهل والملام	ودون هذا حكمه الكلام
والذكر للتفهيم غير منكر	وجائز انصاته لمخبر
وباصق لموجب دعاه	كمتشاوب يسد فاه
والارجح الصحة دون الحاجة	وجائز تنحج لحاجة
لكن مع انحطاطه أساء آ	وليصلح السترة والرداء آ
وفي انحطاط ثم لا يضد	وليقتل العترب حين تقصد
لا بأس ان يكن له أدارا	ومقتد حاذى له يسارا
واستدبر القبلة ان يخف ضرر	وجاز أن يسعى لمركوب نفر
وزائد يقطع في المخوف	لكن الى ثلاثة الصفوف
وابطلت ان كثرت بالعادة	وجائز اشارة لحاجة
خشية في حالة الأواء	وينبغي استحضاره لله
يشكر ربا مجزلا صلاته	وبعد أن يفرغ من صلاته
تورده من الهدى موارده	يأتي بأوراد هناك وارده

فصل في بيان مبطلات الصلاة

من كل ما ينقض للصلاة	وخذ أخي بيان مبطلات
بآية ليست على المحل	فالقاصد التفهيم من مصلي
كفاتح على سوى الإمام	صلاته عرت عن التمام
أبطلها في الكل من حالته	وضحك الضاحك في صلاته

لكننا المأموم إن يكن غلب
وللاداء وقته قد اتسع
ولم يخف إفساده لمن حضر
وحدث من سابق أو طاري
ومشغل عن فرضها من حمل
وبالسجود سابق السلام عن
ويطل الصلاة كشف العورة
ويطلت أثناءها إن ترفض
كزيده اثنتين في الثاني
ومثل هذا أربع في غيره
أو العشا ولو يكون قد قصر
والعمد يبطل ولو كسجدة
والقيء مبطل اذا تعمده
والنفخ والجمحا كذا إن قصدا
وجمع أكل مع شرب افسدا
ان كان هذا واقعا عن سهو
وبانصرافه لظنه الحدث
ومثله للشك انه أتى
وبالكلام عامدا ولو وجب
إلا لإصلاح لها فلا ضرر
والترك للسنة عمدا مفسد
وذا الخلاف قيل حتى في التي
واحدة خفيفة ما أثرت

وليس في قدرته أن يجتنب
ولم يكن بجمعة هذا وقع
يقى على فريضة لا تعتبر
فيها ولو بغير علم جاري
شيء ودفع خارج كالبول
فضيلة او عن خفيفة السنن
إذ غلظت ولو جرى عن غفلة
وبمدها قولان كل ارتضي
سهوا كوتره بلا امتراء
من مغرب وظهره وعصره
صلاته لكونه على سفر
وسكنة تطول أو كجلسة
أو نجسا أو أن يكون ازدرده
وان يكن عن سهو فليس جندا
أو واحد لدى سلام وجندا
فاحرص على التحرير حين تروي
ثم تبدي أن ظنه عيب
وان تبدي إن فرضه متم
لينتقد النفس وما لمن عتب
كما أتى هذا وصح في الخير
والقول باللوم وصحت اجود
خارجة كسنة الإقامة
وراجح أن الثلاث أفسدت

كثارك شرطا وركنا منها
والفعل إن يكثر سهو مبطل
حد الكثير حيث رأني ذاته
وبعض مبطلاتها تبعه
ولا غنى بعد سنين عنها
ودونه بعمده لا تبطل
يظنه أن ليس في صلاته
في حكم باب السهو تستوفيه

باب في وجوب قيام المصلي

وإن للنفرض قياما واجبا
ولم يخف كالخوف في التيمم
ثم استناد لا لحائض ولا
في الوقت ثم ليجلن منقل
وحيث أن يزل عماد سقطا
وليتربع جالس حين قرا
وبين سجدتيه والتشهد
وذي الصفات لمزيد الفضل
وإنوها عن الجلوس يضطجع
ثم لظهره وذا الترتيب
من لم يطق سوى القيام أومى
ومستطع معه قعودا
وليضع اليدين فوق الأرض
وقيل في الأيماء بالوسع يجب
وقيل بل ذا في السجود اخفض
وقيل جائز على الألف فقط
وحيث يومي لسجوده حصر

إن لم يكن عمر القيام غالبا
من ضرر أو من كريح فاعلم
لجنب وذا يعد إن فمبلا
ثم ليستند كما قبل عمل
من قادر أعادها إذ فرطها
كذلك راعها ورافعا جرى
يجري على المعهود والمقيد
وهكذا حكم الذي في النفل
لأيسن فأيسر كما شرع
في حالة اضطجاعه مندوب
منه ركوعا وسجودا حتما
فمنه يومي أبدا سجودا
وبهما إن يومين فرضي
ففي الركوع كالسجود قدطلب
فحالة الوسع به لا ترفض
وقيل لا يكفي ففعله سقط
عمامة الا ككور معتبر

ذو العذر خفف في صلاته انثقل
 وإن أطلق الكل لكن إن سجد
 وإن عراه العجز في القيام
 وإن يعلق يومي لها يطرف
 وجزأ قدح العين حيث أدى
 فذا يعيد أبدا وقبلا
 صلى المريض كالصحيح إن ستر
 لقائم في ثقله قعود
 الى الذي أعلى من الحال الاقل
 لا ينهضن فبعد ركعة قعد
 يجلس بلا اثم ولا ملام
 أو نية فوجبت وتكفي
 الى جلوس لا اضطرار ردا
 بل كان هذا عذره مقبولا
 منجما بظاهر ولا حذر
 والاضطرار عندهم مردود

باب قضاء الفوائت

وكل ما فات قضاؤه وجب
 أي سبب يسقطها كالإغماس
 وذا على الفور لها إذا ذكر
 ويجب الترتيب في الفوائت
 وإنما الترتيب شرط صحة
 إن كان من قبل دخوله ذكر
 وإن يخالف فليعد إن عمدا
 ورتب اليسير من فوائت
 وإن تفت عن وقتها المحصور
 والفذ والإمام يذكران
 لو جمعة والمقتدي له جمع
 لكنما الفذ إذا منها ركع
 وليس للمأموم قطع وقضى
 من صلوات ما لتركها سبب
 لا النوم والغفلة فاحص العسا
 لكن على قدر استطاعة البشر
 وإن يخالف ليس من إعادة
 بين فريضتين من حاضرة
 قولان في الاثنا وبعد معتبر
 حتما وإن سهى فندبا أكثرا
 الخمس أو أقل مع حاضرة
 وإن تقدم توت في الضروري
 إذ دخلا اليسير يقطعان
 فليقطع الصلاة مثل من قطع
 واحدة ليدرك الفضل شفع
 بالوقت لو جمعت هذا الرضى

ويكمل الفذ لذكره على
ومثلها الثلاث من كالظهر
وإن نسي فريضة مجهولة
وإن درى بفرض دون يومه
ومن نسي فرضا وثانيا معه
أو معه خامسة وما درى
يصل خمسا وبمنس ثنى
وذاكر الفرضين من يومين
وليس يدري اول الفرضين
وإن يشك هل هما في الحضر
صلى صلاتين صلاة حاضر
وفي ثلاث مثل ذي سبع
في الخمس مثل هذه يقينا
وكل هذا في الذي قد اشتهر
الا لشك في حضور او سفر
وفي ثلاث رتبت لخمس

ثنتين من مغربه مكمل
وركعة من جمعة وفجر
يُصلّ خمسا ما سوى ذاحيله
صلى وينوى اليوم دون عليه
أو معه ثالثة أو رابعة
أي الصلاتين هما اذ ذكرا
ويندب البدء بظهر هنا
وكان فرضاه ميينين
صلى معيدا ما ابتدا من دين
منيتان أو هما في السفر
متلوة بسنة المافر
وأربع بستها والسبع
واحدة تابعة العشرنا
وراجع المذهب صلى ما ذكر
فجمعك الحالين ندبا لا تذر
وما درى الاولى اكفى بالخمس

باب سجود السهو

واعلم بأن السهو للمصلى
فإن يدع سنة أكيد
ومثل هاتين خفقتان
قبل السلام بعدما تشهدا
إن يك تاركا لهذا سهوا

أحكامه عظيمة المحل
او لخفيفة مع المزيد
من ترك الكل سجدتان
مراجعا بعدها التشهدا
وما له من نية فتروى

الا اذا اخره وسلم
 كتارك تشهدا أو جهرا
 لكنما سجوده للجهر
 وكان تركه بنصف الفاتحة
 أو تركه اثنتين من جميع
 وانما سجوده لواحد
 الا لتكبيراته لتعييد
 وشكه في الترك كالتحقيق
 وكرهوا تأخيره ويكفي
 فان يكن عن سنتين فأقل
 وسن ذا بعد السلام أن يزد
 كزائد سجودا او ركوعا
 وهو قليل صادر عن سهو
 كشكه هل ركعتين صلى
 فذا يتم للشكوك اذ طرى
 أو شك هل ذا الشفع أو ذا وتر
 او كان جهرا في محل السر
 أو تارك لشكه الذي غلب
 أو شك في أي الصلاة يجري
 وحرموا تقديم هذا وكفى
 وسجدتاه والجلوس في الوسط
 تلك فروضه وباقيه سنن
 وان يكن بجمعة فالجامع

فذاك كالبعدي ينوي فاعلم
 أو سورة في غير ثقل طرا
 ان لم يكن جاء بأعلى السر
 أو اثنتين لو بدون فاتحه
 تكبيرها المسنون والتسبيح
 من ذا الاخير ان يكن مع زائد
 فاسجد لإحداها بلا مزيد
 الا مع استنكاحه السحيق
 وبعد طول فالسجود مثمي
 صحت وعن ثلاث فرضه بطل
 بغير نقص معها ثم وجسد
 أو خارجا عن جنسها ممنوعا
 فاحرص على الإتيان حين تروي
 أو اربعا كالظهر أو أقل
 وان يكن مستنكحا فليذرا
 فالشفع ذا ثم يصلى الوتر
 لكن ذا في النفل ليس يجري
 لكون تركه عليه قد وجب
 كالشك بين ظهره والعصر
 ولم يفت بطول وقت سلقا
 ونيسة أيضا سلامه فقط
 تكبيره أو التشهد الحسن
 شرط كمالها السجود تابع

ومن توألى سهوه ما سجدا
وان يثك هل لسهوه سجد
ان نيه الإمام عدلان معه
بل لهما وعند كثرة العدد
وجالس من بعد كالأولى غلط
ودون هذا مطمئنا يطلب
ورخص الإمام في انتظار
والساجد القبلي مع إمام
أفسدها ومدرك ما سجد
وان يكن أمامه ما سجدا
وليس من سهو على من اقتدا
وان أخل بصلاة ودخل
فان تطل قراءة أو إن ركع
ويكمل النفل وفرضه قطع
وحيث لم يركع ولما يطل
مبادرا له بلا سلام
وليك ساجدا لهذا السهو
وان يك الأول نفلا وهو في
وان يكن في النفل بعد نفل
ومثل هذا ذاكر القبلي
والترك للركن يطول مبطل
إن لم يسلم والركوع ما عقد
والعقد بالركوع من الركوع

وليصلح ان يتمكن أبدا
أتى به وما له سهو يرد
فغيرا يقينه ما تبعه
يرد للذي له أبدا أبدا
يسجد في قدر تشهد فقط
سجوده وقيل بل لا يعجب
منهيه عند شك طاري
ما أدرك الركعة بالتمام
وان يكن موجه منه ابتعد
وأخر البعدي وجوبا أبدا
بتركه السنة حال الاقتدا
في غيرها فالفقه فصل العمل
ففرضه الأول فاسدا وقس
وبعد عقد ركعة ندبا شفع
يرجع في صلاته للأول
لأنه بنية الإنتمام
كما سمعت من قبيل مروى
فرض تفرضه اذا لا ينتهي
يرجع لتفصيل مضي من قبل
إن عن ثلاث ذلك لا أقل
ودون طول فابتدر ما فصلوا
تدارك الركن وبعده سجد
الا الركوع فات بالخضوع

وبعد عقد أو سلام بطلت
فليحض بانينا على سواها
إن لم يطل ولم يفارق مسجدا
ومن قرا في السرجهرا أو أسر
فإن درى بعد الركوع ما رجح
كثره تكبير عيد والنور
ومن نسي سلامه ثم انصرف
ومن يكن نسي الجلوس في الوسط
وصحت الصلاة إن له رجح
فان يخالف قائما أو قاعدا
وإن يكن نسيانا أو تأويلا
لكنه بعد سلامه سجد
كما قد ثالثة بفصل
وقبل تسليم لهذه سجد
ومن نسي الركوع يرجح قائما
وتارك لرفعه من بعده
ومن نسي السجود كله سجد
ولم يجز جبر الركوع الاول
كتارك سجوده في السابقه
وحيث في أخيرة لم يسجد
وإن يكن سلم الغي التالية
وإن يفت تدارك لسابقه
وجاهل كسجدة منية

ركعتيه كأنها ما فعلت
ميدلها ثم يسا تلاها
بان ياحرام اذا ما قعدا
في موضع الجهر ففصل ما صدر
وحيث لم يركع يعيد ما صنع
وليرع باب السهو فيه وانجبر
يسجد بعد فعله ولا جنف
وفارق الارض رجوعه سقط
وليتبعه المقتدي فيما صنع
عمدا وجهلا كان فرضا فاسدا
صح الصلاة فاغتم التفصيلا
اذ فارق الارض بكامل الجسد
فهو لها بأربع يصلي
وانحط في الخمس وان يكن عقد
وليقر قبله وليس لازما
يقم هنا محدود بالحده
من القيام أو لا حداه قعد
بالسجدتين من أخيرة تلي
وتارك ركوعه في اللاحقه
يأتي به مراجع التشهد
ثم أتى بركمة مساويه
أحل في محل تلك اللاحقه
أمن أخيرة أم القبيلة

جاء بها ثم أتى بركعة
 وهكذا في كل ركعة طرى
 ومن نسي لسجدة أربعا
 منها ثلاثا مصلحا للرابعة
 كركعة اصلاحها ما أمكننا
 وان سها عن سجدة إمام
 بل يسجدونها اذا هم سجوا
 ودون تسييح وتكليم له
 وان يعد لاجل اصلاح فلا
 وإن سلم دون اصلاح بطل
 ان يدفع المأموم عن ركوع
 فليتبع الامام في الافعال
 وكان ذا في غير اولاه معه
 بل يلغي عنه ركعة القوات
 وان يراحم عن سجود ما سجد
 وليجدن ان لم يخف من عقد
 الا اذا كان على شك وقد
 فقام من بعد السلام يقضي
 ومن يقيم لرائد امامه
 ان يتيقن زيده ولتبتطل
 فان أبى الرجوع يجلس بالمحل
 الا اذا أخبره اذ سلما
 وقيل مع صحتها أعادا

تداركا مع البناء المثبت
 عليه مثله على هذا جري
 من ركعات مثلها فليعدا
 وعدها اولى الصلاة الواقعة
 فسواها بعدها عنها غي
 فالقعدون كلهم ما قاموا
 وكلوه وهو عنهم يصفح
 فكلهم لفرضه أبطله
 يتابعوا اذ ركنهم قد كمل
 عليه اذ صح لهم هذا العمل
 بالضيق او نعاسه الطبيعي
 ان ظن نيله السجود التالي
 ودون هذا كله ما تبعه
 وليفعلنها بالقضاء الآتي
 ان كان ان يسجد امامه عقد
 وما عليه من سجود بعدي
 خاف قوات عقده وما سجد
 لشكه في زيد هذا المقضي
 فبعد تسييح له كلامه
 ان لم يسبح عند زيده الجلي
 فان يقيم عمدا ففرضه بطل
 بانما قام لتقص عثما
 ركعتا اذ زيدها ارادا

وان يتابعه على ذا ساهيا لكنه يأتي بركة سوى وقيل فيها والتي من قبلها وارجح القولين وهو المعتمد وجالس وبالجلوس امرا فيه الشكوك بالقيام عن سبب اما اذا شك بداعي من يوم فان يخالفه فذا الفرض بطل وان يخالف ساهيا ما بطلت خامسة يدري بها المأموم وصحت الصلاة ان امامه وما تفاه كل مأثوميه وصحت الصلاة ان لم يدري ان ادعى الإمام موجبا دعاء مجزئة ركعتيه عنه فلا وذاكر لركعة أقسلها لم تجزه ركعتيه هذي وقد لانها في الاصل ليست زائده لكونها بمنده قد جاءها صلته صحت ولكن ما وقت

صلاته صحت على ما روي ما جاءها سهوا ولم يكن نوى كافية فلا يجيء بشهها اجزاء ذي الركعة فهي لا تعد أخبره إمامه فأثرا صلته تبطل في القول الأحب الى القيام يتبعه ويقم الا اذا بان بأنه كمل وبعد تسليم الإمام أكملت عن سبق أولاه فلا تقوم أعلم أن موجب قيامه لا بعضهم فاشكر على التنبه لكن في الركعة خلفا يجري لم يجتمعوا في ردهم لما ادعى يأتي باخرى غيرها وقيل لا وقد أتى بركة قد زادها قالوا بان الفرض هذا ما فسد وقيل بل هذي الصلاة فاسده اما اذا كان يزيدا سها ركعتيه وفي الإصح قد كفت

فصل في سجود التلاوة

سن سجود قارىء ومستمع بكل شرط في صلاتنا شمع

من غير احرام وتسليم جرى
 تعلما ودون هذا ما سجد
 ولم يثرد^١ يَسْمَعُ الأتاما
 فليسجدن سامعه في المعتد
 وعند مالك هي المعتبره
 لكن^٢ اخرى الحج منها اخرجت
 في فصلت اياه تعبدونا
 وجاوز الآية من عنها زجر
 اذ ليس في النفل قضاء يحتذى
 والباقيات الصالحات تكفي
 يخر ساجدا وبالكثير
 قبل انحناء في فرضه والنفل
 فالعود في ثانية النفل اعتبر
 كلاهما بعض الكرام رجحه
 ويتبع على السجود إن اسر
 لكنه يسجد حين يمضي
 ولا يثري سجوده لحرمة
 من غير شيء بعدها وقبلها
 صح ركوعه بقول متبع
 يلغى ولو من بعد رفع قائم
 وليسجدن لزيده الذي صنع
 الا لذي التعليم في الاولى يثري
 منها بحكم التذب قبل أن ركع

في خفضه ورفع مكبرا
 وإنما يسجد سامع قصد
 وكون ذا التالي كهي اماما
 وحيث تم شرط تال ما سجد
 وذلك في القرآن احدى عشره
 من آخر الاعراف حتى فصلت
 وفي اناب صاد يسجدونا
 وكرهوا ترك الذي بها أمر
 ولا يُعِدُّ يقرأها من بعدذا
 وبعضهم يقرأها ويخفي
 مجاوز الموضوع باليسير
 يعيده وإن يكن يصلي
 وإن يكن بعد انحنائه شعير
 من بعدها أو قبل أعني الفاتحه
 وعندها الإمام في الرجهر
 وكرهوا القصد لها في القرض
 وكرهوا القصد لها في الخطبة
 ويكرهون قصد قارىء لها
 وإن يكن في قصدها سهوا ركع
 وذا لمالك ولا بن القاسم
 وبعدها يسجدها ثم ركع
 وعاود السجود كلما قرا
 وليقرأ الساجد بعد أن رفع

يكره عند مالك أن يشله
 ككل أمر في الزمان يكره
 وندبوا إخراجه إن يعتدي
 لكن مغير الحروف يحظر
 مع منعه مغير القرآن
 جامعة أصواتها إذ تشرع
 في الجمع واسطفاه غير واحد

سجود شكر أو سجود زلزله
 لكن صلاة عند ذلك تدب
 ويكره الجهر لمن بسجد
 ويكره التلحين وهو الاشهر
 وبعضهم أجاز بالالحيان
 وكرهوا جماعة تجتمع
 وكرهوا التعريف في المساجد

فصل فيما يندب من صلاة النافلة

يزيد تأكيداً وقبل الظهر
 ويطلب الاكثار فيها فارغب
 عند الإمام بل لمزم الراغب
 فيما يكون وقته النهار
 وزيد في الوتر قبالة واحتسب
 بسجد للمكث حين النقل حل
 حياها ذا الداخل فهو الكافي
 سلام زائر لاشراف الملا
 حيث المصلى للنبي الامجد
 فقي الذي يلي الامام المستحب
 منفردا أو باجماع الصحب
 يدعون ندب لاقراد الواحد
 عشرون غير الشفع ذلك العمل
 ستا وعشرا فاحفظن عدادها

التفل مندوب وقبل العصر
 وبعدها أيضا وبمد المغرب
 وليس من حد لذي الرواتب
 وبالضحى ويندب الإسرار
 وما يكن ليلا فجهره ندب
 وندبت تحية لمن دخل
 والمسجد الحرام بالطواف
 بسجد النبي قدّمت على
 ويوقع النقل بهذا المسجد
 وذا الاحب فيه اماما وجب
 ولتراويح اكد ندب
 والأمن من تعطل المساجد
 وسورة تجزي وختم افضل
 هذا وبعض التابعين زادها

وخفف المسبوق فيها الثانية
 وندبوا في شفعه أن يقرأ
 والوتر قل أعوذ بالإخلاص
 وفعل وتر آخر الليل أتم
 وإن يقدمه إذا صلى العشا
 وندبوه بعد شفع فصلا
 وكرهوا وترًا بغير شفع
 أو ينظرن بالمصحف المصلى
 والنفل في جمع له كثير
 بين صلاة الصبح والرغيبية
 كذا كلام" دنيوي بعدما
 الوتر والعيذان واستسقاء
 أكدها الوتر فيمد فيلي
 ووقته بعد عشاء وشفق
 ثم الضروري الى الدخول
 ليقطع الغد ينذب وأنم
 وقبل شمس ان بقي اثنتان
 وان بقي ثلاثة يصلى
 والسبع فأركع بعده الرغيبه
 وان تبين سبقتها للفجر
 وهي على أم الكتاب تقصر
 والنفل لا يقضى لنا بحال
 وندبوا ايقاعها بالمسجد

ليلحق الامام أي في الباقية
 سبح وثم الكافرون جهرا
 للوتر في ثلاثها اختصاص
 لكونه صلاته به ختم
 فلا يعده ثم صلى مايشأ
 الا اذا امامه قد وصلا
 ووصله بالركعتين الشفع
 بالفرض مطلقا وأثنا نفل
 أو بئكان ظاهر شهير
 يكره عندنا استئان الضجعة
 صلى الى قرب الطلوع فاعلما
 مع الكسوف سنن سواء
 هذا الكسوف ثم لاستسقاء الجلي
 ذلك اختياري الى فجر صدق
 بفرض صبح فاستمع تفصيلي
 مأمومها وفي الامام الخلف ثم
 تجعل لصبح دونه هاتان
 والخمس فالشفع بسبق اولي
 بنية في حقها مطلوبه
 فعدها كأنها لم تجر
 ونذب ذا مالك مشهراً
 الا رغيبية فللزوال
 وان تقع بمنزل لا تعد

وان تقم فريضة وقد دخل
ان لم يخف فوات ركعة وما
هل كثرة السجود شرعا أفضل
أو القنوت ساعة الاسحار
يرك لها وخارجا لها فعل
يخفى لدى النقل اختلافه العلماء
أو القنوت طوله المفضل
أفضل اذ ذا سنة الاختار

فصل في صلاة الجماعة

يسن في فرائض سوى الجمع
لكنما الصلاة في المساجد
وان يدعها أهل مصر قوتلوا
ومنع الرسول من تقاعد
وفضلها محصل مع امرأه
ندبا هنا يعيدها من انفراد
يعيدها مع واحد امام
أو يقتدي فيها اذا في اثنين
ولا يجوز أن تعاد المغرب
بقطعها ان لم يكن منها عقد
وان يسلم بعدما اكملها
وهكذا العشاء بعد وترها
وان يؤم من أعاد أحدا
وان تب أو لمي معيد فاسده
ولا يطل ركوعه لمن دخل
وكجماعة إمام راتب
وحيشما ثقّم صلاة الراتب
جماعة في أي موضع تقم
تسن أيضا فاعتنم وجاهد
وقيل بل فرض وصح الاول
عنه لاعمي ما له من قائد
ومع صبي فضلها ما أجزاءه
لئيل فضل ان جماعة وجد
ان كان راتباً على الدوام
مقوضا لله في الأمرين
وشارع في العود فيها يُطلب
وبعد عقده ليشفع العبد
وقربت أضاف ركعة لها
يمنع عودها على أظهرها
أعاد كل منهم منفردا
كفته أخراه عن المعبودة
امامها الا لخوف من خلل
فهو إذا في الحكم عنهم نائب
تحرم صلاة تفلنا والواجب

وان تقم على الذي فيها دخل
او لا يخف فغير ذي المقامة
وعينها فقبل عقدها قطع
وعاقد الثلاث كمل العدد
ومغرب بعد انتهائها كملا
وانقطع بالفرض وما اقتضاه
فان تكن صلاته التي قطع
حاضرة غير صلاة الاتب
لان ذا الترتيب شرط تركه
لكن هذا القول فيه بعد
يدخل فيها ناويا للنفل
وقيل يقتدي بذلك صوره
وان تقم بسجد حتما خرج
وغير مدرك أولم يصلي
وجاز وقت النفل أن يصلي
وجاز عند أمنه من طعن
الا الذي لشرطها ما احضرا
أما الذي بيته ويسمع
وليعد الصلاة مأموم شعر
اذ بان مجنوننا اذا أو اثنى
أو عالما بأنه على حدث
أو لم يراجع في الصلاة عالما
أو كان مأموما ولو حال القضا

ان خاف فوت ركعة ثم اقتتل
أكملها في فرض أو نافلة
وبعد عقد ركعة ندبا شفع
وليشفعنها حيث لم يكن عقد
وقيل فليقطع هناك سجلا
ودونه يعيد ما صلاه
مراعي الامام اذعنها رجع
بعدها حقا بحكم واجب
مراعي الامام فيما سلكه
وتم أقوال سواء عدوا
وقيل بل يخرج لا يصلي
وقد نوى اولاه لا الاخيره
مدركه فضلها لخيفة الحرج
تلزمه مع ذلك المصني
مع الإمام ناويا للنفل
على الإمام اللبث دون وهن
أو ان يكون راتبا في آخرها
اقامة بسجد لا يقطع
بان مقتداه فيها ما اعتبر
او ذا صبا أو كافرا أو خنثى
أو قد درى مأمومه بذات الحدث
أو أم ذو عجزه يركن سالما
أو كان يقرأ بشذوذ من مضى

أما مثله فذال من يحظر
 أو ذا صبا وأم في فريضة
 يمنع ذا مع صحة النوازل
 من تاركه تعلم لا الكفر
 وبعض المنع وصحت رجحته
 لكننا النيان يمحو الزلا
 أعاد في المختار لا الضروري
 والنفي للكره اصح في العمل
 والبدوي لغيره وإن نقس
 مثل ترتب على تفصيل
 والعبد في المقروض لا المسنون
 إذ نعل من يدخل ذا مقره
 وإن تكن ضرورة فما كره
 أمام من يؤمه في الاجود
 وعند حاجة فلا كره معه
 بمن بأعلاها ليكثره أبدا
 بمن بيت رينا المجدد
 وعكسه فرما القلب قسا
 ردا وفي محرابه تنفلا
 ان لم يضع بشكب غطاء
 يكره الا بعد تأتي غسال
 ان كان لم يأذن ولم يضر بهم
 كره ومنع وجواز قسلا

أو كان أميا وأم من قرا
 أو كان عبدا أمهم في جمعة
 وإن صغير أم في نوافل
 واختلفوا في الإقتدا بالاحرنه
 والراجح الكره ولو بالفاتحه
 وعامد اللحن بعلم أبطلا
 ومن يصلي خلف كالحروري
 وكرهت بأقطع وبأشمل
 ومن به جرح ومن به سلس
 ويكره الاغلف كالمجهول
 لا ابن الزنا خصي أو مأبون
 بين الاسامين الصلاة تكره
 وقيل للتقطيع وهو المتجه
 وكرهوا أيضا قيام المقتدي
 وقيل هذا مبطل مع السحه
 ومن بأسفل السفينه اقتدى
 كمن على أبي قيس يقتدي
 وكصلاة رجل بين نسنا
 كرجل بسجد أم بلا
 وندبوا لغيره الردا
 والجمع لو بالاذن قبل الراب
 وجاز ان يجمع بعد جمعهم
 وبعده ثلاثة ستجلى

اشهرها المكروه الا ان جمع
والداخلون بعد جمعه نذب
الا المساجد الثلاثة التي
وكره قتل كالبراغيث ومسا
وكره قتل قملة فيه سمع
كراهه التقطيع في الصفوف
وواحد صلى وراء الصف
وخطبىء العاذب نحوه أحد
وجوزوا اقتداءهم بالكن
أعمى وبالعينين والمحذود
فهو ينهى عن جميع الناس
وجازبصق في مَحْصَبٍ فقط
يار أو تحت حصير أو قدم
ثم أمامه وثوب أولى
وقتل كالعقرب أو كالفار
وجاز ان يسعى لها بلا حجب
الا اذا كان يكف ان زجر
فان يكن ذا عيب شرعا مُنْعٌ
قال ابن رشد النساء اربع
وكهامة جاز خروجها الى
ومن لها الشباب غير الفاره
ومثله جنازة الاقارب
وذات بارع الشباب فالأحب

من قبل وقته فلا كره يقح
خروجهم ليجمعوا كما طلب
قد خصها الله بفضل مثبت
أشبهها بمسجد قد لما
وطرحها قبل ومن بعد منع
عن مالك في قوله المعروف
ساع لمضطر بغير خلف
ومثله المجذوب ان اليه رد
وبخالف بفرع بسين
وبسجذم سوى الشديد
خوف التأذي منهم بالباس
وهو قليل مع دفن مشرط
ثم يمينه وكسل لا يذم
والثوب للمخاط ليس إلا
بمسجد يجوز للاضرار
وكان احضار الصبي يمتنع
أوهو عن فعل سخيضمنزجر
ومثله المجنون ايضا يمتنع
شمطاء عن خروجها لا تدفع
موعظة ومسجد لا مسجلا
تخرج للمسجد دون غيره
وزوجها في المنع لم يغالب
لزومها البيت ولا تأتي القرب

ومن يكونوا بسفائن لهم
 والفصل عنه بالطريق جائز
 والمقتدي يعلو ولو بسطح
 ويكره العلو للإمام
 وبعضهم يجوز أن يكن معه
 وبطلت عليهما إن قصدا
 وأوجه اقتداء مقتد على
 أو صوت مأموميه كالسمع
 والمقتدي صلى بسطح البيت
 وجاز بالواحد من ذي الأربعه
 ومن يُسَمَّعُ ناب عن امام
 وقيل بل تسميعه علامه
 والشرط للمأموم ينوي الاقتدا
 فالقد ما له إذا أن يقتدي
 إلا مسائل من الاخيره
 أما الإمام ما له من نيّة
 الا بجمعة وجمع في المطر
 وقل إمام مانوى يومٌ
 وانما صحة هذا الاقتدا
 في فرضه ويومه الذي له
 إلا تنفلا ورآء المفترض
 وقيل بل يتبعه بمقتضى
 وأن يكون تابع الامام
 فان يسار فيهما الإماما

ان يقتلوا فيها بفرد
 ومثله شهر صغير حاج
 على إمامه بغير قب
 في سعة وقيل بالحرام
 جماعة لهم جلال وضعه
 كبرا به فليتمها وقتدا
 صوت إمام رؤية ما فعلا
 أو رؤية لهم لمن لم يسمع
 مقتديا برؤية وصوت
 لكن على كراهة مستبشعه
 فليصف بصفة الإمام
 وان عرى عن صفة الامامة
 وذلك شرط صحة في الابتدا
 ومنعوا أيضا افراد المقتدي
 توجد في أبوابها يسيره
 لازمة ولو على جنازة
 والخوف أو مستخلف فيها حضر
 ينال فضلها وذا أتم
 بأن يساوي المقتدي للمقتدا
 وفي القضاء والاداء مثله
 ولينفرد من صحح خلاف من مرض
 صحته وقيل يبطل ما مضى
 في البسء بالاحرام كالختام
 أو في ابتدائه بها الاحراما

أبطلها وإن يكن بمنتهى ختم
هذا وإن يشك في كونه
وإن يؤخر عنه في ابتداء
صحت على الصحيح من قولين
ومثل هذا الحكم للسلام
لكن يبيد بعده السلام
قيام أو سجود أو ركوع
فإن يكن أدرك فرضه معه
لكنه يؤمر بالرجوع إليه
وإن يكن لفرضه ما أدركه
فحكمه كحكم من قد زوحما
وغير مدرك يكون عامدا
وهكذا أتت من بعد
الإبذر والذي في ذا اشتهر
وندى تقديم لسلطان حضر
فمالك الدار ووالي المنعبه
وإن يكن ذلك عبداً وأمره
وأشبه الراتب فيها المالكنا
فالأب فالعم على الفروع
ففائق القوم بفقته زائد
فزائد بالضبط للقرآن
فسين الإسلام فمعلوم النسب
فحسن في خلقه والخلق

كبدئ بعد وقبله أتم
مأموماً أو فداً وفي إمامته
خاتمتها معه على السواء
وسهوه كالعمد في هذين
وما على ساهيه من ملام
ولا سجود فاحفظ الأحكاما
والرفع منه سبقه ممنوع
لم يظن صلاته ما صنعه
أن عن أن يدركه أن فعله
وكان عن سهو أتى ما سلته
فارجع إليه عند سهو قدما
أو جاهلاً فالفرض عاد فاسدا
إن كان هذا صادراً عن عمد
منع وحكمه لدى السهو صدر
فنائب السلطان ندى مشتهر
أحق منه أن يكن فيها معه
واستخلفت أذ هي ليست مجزأه
فحكمه كحكمه في ذلكا
إلا مع الرضى من الجميع
ففي أحاديث الرسول الماجد
فالجهد في عبادة الرحمن
أحقهم قریشهم بلا ريب
ففي لباس من حلال الرزق

يندب تقديم مع النقصان
 لكلهم تقدّم" فينا شرع
 للاجر أو للغائزات اقترعوا
 لمراة مفردة فاجتنب
 بأجنبي بمصلاته اقتدت
 فرد الذكور مع تفهقر عرف
 وذاك ندبا لا وجوبا يعرف
 أما النساء خلف كل تحرم
 فليتقدم ثم من تكون له
 حين دخوله بلا تأخير
 مثل ركوعه سوى القعود
 وإن يشك في الحصول أخرا
 ولم يكن في غيره بالواجب
 إلا لمن كان لها معيدا
 للنهي عن اعادة بلا سبب
 فقلعه قد ضعفوا دليله
 خيّر في القطع وفي اكالمها
 في كل جلسة له تشهدا
 اذ قام والاصح لا يكبرا
 على اثنتيه قاضيا بلا لبس
 منها وقام يفعل الجميعا
 وغير ذين لا يكبر أصلا
 وقيل يترك أبدا فحقتا

لمالك الدار وللسلطان
 واعدل القوم وحر وورع
 ومع مساواة فان تنازعوا
 وكرهوا إمامة من أجنبي
 ومثلها النساء حيث انفردت
 وعن يمين من يؤمه يقف
 واثان أو أكثر خلفا ووقفوا
 والطفل كالبالغ حيث يفهم
 وإن يُصل اثنان فوق الراحله
 ويادر المسبوق بالتكبير
 وعاود التكبير للسجود
 والحتم في الركوع أن يادرا
 وحتم هذا في الإمام الراتب
 وكرهوا تأخيره السجودا
 حتى يرى هل يدرك الذي طلب
 ودخل لم يدرك الفضيله
 إلا المعيد طالبا لفضلها
 وتابع إمامه اذ قعدا
 اذ كان مسبوقا وايضا كبرا
 وقام بالتكبير مسبوق جلس
 أو الذي لم يدرك الركوعا
 فليات بالتكبير مستقلا
 وقيل بالتكبير أيضا مطلقا

وليقض قولاً بانياً للفعـل
 والقول في هذا قراءة السور
 وأحرم الذي أتى وهو يخف
 أن ظن ادراكه الإمام فيه
 وحيث يدري أنه ما ادركه
 وليرفعن في شكه وما حسب
 وإن نوى المأموم عندما ركع
 وهكذا إذا نوى الجميع
 لأن قصد نية قبل استقرار
 وإن يكن نوى الركوع مفرداً
 وإن نوى السجود والإحراما
 ففي الأصح حكمه كمن ركع
 ان يتذكر قبل عقد الثانية

فلتدر تسلم عن يوار الجهل
 وفي قنوت الصبح خلف معتبر
 حال الركوع فوته من قبل صف
 يدب صفين لما يليه
 لم يجز الرفع له فليتركه
 ركعتك تلك والغاها وجب
 بذلك الإحرام يكفي ما صنع
 أو نسي الإحرام والركوعا
 وفصلها اليسير فصل مغتفر
 فليتمادا واعاد أبدا
 أو إن نوى به فقط احراما
 وبعضهم يقول بل هذا قطع
 وبعده يبقى وصلى ثانيه

فصل في حكم الاستخلاف

إذا الإمام خاف فيها من عطب
 أو شك هل على وضوء أو ضحك
 أو ذكر الناقض أو كان التقض
 أو سقطت نجاسة عليه
 أو فرق الريح لسفن قلدا
 أو عجزه عن صفة الإمام في
 ندبا ولو يكون فيها راکما
 وإن يكونوا رفعوا كما رفع

نفس أو المال فليحفظ ذهب
 نسيانا أو يظلمه هذا الضحك
 وضوؤه أو الرعاف قد عرض
 أو عن فيها ذكرها لديه
 فيها امام واحد فبعدا
 جميع هذا ان عرى يستخلف
 أو ساجدا فليس هذا مانعا
 لجهلهم بالحدث الذي وقع

فرض الركوع قبل احداث حصل
 عادوا لينتهوا الى تكلمته
 كرفعهم مع علمهم بما حصل
 على الذي رأته محررا
 عمله اولا فكن سميحا
 وان يكونوا حصوله اولا
 بعض قيام أو ركوعا كلا
 وتنتهي الصحة ان هذا اتقى
 وقيل إنها لهم لن تصدا
 إمامه فيما بها قد أحرمها
 فاحفظ قيودا ههنا قد فصلت
 فهو يثبته أجنبيا ابدا
 فرض من به اقتدى منهم بطل
 اذ قد رأى استخلافه لم يستعد
 أو ثالث الفرض الرباعي ذا البناء
 ودون قيده ههنا قد فسدا
 وان يكن لمجزه قليندب
 بمن يلي منصبه مصليا
 كسك أنه ليستر الحدث
 ندبا وان يبعد بقي وجوبا
 حتى على حال السجود فافهم
 حيث درى في السروالجهر العلي
 فاتحة الكتاب ثم سورته

صحت صلاتهم إذا لم كسل
 وحيث لم يحصل فمع خليفته
 وبانعدام العود فرضهم بطل
 وهكذا السجود والرفع جرى
 وعاود الخليفة الركوعا
 ومقتدوه تابعوه مسجلا
 والشرطي مستخلف ان حصل
 من ركعة فيها يكون استخلفا
 وبطلت صلاة من به اقتدا
 وهو اذا فعل ما قد لزم
 صحت صلاته والا بطلت
 ومن به من بعد عذره اقتدى
 لم يجوز استخلافه فان فعل
 وهو اذا نوى صلاة المنفرد
 أو كان في قيام اولاه بنى
 ففرضه صح بما قد قيدها
 ويندب استخلافه للاقرب
 اذا له تخلف مقتديا
 وتركه الكلام في مثل حدث
 ولينتقدم إن يكن قريبا
 وجاز ان يدب للتقدم
 وليتدي من انتهاء الاول
 وحيث لم يدر ابتدا قرآته

وان يؤمهم سوى من قدمه
وان يكن ما استخلف الامام
وان يكن أشار بانتظارهم
فليس للإمام حق ان رجس
وبعضهم مجوز ان ينتظر
ان لم يكونوا بعده قد عملوا
وبطل استخلاف كل ان حصل
وان يصلوا بعده وحداناً
إلا بجمعة فليس إلا
وان يكن خليفة تعددا
صحت لمن كان بها تقدما
وبعدا خليفة هنا يتم
يقضي لقائت لكونه سبق
من مدرك الكل ومن مسبوق
حتى اذا خليفة قد تما
سلم من حصلها وقاما
ومثله مسافر يستخلف
يقوم مستخلفه ليكمل
ثم يسلم معه المسافر
وإن يكن خليفة لم يعلم
منهم مشيراً ثم هم أشاروا
ثم ليكلم ومع النسيان
وحيثما قال الإمام قد سقط

صحت صلاتهم بغير مأثم
وهم ارادوا واحدا أقاموا
فالحكم في ذلك باعتبارهم
فيها وهذا مبطل اذا وقع
فهو مكتمل بهم اذا حضر
لكننا الراجح ذلك الاول
من الصلاة بعده منهم عمل
أو بإمامين فلا نقصاناً
جماعة واحدة تصلى
واستوفيا الشروط فيها ابدا
فسابق الى السلام منها
صلاة من قدمه ثم يتم
فكل من وراءه لا ينطلق
بل كلهم يبقى على التحقيق
صلاته جيمها وسلمها
مسبوقةا ليفعل الإتماما
مقيما اذ مسافرا لا يعرف
ويجلس الباكون حتى اكمل
وقام للإكمال بعد الحاضر
كم قد مضى من ركعة يستفهم
ثم الى تسيبهم يشار
يكن على الاحرام فيها باني
ركوع ركعة ليصلح الغلط

فمن درى خلاف هذا ما عمل
 وان يكن على الإمام قبلي
 قيامه يقضي الذي له بقي
 ومن يكن جاهله فليستل
 يسجده خليفة من قبل
 وقيل بعد ان قضى فحتمق

فصل في حكم صلاة المسافر والجمع

قصر الصلاة سنة وتفضل
 وحيث جمع السنتين ما حصل
 وقيل بل فرض وقيل تندب
 لكنها في السفر المباح
 والقصر في الممنوع ممنوع وفيه
 ولا يعيد قاصر الممنوع
 ومدة القصر من الزمان
 سير الجمال سرن بالمتاع
 وبعضهم يقول بالبرود
 وبعضهم يقول في البحر تحد
 وان تكن من الجميع تأتلف
 وقيل بل ان تبدا بالبر
 لم يجز القصر لمن لا ينكر
 ويتدي القصر مسافر سعد
 وبعضهم يقول في قرى الجمع
 وسائر البلدان حين ينفصل
 والقصر في الفرض من الرباعي
 في سفر أو ما يفوت فيه
 جماعة وقيل تلك أفضل
 قدم لما شئت تصب في ذا العمل
 أو بل تباح واستان اقرب
 ذا برؤد أربعة يا صاح
 مكروه الكره وذا الذي اصطفي
 رعا لمن جوز في الجميع
 يوم وليلة على اطمئنان
 مع التزول لاحتياج داعي
 في البحر كالبر لدى التحديد
 يوما وليلة ولا شرعى البرد
 فبعضهم يقول ذا لا يختلف
 والسير بالريح فقط في البحر
 ان الرياح ربما تأخر
 مسكونها أعني بساتين البلد
 من بعد أميال ثلاثة يقع
 والبدوي إذ يجاوز المحل
 بظاهر النصوص والاجماع
 في حضر يقصر اذ يقضيه

وينتهي الى محل الابتداء
مصاحبا لاهله فأولى
لا لقصر شفاء عن ما بيننا
ولو يكون راجعا لأدنى
ولا لعادل عن القصير
ولا لبಾಗಿ مرتع وما جزم
ولا لخارج لها قد انتظر
الا اذا يجزم قبل الاربعة
وان نوى في بدئه مقاما
أو قد نوى في بدئه أن يدخل
أو ناويا ثم دخوله الوطن
وان نوى بعد سير ما ذكر
والخلف في مسافة لا بلدته
والجند ان يقيم بدار الحرب
ومن درى لعادة متبعه
فليقطع القصر وان يقيم بلا
ومن نوى يقيم في فرضه
وان نوى بعد فقي الوقت يعد
ويقتدي المقيم بالمسافر
على كراهة وبعض قال لا
وليتبع مسافر ان اقتدى
ولو نوى قصرا وهذا مغتفر
واكدوا الكره على المخالفة

ولو يكون ذا سفينة غدا
سواه اذ يصحب فيه الاهل
الا كمكي خارج ليكمني
لحاجة فما بقصره يعني
بغير ما داعر من الامور
قبل على مسافة حين عزم
رفاقه ودونهم خلكى السفر
بسفر متفرد او هم معه
اثناها اربعة أياما
مكان زوجة بها قد دخلا
قبل مسافة فلا قصر يسن
فالخلف في الكل وكلها شهر
ولا المقام ومحل زوجته
ما شاء فليقصر بفضل الرب
بأنه يقيم ثم اربعة
علم بها فقصره بتسلا
يشفع ولا تجزئه عن مفروضه
وردعه بعض الأول اعتمد
وهو على نية فرض الحاضر
ان كان من يوم فضله انجلى
بحاضره على الكمال ابدا
له وفي الوقت يعد فيما اشهر
لسنة القصر فكن ذا معرفه

وان نوى اتمامها أخو سفر
ثم ليعد في وقتها وقد حتم
وان نوى اتمامها ثم قصر
الا لسهو ثم فهو كالذي
وان أتم وهو نافر قصر
وجها او تأويلا او نسيانا
والكل من مأومه لا يتبع
وليعلم خلفه المسافر
ليكملوا ولا يعدها مقتدي
مسافر" ظن الإمام ذا حضر
فلم يوافق ظنه أعادها
وغير نافر القصر والإتمام
في فرضه هذا وهذا ان صدر
وان تكن ليست بأولى حملت
وتدبوا دخوله نهارا
مستصحا لجاره هديه
مسافر البر ولو بدون جد
يجوز أن يجمع ظهريه كما
فان تزل شمس عليه نازلا
يَجْمَعُ وان قبل السفر ان ينزل
وان نوى السير الى اصفرار
وان تزل في سيره وقد جزم
يجمعها جميعا هناك صوري

أتمها حقا على حكم الحضر
شرطا على مأومه أيضا يَسْمُ
أفسد فرضه فليس يعتبر
يعروه سهو" فبذلك يحتدي
ان كان عدا بالفساد اخرى
يعيد في الوقت ولا بطلانا
وسبحوا لعله سيرجح
بعد سلامه وقام الحاضر
لكن بعنده لكل تصد
حين اقتدى او ظنه على سفر
لانهم قد بينوا فسادها
قولان بالفساد والتمام
أولى فريضة له في ذا السفر
على التي من قبلها قد حصلت
مبادرا حين قضى الأوطارا
اذ هي عند ربنا مرضيه
ولو يقل عن مدى قصر عهد
يشاء تأخيرا وجمعا قدما
وكان بعد للغروب زاحلا
آخر عصره الى ذا المنزل
فذلك في التأخير ذو اختيار
يسيره الى الغروب مذ عزم
اذ كلها في وقتها المحصور

وأخر الفرضين ان يكن نوى
 والجمع صوريا يجوز في الحضر
 الا لمبطون كذا المافر
 وقدم الخائف كالإغما يَلِمُ
 كراحل قدم وهو عاري
 وجامع نوى الغروب فنزل
 وللعشائين جميع ما ذكر
 كذا العشاء آن اذا شق المطر
 كظلمة منضمة الى وحل
 واذة ثو^ا لِمَضْرِبٍ فِي وَقْتِهَا
 الا اذاة للعشاء جاري
 ثم اقامة الصلاة تلو
 والنفل لا يمنع جمعا ان صدر
 وداخل صلى لمغرب وهم
 ونية الجمع لها تغفر
 ومطر بعد الشروع ينقطع
 وبعد مغرب اذا حل السبب
 ولم يَسْخُ لِيَلْفِذْ^ا الا ان دخل
 ولا جماعة اقامت في صف
 ولا لجار مسجد اقاما

حال اصفرارها وقبله الثوى
 لكن يَكْرَهُ^م ان بلا عذر صدر
 لا يضبط النزول وهو سائر
 ثم ليعدها في الضروري ان سلم
 عن نية السير الى اصفرار
 قبل اصفرار لا يُعِدُّ ما قد فعل
 في أرجح الأقوال فاحفظ ما ذكره
 بكل مسجد ليدفع الضرر
 فالجمع فيها رخصة لمن فعل
 قَوُوْ وِلَيْتَ^م مع العشاء اختها
 بجهة المحراب لا المنار
 وليس قل بعدها أو قبل
 لكننا القول بتركه اشتمر
 على العشاء جائز يتبعهم
 وهي لمن سواه شرط معتبر
 فجمعهم بقطعه لا يمتنع
 فجمعهم اذ لا يصح يجتنب
 احدي المساجد الثلاثة الفضل
 ولا عليهم في اجتماع من كلف
 بيته ويتبع الإماما

فصل في صلاة الجمعة

فرض لعين الجمعة للذكر حرا مقيما عندها لم يعذر

وخمسة شروط صحة لها
والشرط في هذا بناء اتضم
مستوطنا لعدد من الملا
مع حضور من أولئك اثنا عشر
دون الإمام جالسين عندما
ثم امام ذو اقامة خطب
ان قرب العذر وفي الخليفة
وخطبتان من قيام قد وجب
بمسجد وباللسان العربي
قبل الصلاة بهما متصله
وفي القيام أرجح الاقوال
فجامع متحد ومتصل
وشرط تأييد وسقفه هدر
وصحت الصلاة في رحايه
لكن جوازه اذا كان اتصل
ولا تجوز فوق سطح المسجد
ولا بحانوت ودار وحظر
ووقتها يقام أهل السوق
والافضل المني لها للساع
وسلم الخطيب عندما خرج
والافضل استخلاف حاضر الخطب
والسنة استقبال كل من حضر
والقول بالنذب ضعيف وعذر

فدونك استيطانهم أولها
ومثله الاخصاص لا مثل الخيم
ذوي غناء عن سواهم مسجلا
موالك او قلدوه في النظر
يقوم للخطبة حتى سلما
الا لعذر وانتظاره وجب
جاز إماما غير ذي اقامة
ما بخطبة تسميه العرب
بعد زوال شمسنا المرتقب
مجهورتين خذ شروطا مكمله
يحرم تركه بلا إبطال
يلد مثل بنائها عمل
وراتب الخمس به فيما اشتهر
وطرقات للصوقها به
ثم الصفوف أو لضيق في المحل
الا على المرجوح لا المعتمد
بيت القناديل وكل ما حجر
وذلك مندوب على التحقيق
وجاز جبة لدى السماع
لا بعد أن يصعد نحوها الدرج
من الإمام عندما عذر غلب
ذات الخطيب ووجوبه اشتهر
بعض الذي بالحرمين قاغثر

إذا رقى وبين خطبتين
 وسن غسل بالروح متصل
 كالاكل ان خف وقيل بل يجب
 وندبوا تحسين هيئة لها
 كحلق عانة وتف الإبط
 فان هذي سنن كريمه
 والمشي والتهجير ساعة يلي
 والطيب للذكور واللبس الحسن
 وذلك في شأن النساء حرما
 تقصيره لخطبته مستحب
 ورفع صوت خاطب قد ندبا
 وهكذا بدوهما بالحمد
 وآية في كل خطبة على
 وخته أولاه باستغفار
 والشافعي عدء تلك الاربعه
 بسورة الجمعة في اولها
 ومثله المسبوق أما الثانيه
 ولصبي ككتاب ندب
 كعبد او مدبر إن أذنا
 كذلك تأخير صلاة الظهر
 وغير راجيه له يقدم
 فان يقدم مدركا ركوعا
 وان يزل عذر الذي صلى ولم
 يسن ان يجلس في هذين
 لكن إذا نام اضطارا لم يغسل
 في شأنها الغسل وقيل بل ندب
 ان لم يكن هذا مفادا قبلها
 والقص والقلم بذا فاعتبط
 دلت على مروءة جسيه
 آخرها الزوال للفضل الجلي
 من الثياب والبياض قدء من
 للخوف من فتتها أن تعظما
 وقصره الأخرى عن الأولى أحب
 زيدا على ما لها قد وجبا
 وبالصلاة للنبي المهدي
 ما يقتضيه الحال من وعظ جلا
 وأمرهم بالذكر للخصار
 والأمر بالتقوى شروطا واقعه
 يندب للإمام أن يقرأها
 يقرأ بسبح او قرأ بالفاشيه
 يخضر او مسنة عنها رغب
 في ذلك السيد حين استؤذنا
 تندب للراجي زوال العذر
 وغير ذي عذر عليه يحرم
 أعاد اذ كان لها مضيعا
 تقته اذ يسعى فسعيه لزم

ظهورا وقيل لا وهذا قد عضد
فذلك أوفى عملا وأرى
اذ للإمام في وجوبها النظر
إلا اذا خيف فتركها حتم
فهي وجوبها عليهم حقا
لم تجزهم اذا خشوه أصلا
قبل جلوس خاطب ولا حرج
وبعدا فنظرا كما أحب
قد كرهوا الكلام الا الذكرا
عند كثير فعلمه حرام
وكرهه إذ علموا احرامه
وهو قليل لا إذا منه كثير
تأميناً أو تعوداً أو بالطلب
من غير تسميت له فاتبها
قولان والسر له مفضل
كذلك ينهى ويصحب الآخر
يكره مع صحبتها بل ارب
يكره اذ كان لها خوف الجنف
إلا مراقباً لوقت أو ملاً
تنقل عند الأذان الاول
وبعد الجمعة اذا صلاها
أو نقله بيته حين انصرف
لم تفسد فتنة والاحظرا

وحيث لم يع فقيل فليعد
واستؤذن الإمام فيها ندبا
فان أبي رأيا ففعلها هدر
وان أبي جورا ففعلها لزم
وقيل بل إذا أباه مطلقا
مع أمنهم من جوره والا
جاز تخطي داخل الى الفرج
وجائز بين الصفوف في الخطب
وفي اقامة الصلاة طرا
وهو اذا ما أحرم الإمام
وقيل بل جاز لدى الإقامة
وجاز ذكر ذاك اذا أسر
ويندب الذكر لباعث السب
ويندب الحمد لعاطس بها
والسري هذا فقط والاول
وجاز للخطيب فيها يأمر
وترك طهر الخطابين في الخطب
وترك أعمال لأرباب الحرف
وكرهوا نقل الخطيب أولا
وكرهوا الذي الجلوس القاضل
في يوم الجمعة وفي سواها
الا لطول بعد ما منها انصرف
ذات شباب كرهوا ان تحضرا

بالسوق مكروه ومنع أقوم
مذ جلس الخطيب حتى نما
وهو حرام بزوال ظهرها
يضره فجاز للمشقة
مبتدأ حتى تم الخطب
أعنى الخطيب ردة عنه إذ بغى
ورده والنهي عن حرام
فالنفل مطلقا عليهم حظرا
أو ناسيا فدون غيره يتم
حتى يرى إمامه قد دخلا
فاستحسنوا من بعد ترك النفل
البيع والتأجير ينمان
إقالة فاحكم بفسخ الستة
لكنه بفسخه لا يحكم
عنها وعن جماعة بلا جفا
به يرى الفاضل غير متعل
من ليس غيره له مرضا
أو ضربه أو حبسه تخوفا
أو آكل كبصل أو ثوما
أو ستره العورة يومها فقد
وليس إن سار إليها يهتدي
فاحفظ هديت واحذر الإضاعه

والبيع وقتها لمن لا تلزم
وعند خطبة بخطب حرما
وسفر يكره بمد فجرها
الا اذا خاف فوات رفقة
ويحرم الكلام وهو يضط
وبين خطبته الا ان نفى
ويحرم التثيبت كالسلام
وإن تيمم الخطيب النبيرا
وإن يكبر ذاخلم وما علم
وداخل في نقله تبتسلا
وإن يكن يجلس بمد نفل
وعندما كان الاذان الثاني
كشفعة وشركة تولية
وما يكون كالنكاح يحرم
وإن ترد اعذار من تخلفا
فشدة من مطر ومن وحل
أو مرض يكلفه أو مرضا
أو يشهد القريب حيث ادنفا
أو معر خاف بها غريما
أو كان ثم يرتجي عضو القود
أو كان أعنى ماله من قائم
كالريح والظلمة للجماعه

فصل في صلاة الخوف

وَرَكْعَتَيْنِ وَقْتَ قِتَالٍ جَازَا
 أَن يُقْسَمَ الْإِمَامُ كُلِّ مَنْ حَضَرَ
 وَكُلِّ ذَا حَيْثُ يَكُونُ خِصْمَهُمْ
 وَبَعْدَ تَأْذِينِ إِمَامِهِمْ أَقَامُوا
 بِرَكْعَةٍ فِي ذَاتِ رَكْعَتَيْنِ
 ثُمَّ يَقُومُ سَاكِنًا أَوْ دَاعِيًا
 حَتَّى إِذَا قَامَ فَعَنَهُ انْفَصَلُوا
 ثُمَّ أَتَاهُ غَيْرُهُمْ وَأَكْمَلَا
 ثُمَّ اتَّسَوْا فَرَضَهُمْ إِذَا انْقَلَبَ
 وَحَيْثُ كَانَ الْقِسْمُ غَيْرَ مُمْكِنٍ
 صَلُّوا بِهَا إِيْمَاءَ ذِي الْأَعْدَارِ
 جَوَازَ لَطْخِ مَنْ دَمَ أَفَادُوا
 وَهَكَذَا الْعَدُوِّ إِنْ بَهَا دَهْمٌ
 وَهَكَذَا خَوْفَ اللَّصُوصِ وَالسَّبْحِ
 يَتِمُّهَا صَلَاةُ أَمْنٍ مَنْ قَقْدَ
 وَإِنْ سَهِيَ مَعَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ
 وَالْآخَرُونَ سَجَدُوا الْقَبْلِيَّ مَعَهُ
 وَإِنْ بَكَا لِعِشَاءٍ أَوْ بِمَغْرَبِ
 وَبَطَلَتْ ثَلَاثَةٌ وَأُولَى

وَهَلْ يُرَى ذَا نَدْبًا أَوْ جَوَازًا
 وَإِنْ عَلَى الْخِيُولِ أَوْ هُمْ فِي الْحَضَرِ
 يَدْفَعُهُ وَقْتَ الْقِتَالِ بَعْضُهُمْ
 ثُمَّ مَعَ الْأُولَى أَمَى الْإِمَامُ
 وَفِي سِوَاهَا يَأْتِ بِأَتْنَيْنِ
 وَبَعْدَ رَكْعَةٍ يَجُوزُ قَارِيًا
 بِأَتْنَيْنِ أَفْذَاذًا عَلَى مَا فَعَلُوا
 صَلَاتُهُ إِذَا بِهِمْ وَأَنْفَصَلَا
 قَاضِينَ أَفْذَاذًا لِمَا قَبِلَ فَعَلَ
 لِكثْرَةِ مِنَ الْعَدُوِّ الْبَيْنِ
 إِذَا آخَرُوا لِآخِرِ الْمَخْتَارِ
 وَهَكَذَا الْكَلَامُ وَالْجَلَادُ
 فَكُلُّ ذَا التَّفْصِيلِ غَيْرِ مُلْتَزِمٍ
 فَذَلِكَ الْحُكْمُ بِهِ لَا يَتَّبِعُ
 أَتْمَاءَهَا الْخَوْفُ وَبَعْدَ لَا تَعْدُ
 سَجُودَهُمْ بَعْدَ صَلَاتِهِمْ جَلِي
 وَأَخَرُوا الْبَعْدِيَّ مِنْهُمْ مَوْضِعَهُ
 صَلَّى بِكُلِّ رَكْعَةٍ قَدْ أَتَى
 لَا كَلِمَةٍ وَإِنْ يَكُنْ مَقُولًا

فصل في صلاة العيد

سنت صلاة العيد في المشهور لرجل بجمعة مأمور

ووقتها وقت صلاة النافلة وهي بحال الجهر ركعتان
 أولاها بالسبع بالإجماع يوالها الإمام لكن يفصل
 وان يكن مأموه ما سمعه ومن نسي التكبير لم يركع درى
 وليسجد البعدي للذي صنع يمضي عليه ليس بالملوم
 ومدرك قراءة الإمام فمدرك أخيرة الصلاة
 ثم اذا قام الى القضاء وإن تفته فمع القيام
 وندبوا احياء ليل العيد والغسل مندوب وبعد العجر
 والطيب والزينة بالجديد والقطر قبل سيره في الفطر
 وكونه على زيادة الكعبة والمشي في الذهاب والرجوع
 وسيره بعد طلوع الشمس والجهر بالتكبير من حين شرع
 وندبوا الصلاة بالمصلى لكنها بالمسجد الحرام
 والرقع لليدين في التكبير الى زوال الشمس وقت القائله
 بسنة التكبير تسدآن ثم يستها مع القيام
 بقدر ما المأموم ذلك يفعل لبعده خبال تحري تابعه
 يأتي به ثم يعيد ما قرأ وان يكن دراه بعد ما ركع
 وليسجد القبلي سوى المأموم يعقب بالتكبير للإحرام
 يأتي هنا بخمس تكبيرات يكبر السبع بلا امتراء
 يكبر السبع على التمام فهي حياة القلب بالسجود
 وحسن هيئة كعلم الظفر وإن لك الأطفال والعيند
 كندبهم تأخيره في النحر ان كان ذا ضحية فقد حيد
 من غير نجه فذا مشروع وجاز قبله بغير لبس
 حتى الصلاة او إمامه طلوع أعني به الصحراء فهو اولى
 أحب للفضل الجليل السامي يندب بالاولى على المشهور

يثل هل أتاك يقرأ جهرا
 وندبوا للعيد خطبتيه
 وندبوا استماع من لها حضر
 وليفتحتها بتكبير كما
 وندبت للمعيد والمسافر
 وهكذا لبالح الأحرار
 يقيمها الكل فرادى في الأصح
 كذا قرئ ما لزمهم جمع
 وبعد خمس تليت بعشر
 مبدوءة من يومه بالظهر
 يكبر الكل من الإمام
 وكبر الناسي بقرب ذكره
 ولفظه ثلاث تكبيرات
 ومن يهل بعد ثنتين إذا
 ونقلهم يكره بالمصلى

ابولاهما والشمس يقرأ الأخرى
 بعد فراغهم من ركعتيه
 مستقبل الخاطب حتى بالنظر
 خلل ذا بغير حد علما
 وصية ونسوة حرائر
 عند فواتها بلا إنكار
 وقيل والقول بجمعهم رجح
 وخطبة لذي القري لا تمنع
 فرائض من بعد عيد النحر
 مختومة من رابع بالفجر
 وغيره يعقب السلام
 كالمقتدي إذا الإمام لم يره
 يأتي بها الجمع مجهورات
 فمثلها فالحمد لله حسن
 بعد انقضاء شأنها أو قبلا

فصل في صلاة الكسوف

وسن للكسوف ركعتان
 يقرأ أولا وبعدها ركع
 وبعد رفع من ركوع ثاني
 ثم على هذا تكون الثانية
 وفي القيامات لاربع السور
 أولها معروفة بالقره

في كل ركعة قرآن تبتان
 ثم ليرفع صائعا كما صنع
 له كما يعهد سجدة ثان
 والمسجد الأولى فبادر داعيه
 واحدة لواحد بها تسر
 آخرها مائة مشتهر

وذا بوجه النذب الا ان يخفف
 وضول الركوع مثل ما قرى
 وليقر في كل قيام فاتحه
 وتدرك الركعة بالركوع
 وان لدى اثنائها الشمس انجلت
 فقبل عقد ركعة يتبها
 وبعد عقد ركعة قولان
 وهي تسن لو على حال السفر
 الا اذا صافر "جده" لما
 وركعتان ركعتان للقمر
 يفعلها كسائر النوافل
 وقدم الفرض الذي مخوف
 فالعيد بعد وليكن مؤخرا

فوات وقت او لمأموم كلف
 ثم سجوده كمثلته جرى
 ونذب وعظ بعدها ما أوضحه
 ووقتها كعيدنا المشروع
 فهي اذا حالتها قد فصلت
 كحالة النفل التي يعلمها
 في شأن هذا متساويان
 وللمعودي كمثل من حضر
 من الامور لازم قددهما
 عند خسوفه مصليا جهر
 فذا الى انجلاء يدر آفل
 فواته فبعده الكسوف
 شرف الاستسقاء ليوم آخر

فصل في صلاة الاستسقاء

وسن الاستسقاء اما بالمطر
 ووصفه بركعتين تجهرا
 وان تكن تفعل هذي بالسفن
 ووقتها كوقت عيد والسور
 وتخرج المبيد كالأحرار
 وتخرج العجوز فيها والصبي
 ولا كحاض ولا بهيمه
 ويخرج الذممي لكن ينفرد

لشرب او زرع واما بنهر
 وكررت أياما إن تأخرا
 فذا من السنة مشروع "حسن
 يندب فيها ماله منها صدر
 ماشين بالذلة وانكسار
 من يسقل القربة منهم لا التبي
 وامرأة فتنها معلومه
 عنا محلا لا بوقت منفرد

وبعد ركعتيه ندبا يخطب في موضع التكبير أن يستغفرا وبعد اكمال الخطيب استقبلا وحول اليمين من ردائه وقيل بعده وهذا الظهور كذلك الرجال لا النساء ويأمر الامام بالصيام والصدقات مع رجوع التبعه

كخطبتي عيد ولكن يُطلبُ
وفوق ارض ليس يعلو منبرا
قبله وللدعاء طولا
الى يساره قبل ما دعائه
تفاؤلا يأنهم قد أيسروا
ومن ينكس منهم أساءوا
من قبله ثلاثة الأيام
وطاعة الله مناهج السعه

فصل في صلاة الجنائزة

حتم لنا تغسيل ميت مسلم ومثله الصلاة لكن إن طلب وقيل بل يعكس ذان في السن وصفة التغسيل كالجنابة وقدم الزوجان الا ان فسد وان رقيقا بعد اذن السيد أو كان موته طرا قبل التينا ان زوجهت بغيره الترك هنا ومن له فيها ارتجاع ماها ومسلم يموت للذبييه ومن لموت وطىء رباها يصل وبعد ذا قلل رجال الأقرب وبعدهم فأجني منهم

على الأصح لو بساء زمزم
في حقه الغسل والام تجب
والدفن حتم أبدا مثل الكفن
تعبدا بلا حضور نية
عقدهما ولم يكن صح أبدا
أو ذاخياره ركته لم يثعهد
أو وضعت من بعده واستحسنا
كالزوج ان باختمها بعد بنى
في ذلك حق وهو كان مثلها
مع مسلم لغسله مرضيه
غسلها وان تغسله قبل
من الذكور فهو حق ينل
ثم فأتى محرم ان عدموا

وهل جميعه اذا او عورته
ثم اجاب النساء تعمل
تعدم الماء وتقطع الجسد
وان يخف بالماء له تزلج
وللنساء ارقرب النساء
فان تركنه فاجنيبه
ولتكفف الشعر بغير ظفر
من محرم لها على ثوب جرى
ولتستترن عورة الغسيل
وذا لغير الحل كالزوجين
وركنها النية والتكبير
وان يزد إمامها لا ينتظر
ودون أربع عليه تبطل
وقيل بالبطلان لكن ان قبر
وبين تكبيراتها الدعاء وجب
وحيث والا فذا كمن نقص
وركنها الرابع بالتسليم
يأتي بها الامام ندبا جهرا
وصبر المسجوق للتكبير
وحيث لم ترفع قضاها داعيا
وندبوا تكفينه بما أعد
وقدموه كشون دفنه
هذا وان يحتج لتجديد الكفن

تستره اذا اقتضت ضرورته
تيمما لمرفقيه يوصل
والماء للمجدور لا اذلك يرد
فيتيمم وجوبا يقنع
وهو نصيبن بالقضاء
أمانة في غسلها حفيه
فان عدمن فليقم بحراً
ثم تيمم لكوعيها يبرى
ولو مباح الوطء كالحليل
حتم وأعطوا فيهما قولين
وهولنا بأربع معصور
والانتظار حين يجري معتبر
لكن لهم صحت اذا هم أكملوا
فلا تعاد في الصحيح المشتهر
لكنه بعد الاخير مستحب
فحكاه كحكاه فلا يخص
للفذ والامام والمأموم
وغيره يأتي بها مسرا
ثم قضى ما فات من تكبير
وليك عند رفعها مواليا
لجسة من كل ما يبيض وجد
وغسله على قضاء دينه
الا على دين الذي كان ارتهن

وان يفك ميعتهم° بكا لسبع
وما عدا الزوجة فهو يلزم
وان يكن هذا فقيرا ماله
وبعد° فالمسلمون تلتزم
ونديبوا تحسين ظن المحتضر
ونديبوا تقبيله اذا أحسد
كذا ابتعاد حائض ومجنب
ولا تثرى قراءة" اذا احتضر
وبالشهادتين لطفنا لئلا
وشد لحيه وتضيض البصر
كذلك تليين برفق مفصله
وستره بالشوب مع وضع على
ونديبوا تعجيله الا العرق
ونديبوا كالسدر للتغسيل
من بعد سحق السدر بالماء يشد
وان ثوبه هناك يسرع
ونديبوا ايتاره لسبع
والسبع في احتياجه للسبع
وعصر بطنه مع اللطافة
وان بدت نجاسة فلا يعد
لكننا تزال بالامكان
وكرهوا الخلق كقلم للظفر
وبعد تنظيف له يوضا

فإرثهم من كفن لا يستمع
من كان للاتفاق حتما يغرر
كاف فبيت المال كافي مثله
بمثل هذا فهو حكم قد حتم
بربه فكم عفى وكم ستر
على يمين كل هذا قد ورد
من الدنو من حبيب أقرب
وبعد موت أو بقبير اذ قبير
من دون لفظ قل والحاح هنا
عند قضاء من حياته الوطر
ورفعه فوق رفيع حمله
شربته وبطنه مثقلا
ومن بهدم موته وكالضعق
حرصا على نظافة الفسيل
ثم بهذا السدر يعرك الجسد
وانه فوق رفيع يوضع
وان يزد فالوتر غير مرعي
وبالثلاث مقنع للشرع
حتى يكون كامل النظافة
مثل الوضوء اذ تعبدا يعد
يؤخذ عفوها من المكان
وضم° ان يعمل° به ذلك الاثر
وليس بالنية فيه يقضى

والمخرجان غسلا بخرقة
وليكثر الماء هنا اذا غسل
وليعمل التبخير عنده اذا
وليتعهد سنه كأثفه
وليل الرأس نحو مضمضة
وذاك في غسلته الاخيريه
وتدبوا لغير ذي اعانه
وكرهوا تغسيل ذي الجنابه
تغسيلها المرأة لابن سبع
ورجل يغسل الرضيعه
والماء جائز له التخزين
وتدبوا بعد اغتسال الغاسل
وتشّف الميت ندبا بعد ان
وتدبوا التجبير للاكفمان
وتدبوا بياضها وهو الاجب
وانها تزيد فوق الواحد
فان يشح وارث بما فضل
والواجب الستر لسائر البدن
والمرأة الخلاف فيها منعدم
ويسزعر وبالثور وسر
وكرهوا التكفين بالمعصر
وقدم الاثنان فوق الواحد
ثلاثة تفوق فضل الرابع

وماله يُفْضِي بلا ضرورة
لمخرجه كي ينقي المحسل
اراد غسله ليترد الاذى
بخرقة مياثرا بلطفه
والماء بالكافور ثم مَخْفَضَه
اذ كان ذا برودة شهيره
ترك حضور خشبة الامانه
لالحيض فافرق تحظ بالاصاب
ونحوه جاز بحكم الشرع
فاحفظ هديت محكم الشرعه
كثرك ذلك ان فشا المنون
اذ هو للتنظيف خير حامل
غسّل كالادراج حالاً في الكفن
قبل اشتمالها على الانسان
لكل حي رجل والمنتخب
لو لم يكن اوصى بهذا الزائد
لباس جمعة فقله قبل
وقيل عورة وياقيه يُسَنّ
فسترها جميعها أمر لازم
يجوز والملبوس لم يدنس
والنجس والحرير او كأخضر
للفضل فيهما بعد زائده
لفضل وتر بلسان الشارع

لكن هذا القدر في حق الذكر
 فهو لها مكمل بسبع
 لفافتين اربع للمسرة
 تُرُخى على الوجه له كرامه
 يشمل رأسها ووجهها معا
 في كلها فهو بها منشور
 يلصق في منافذ كالاذن
 مساجد كالقدمين جلا
 وفعله عليها قد حرما
 فليطلبها تميلا عليه
 يدرج فيها البعض بعد البعض
 ونقضت في قبره العصاب
 يفرش بالدياج فانبذه اذن
 وحالة الاسراع مستحبه
 من كل ماشٍ معهم بالقدم
 وحمل طفل بأكفهم ندب
 كالقدر والتعين ما كان شرع
 في كآبٍ والزوج جائز اذن
 مثل جلوسه ولما يوضع
 وحمله بلا وضوء جاري
 كالامر بالدعاء بالتجاوز
 عليه لا كحلق المشاهد
 من غير اطراء الخطيب المسرف

وخسة تفضل كل ما ذكر
 وزيد ثلاثى بحكم الشرع
 ذا بقميص ازرة عمامة
 عذبة تندب في العمامة
 والمرأة الضمار فيها شرعا
 يندب في اللوائف الكافور
 نذك انكافور فوق القطن
 وليحش ما رق كإبطه وعلى
 وان يكن معتدة ومحرمما
 وفي اضطرار منهما اليه
 وتبسط الاكفان فوق الارض
 ثم تشد فوقها عصاب
 وكرهوا تكبير نعش مثل ان
 وندبا استر امرأة بقبسه
 مع مشي من شيع والتقدم
 وامرأة تأخرت ومن ركب
 والبدء في حمل نعش متسع
 وامرأة تخرج مع أمن الفتن
 والسبق جائز من المشيع
 وكرهوا اتباعه بالنار
 وكرهوا القيام للجنائز
 وكرهوا النداء بالمساجد
 لكن بصوتٍ مخبر عنه خفي

وليرفع اليدين من يصلي
مبتدأ بحمد ربنا العلي
من بعد تكبيراتها طرأ شرع
من ذكر قام الامام بالوسط
ورأس ميت عن اليمين
ذكورا أو اناثا او وحدانا
وليُكْتَبِ الرجل في الدعا
وكرهوا صلاة ذي الفضل العلي
ومالك يكرهها للنساء
ان فَعَلْتْ جُمَاعَةً وَاوَالًا
وان يكن اوصى لذي فضل جلي
وبعد حليفة فالنائب
ثم أخفض عاصب يليها
وليتقدمهم ولي أفضل
إن لم يكن الا النساء صلت
وقيل ترتيبا ولكن وُهِنَّا
ادخلنا ميتا بمسجد كره
وكرهوا لحاضر يولي
أو قبل أن يفرغ من شؤنه
والقبر ادناه الذي صان البدن
ويستحب فيه ترك المسق
وَوَضَعْتَهُ فِيهِ عَلَى اسْمِ اللَّهِ
وجعله حينئذ فيسه على

ياول التكبير لا في الكل
مصليا على امام الرسل
وقيل في الاولى وغيرها قطع
ومنكب الاثنى لندب مشترك
وليأت في الدعاء بالتعيين
او جمعا او هما مشى كاذبا
ان كان صنفان هناك اجتمعا
على مَبْدَعٍ وفاسق يلي
كمودها من سد فعل الواجب
فمودها في الجمع ثم أولى
بأن يصلي نالها دون الولي
عنه اذا ما ناب وهو الخاطب
فليستب من شاء ثم فيها
وان لمراة فلا يخذل
عليه افذاذا هنا في دفعة
اذ عودها قد كان مكروها هنا
مثل صلاتنا عليه واتبه
منصرفا عنه ولم يصل
وما عفى وليه باذنه
ومنع الريح فلا يبدو الاسن
كما استحب للحد دون الشق
وسنة الهادي رسول الله
أيمن من جنب له مقبلا

ثم بسوح ثم قرموديلي
فالترب اولى من توابيت الخشب
أولى من التسطیح في المشهور
حشو ثلاث من تراب حفره
وبعث جار بعشائهم حسن
أو البنا بالطين والاجر
وان يقع مع المباهات امتنع
او خشب باد من النقش عري
كترك ثقيل ورأسه قلب
ان لم يكن سوي عليه التراب
دفنه بمدفن الكفار
الا اذا خيف به التغيير
يجوز مع أمن من التغيير
او الصلاة مطلقا ذا معتبر
وولي الا دام منهم رجل
ثم فخشى فالانساث بعد
كما تقدم فيهما السكبار
فاقف الهدى قد فاز عبد يقفو
عنه احب لمجد عابد
اولا ففرضا ماله من ذلك بد
او صالحا في فضله مرغوبا
من غير رفع الصوت فهو منكر
من قبح قولهن عارسات

وسده باللبن المفضل
ثم باجر حصي ثم القصب
والشبر في التسييم للقبور
وتدبوا لمن دنا من قبره
وان يعزى أهله حين دفن
وكرهوا تطيينهم للقبر
وذلك ان بلا مهابات وقع
وجاز للتمييز مثل الحجر
وان يخالف ما لشأه ندب
فليخرجن لذا وهذا ندب
والترك للصلاة والاطهار
اخرجه حتم لذا مقرر
وقتل أموات من القبور
وجمع أموات بقبر عن ضرر
وولي القبلة فيه الافضل
وبعد طفله يليه عبد
وفيها تقدم الاحرار
كذلك في الصنف يجوز الصنف
والشغل بالنفل بالمساجد
هذا اذا قام به عنه أحد
ان لم يكن جارا ولا قريبا
وجائز يكا عليه يصدر
وجوزوا اجتماع باكيات

من غير حد وهي للذكور
المنع مطلقا بكل حال
او لعجوز من رآها ما افتتن
بجمعة فهي تزيد فضلا
يقتل في نهج العظيم الهادي
بلا صلاة ثم او تغسيل
أو لم يكن مقاتلا اذ عطبا
منفوذ مقتل فخلف سامي
وعده ذا من واجب الاحكام
بئسه البالي او الجديد
وتدبوا الدفن له بالخلف
وبقلائس وبالعمائم
اذ دفنها في القبر ليس يشرع
على الشهيد في المحرمات
ففسله او الصلاة تحرم
يعامل الكل بحال المسلم
بنية تخصصه بالذات
غسل له وكرهه قد انجلا
وان يحرك عضوه أو يبل
في الارض اذ من دمه يظهر
فحاله بالمستهل الحقت
بره له من قبل تعبير يجي
بعد صلاتهم عليه هاهنا

وتدبو زيارة القبور
وفي النساء ثلاثة الاقوال
أو هو جائز على أمن القتن
ولا لها يوم يخص الا
وشاهد معترك الجهاد
فدفنه لفضله الجليل
وان يكن من قبل قتل مجنبا
الا اذا يرفع ذا كلام
وان يكن يولد الاسلام
واوجبوا تكفين ذا الشهيد
وزيد ان تقصر بما قد يكفي
وبحرام قل مثل الخمام
لا الدرع والسهلح فهي تنزع
والحكم في التيسيل كالصلاة
مثل الذي له بكفر يحكم
وحيثما يختلطوا بمسلم
وميز المسلم بالصلاة
ومن بقي أقل من ثلثيته لا
والسقط ما استهل لم يغسل
لكن يلف جسده ويستر
وان يكن حياته تحققت
وميت البحر وما كان رجبي
يرمى به مغسلا مكفنا

وليترك المؤمن شأن الكافر
فهو يواريه وجاز ما صنع
فأهل دينها أحق قيم
لغير وجهة لنا ولا لهم
من ذلك الميت فحسب محتظر
بلا ضرورة تَسْئُ فوقه
أو مالك القبر بدفن ما اذن
فكل ذاموغ لحفوره
ميت بأثقه له قد آكلا
عن ذلك المال ولا يؤخر
ان رَحِيَّتْ حياته في الحين
الى ظهور موته فتبسر
ففي جواز فعله ما اختلفا

ولا يُظلي مسلم لكافر
حتى أيه الا ان يكن يضع
ذمية تحمل تحت مسلم
فان تضع فدفعها بحوزهم
والقبر ما دام به باقى أثر
فنبشه محرم ويكره
الا اذا قد كان مغصوب الكفن
أو كان مال قد وهى في قبره
وشاهد قام لذي مال على
يحلف ربء المال ثم يُبْقَرُ
وجائز يتبر عن جنين
وقيل لا لكنهما تؤخر
وان يطلق من مخرج قد عرفا

باب في حكم الزكاة

جالحدها ليس بذى ايمان
والعين في تفصيلها المطلوب
لو علفت أو عملت دواما
وملك مالك به استقلا
فحول اصله له يفساجي
الى النصاب ما استفاد من نعم
بل يبيدي فيه بحول قابل
والوقص في الانعام فهو المهمل

تلك الزكاة ثالث الاركان
على المواشي هي والحبوب
ففي المواشي خصت الانعاما
ان يكن النصاب تم الحولا
ويكمل النصاب بالتناج
وقبل حول لو يوم فيضم
وليس من ضم لدون الكامل
الابل النصاب منها الاول

في الخمس حتى تنتهي للتسع
لا اذا المعز على الدار غلب
والعشر فيها وجبت شاتان
فان تزد اخرى لتسعة عشر
وان تكن عشرين فيها اربع
في الخمس والعشرين نحو العامل
وعند فقد هذه من ربهما
وفي الثلاثين وست فوق
وذا الى خمس واربعين
وهي الى الستين ثم ان تزد
هذا الى خمس وسبعين وفي
في الست والسبعين كاف ذا الى
بل حقتان ثم فيها لماء
وان تزد اخرى على ما ذكرنا
ساعي على الثلاث من لبون
وحيث فردا منهما فيها وجد
فان تزد شيئا على هذا العدد
بنت لبونها لاربعين
بنت مخاضها التي اوفت سنة
فمنتهاها في السنين الجذعة
واول من النصاب في البقر
وهو تبع في الثلاث قد دخل
وحيثما تبلغ اربعين

شاة من الضأن بنص الشرع
جاز له منها وبالضأن أحب
لأربع زيدت وتكفيان
فيها من الشاء ثلاث تعتبر
لأربع تزيد ثم تدفع
بنت مخاض ذات حول كامل
قابن اللبون ثم مأخوذ بها
بنت اللبون ثم تستحق
فان تزد فحقة تعيينا
من فوقها جذعة لها ترد
ست اذا بنتا لبون قد تفي
تسعين ثم ان تزد اخرى فلا
مع زيد عشرين على عقد الماء
للتسع فوق عقده فخيرا
او حقتين ليستا بدون
فليتعين للزكاة ما انفرد
فليغير حكمها كما ورد
وحقة تكون للخمسينا
ثم ترقى التاليات بالسنة
فهي التي اذا امت رابعه
عقد الثلاثين زكاتها ذكر
فسنة على اثنتين قد حصل
سنة لها من الستين

محررات بدخول الرابعة
 أتبعه او المنسات كفت
 ومثل هذا ما عتق من ابل
 وأول من النصاب في الغنم
 فجدع زكاتها او جذعه
 هذا الى العشرين من فوق الماء
 في مأتين فلتزكى هكذا
 ثم اذا كانت مئين أربعاً
 ومائة من بعد هذا المعتبر
 والوسط المأخوذ دون العالي
 وهكذا في كونها صغاراً
 وضم جاموس المزكي للبقر
 ومثلها البخت مع العراب
 وكامل النصاب من صنفين
 وهكذا في الكل هذا المنهج
 وغير وقص ان يكن قليلاً
 ومبدل ما شية ليسلما
 فان بدا أقر كان مطلقاً
 وان يكن بالطن ان قبل هرب
 ومثله من كان أعطى فاترع
 وراجح التفليس من مواشي
 فَرَبَّهَا يَنْبِي بِمَالِهِ اقضى
 ومثله اقالة فيما رجح

فسنها اذا ثلاث ناصمه
 ان مائة وعقد عشرين وقت
 حقاقتها مع اللبون يعتدل
 تمام اربعين لو كانت بهم
 ولو بسع ذات حول ناصمه
 فان تزد فيها اثنتان مجزئه
 فان تزد كان الثلاث ماخذاً
 فليعط رباها الشياه الاربعاً
 زدها بشاة والاقبل مغتفر
 الا اذا يسمح رب المال
 فليشتر المجزي لها اجاراً
 كالضأن للسع ذويات الشعر
 حين ييراد كامل النصاب
 عند التساوي اختار في الصنفين
 وغالب الصنفين منه تخرج
 كان بما يخصه كفيلاً
 بها عليه قبل حول حكماً
 حق زكاتها به تملقاً
 يلزم بالزكاة والحول اقرب
 لي طرح الزكاة في ذا المنتزع
 او لصاد او لعيب فاشي
 مع زمن لمشتريها قد مضى
 والقول باستقباله أيضاً واضح

ومبدل ماشية التجار
بالعين او بنوعها وذا البدل
يبني على الحول الذي للأوله
ومثل هذا في نصاب المقتني
ومبدل عينها له بماشيه
ومثله ماشية قد ابدلت
والخلفاء في صنوف الماشيه
ان نويت وكونهم أحرارا
والكل منهم بنصابه اغتبط
لكن مرور الحول فيها لزم
واشترطوا شركتهم في الاكثر
مرآحها وذا هو المقييل
كذلك الراعي باذن الخلفاء
وراجع المأخوذ منه من صحب
بقيمة المأخوذ عند الاخذ
كأخذ ساع من نصاب كمالا
لا أخذه من ناقص النصاب
وان يخالط واحد منهم سوى
ونصب ساع عالم فيها وجب
وواجب خروجه ويستحب
وهو اذا ينصب للوجوب
وان يكن أوصى بها صاحبها
ووارث قبل مجيء الساعي

نصاها أو اقل في المقدار
منها نصاب كامل قد استقل
أو من زكاة ثم فيها معمله
تبدل بالنوع على الاولى بني
يستقبل الحول بتلك الماشيه
بغير نوعها لهذه تلت
كمالك مع الشروط الاثيه
ومسلمين الكل لا كفارا
وخلطة بكله لم تشتط
ولو على خلطته تقدم ما
من خمسة بعلمها الحبر حري
والماء والميت والفحول
وقصدهم رفقا بما قد خلط
ولو بوقص لم يزد فيما يجب
مفرقا فيها لفسد فلا
بخلطة الاثين اذ تاولا
أو كان ذا بوجه الاغتصاب
خليطهم فعدم فيها سوا
على الامام وهو من اولى القرب
حيث بالثريا عند فجر ترتقب
شروط مع الحول بلا تريب
من قبل ساعها فلا يبدى بها
يستقبل الحول بلا نزاع

بناقص منها فلما رجعا
 حولاً من المرور فهو الواجب
 أو كان من تاجها وفرعها
 فحولها من التمام أخذاً
 في عامه فَرَدَهُ ذَا الصَّيْحِ
 اخراجه عن الزكاة لم يقد
 ان كان عن عدل من الولاية بر
 خروجه فمخرجونها بُرّاً
 على الذي من عدد قد حضرا
 والاخذ ان اُنْقَصَها فليعمل
 زكى لحول لا لما سواه ثم
 من السعاة ثم بعده وفي
 عن كل عام لركاته استعد
 مصدقاً فيها لرب المال
 زكاته بقدر ما به ذهب
 فذا زكاته يقدر الحاضر
 صدق في القدر بلا ملام
 أنعامه لما مضى واحصيت
 مثل تخلف من الساعي عهداً
 ولم يكن بخروجه ليمنعاً

ومثل هذا ان يمر من سعى
 رآه كاملاً فذا يراقب
 ان كان ذا بيدل من نوعها
 وان يكن تمامها من غير ذا
 مع أنه لا ينبغي الرجوع
 ومخرج من قبل ساع ان وجد
 وانما الساعي عليها يعتبر
 وان يؤخر سنة أو اكثر
 وحيث لم تخرج فمناعيها جرى
 مبتدأ فيها بعام اول
 فلو تكون أربعين من غنم
 ومن عن الاقل قد تخلفا
 فليعمل الزكاة في الذي وجد
 مبتدأ من سنة الكمال
 ومدع للنقص ممن قد هرب
 عن كل عام غير عام اخر
 وفي ادعاء الزيد كل عام
 وخارج على الامام زكيت
 لكل عام بالذي منها وجد
 الا اذا كان أداءها ادعى

فصل في زكاة الحرث

ثم زكاة الحرث فاسمعها وع وراع من شؤونها الذي رعي

والوسق ستون من الصاع النقي
 من آصع معروفة نقيّة
 موزونها تجعله مكينالا
 مع مائة دراهم حجازيه
 درهمنا ذا من شعيرنا الوسط
 مزيات احصها وائتمر
 والبر والدخن فتلك ست
 وبزر فجل ارز وقرطم
 دون القطني فتلاثة عشر
 سبع بسيلة وجلبان
 باللوييا والترمس التكميل
 يحسب في قدر النصاب منها
 قبل تَشْرِبٍ ومثله العنب
 وعند ذا يخرج عنه مثله
 من قيمة او ثمن في المعتمد
 وقد عرى من زيت المنعوت
 زكي من زيت على الوجوب
 فزيت مثله على التحري
 من مبلغ الحب فلا تحايي
 ففرضه العشر لدى الزكوة
 فنصف عشره وذا ما اشتبها
 كلاهما بحكمه قد أخذنا
 لما دنى منها ونائي الأرض

نصابها بخمسة من أوسق
 فهي على هذا ثلاث مائة
 ألف وستمائة ارطالا
 والرطل عشرون الى ثمانيه
 خمسون حبة وخمسها فقط
 عشرون نوعا من ثمار الشجر
 تمر زبيب وشعير سلت
 وذرة وعلسن وسسم
 كذلك الزيتون جبذا الثمر
 كذا القطني ماله صوان
 وعدس وحمص وفول
 وارض وعدس قشرهما
 وحكمه مأكول فريكا او رطب
 قدر من بعد الجفاف عدله
 وما يكون لو يَبْقَى ما جمد
 ومثله جنس ذوي الزيوت
 وماله زيت من الحبوب
 وما أكلته بغير عصر
 وقدره المعروف في النصاب
 وكل ما يَشْقَى بلا آلات
 وما يكون ثم مسقيا بهيا
 وشأن مسقيا بهذا وبذا
 ضم القطن بعضها لبعض

فضم بعضها الى بعض وجب
 كواحد منها النصاب اجتماعا
 بل كل واحد يعد منفرد
 له شروط فاحصها تكفي الغلط
 وعندما افرك ثاب يجمع
 قدر النصاب فاستمع ما فصلوا
 الا مع التفصيل للمعنى الجلي
 من بعد محضاد أخير حلا
 ثم نصاب ضمها ولا جنف
 تمامه من اول ومن وسط
 هذا الاخير بالاصح عرفه
 ومثله المدفوع للفقير
 في وقت درسها فذاك مغتفر
 قام الوجوب للزكاة واستقر
 عليه الا ان نصابه ثبت
 فيه الزكاة دون مشتريه
 فمشتريه للزكاة غرما
 لعين شخص فليقم بنفعه
 بنفعه مال الموصي المحسن
 ما احتاج أهله وطيبه انتصب
 مطرح النقص لديها جامده
 يطلب بالزكاة من جنس الثمر
 واختلفوا فالاعرف المستند

ومثلها أصناف تمر وغن
 والحب والشعير والسلت معا
 وما سوى المذكور لا ضم يرد
 وضم ما يضم من ذا يشترط
 افرك اول وثان قد زرع
 منه مع الاول ما يكمل
 ولا يضم ثالث مع اول
 ان لم يترك الاولان الا
 وكان بالاوسط مع كل طرف
 واعتبر البعض لضمها فقط
 والمرضى نجل المسمى عرفه
 ويحب المدفوع للاجير
 لا ما رعته من حبير وبقر
 والحبان افرك او طاب الثمر
 ووارث قبلها ما وجبت
 وبائع بعدهما تعنيه
 الا اذا باعته عند اعدما
 والميت ان اوصى بجزء زرعه
 وان يكيل أو لمجهول عني
 ويخرص الثمر ومثله العنب
 واحدة يخرصها فواحد
 لا ساقطاً منها فذاك معتبر
 وواحد يكفي ولو تعددوا

وان تصب جائحة فلتعتبر
وان ترد عن حرص خالصها
وهل على الوجوب اوندبا اتى
والحب مع تعدد الاصناف
والشر من اوسطها الا اذا
وليطرح قدر المصيب في الشر
فليسزكى ذا المزيد فيها
فراقب الاعلى تكن أنت الفتى
تخرج من كل بلا خلاف
تطوع المخرج بالعالي فذا

فصل في زكاة العين

ثم زكاة العين عالي قدرها
يخرجها بقوة الايمان
وهي على الاجماع ربع العشر
فأما الدرهم شرعيا عرف
وذهب نصابه في الشرع
وكل ما زاد على هذا حسب
وان يرج ككامل ذا الدرهم
ومثله الدينار والغش كذا
وموضع الزكاة في الاموال
وشرطها تمام حول المال
والحول في المعدن متروك كما
ومودع ودافع لتاجر
والعين ضاعت ازمننا او غصبت
ومثله الدافن بالبيت تسي
ووارث للعين بعد القبض
والقبض لم يشترط بميراث النعم

لانها الى المزكي امرها
اذهي جاءت ثالث الاركان
تدرك بالعد وبالتحري
قدر نصاب فضة لا يختلف
عشرون دينارا بحكم قطعي
فالوقص للعين وحرث ما طلب
مع تقصه فحكاه ملتزم
ماراج كالصحيح حكه احتذا
وان لمجنون او الاطفال
وكون ملكه على السكمال
قد كان في الحرث كما تقدا
فهو يزكي كل حول لو كثر
زكاتها لسنة قد وجبت
وقيل بل كل السنين الخمس
يستقبل الحول وذاك المرضي
ان حولها من بمد موته استتم

كالنقد للمدين لا تعنيه
 يقضى بها من دينه المفروض
 ومات ربها وحال حولها
 له جواز مرأة او رجل
 او كان ذا مكسر الاجزاء
 او ما على اصلاحه قد عزم
 أو لصادق أو خشي افتقاره
 فليزغن ان لم يخف من ضرر
 يكفي التحري عند ارباب النظر
 فحوله بما يحول أصله
 عادله ذا الكمال في الكمال
 فزكه مع أصله المتسم
 فزكه وهو تصاب مذ خرج
 عينا من اقتراضه بذات قضي
 يوم اتجاره وذا نص له
 فالحول من يوم اشتراء ما ذكر
 يستقبل الحول بقبض ثمننا
 ان لم يكن ذا عرض يفيه
 لاصله فهي تزكي مثله
 فافهم رزقت غاية التوفيق
 فذا لقبض يبدأ انتظاره
 فارجع الى التفصيل فهو المعتبر
 فحول أصله له ايجابا

مال الرقيق لا زكاة فيه
 الا اذا كان له عروض
 كذا وصية بتفريق لها
 ومثله الحلي الذي يستعمل
 وان يكن يعد لكراء
 الا اذا ما كان قد تهشما
 أو كان سويا به التجارة
 وان يرصع حليه بالجواهر
 ثم ليزن وعند خوف من ضرر
 وضم ربح النقد في الحكم نه
 فدرهما ملكت في شوال
 فحول ذا الربح بحول الدرهم
 وان يكن ذا الربح عن دين درج
 ان تم حول أصله المقترض
 ومفرض عرضا لتجر حوله
 ومشتتر عرضا بدين يتجر
 ومن نوى التجر بعرض مقنن
 والدين فاعلم لا زكاة فيه
 ومكثر للتجر ضم الغله
 لانها ربح على التحقيق
 لا غلة المشري للتجارة
 ان كان ذا عينا وان يكن ثمر
 ان كان في يوم الشرا قد طابا

الا اذا زكّيت زكاة حرث
 والنخلات وحدها ثَقْوَمٌ
 وان يكن يوم الشراء لم يَطْبُ
 بل بعد بيعه وقبضه ثمن
 والصوف في شِرا المواشي
 ومكتر مع زرعه متجرا
 وهل بشرط أن يكون ما بذر
 وذا المزكى ثمن من الثمر
 أما اذا كان نصاباً كاملاً
 ثم لحول من زكاة ذا الثمر
 وضم ربح الاصل للاصل معا
 في الحول مع أصل لذاك الربح
 كمائة من الدراهم الرقّة
 ثم يبيع المشتري بما يتم
 وحال حول الكل من قبل الشرا
 وناقص العين ولو تعددا
 الا التي تنقص بعد حولها
 فزكاة الاولى حين حولها كمل
 فان طرى النقص عليهما معا
 وحيثما الربح الذي قد اكمل
 فالكل عند حولها تزكى
 والربح بعد حول اولي لاجرح
 ثم تزكى بعد تلك الثانية

فعوله يوم زكاة الحرث
 اذا المدين عَرَضَهُ مَقْوَمٌ
 فحكمه مع اصله لم يصطحب
 يستقبل الحول بذلك الثمن
 كتمر طاب بلا تعاشي
 زكى لحول ما به كان اكثرى
 للتجر او شرط الاخير ما اعتبر
 أي ثمر عن النصاب قد قصر
 فزكه منه اذا ليس انجلا
 زكّيت أصله اذا بيع صدر
 ما منفق بعد الشرا واجتمعا
 فلازم الفهم تفز بالنجح
 شري ببعض ثم بعض انفق
 مع منفق قدر نصاب قد علم
 وحصل الاتفاق بعد المشتري
 ضم لمكمل دنا او بعدا
 ثم طرا لها الذي اكملها
 وبعدها الاخرى تزكى اذ تحل
 فنيل ربح جابر ما انصدعا
 بعول الاولى أو أمامته انجلا
 ونقص ذا الربح على المزكى
 عليك ان زكيتها حين خرج
 فهي على الحول القديم باقيه

وان جهلت الربح أي ظهوره
فرك كلاً عند حول الأخرى
من بعد حول الكل فاقبل حوله
وان تحل أولى فتنفق سقطت
والمين ان تملك بكالعية
أو تأت عن كتابة المكاتب
أو من عقار قنية قد يبع
هذا ولو أخرها فرارا
من قبض أثمان ان جميع تحسب
ونيزك الدين ذو احتكار
ولو مضت سنون من اوقاته
وقيل بل ان قر زكي بعدد
او كان قبضه بحالة الهبة
او كان من يقبضه محالا
وكان قبل ان يكون ديناً
قد خرجت من يده ورجعت
بنفسها او حائل القوائد
أو تم بالمعدن في القول الاصح
هذا ولو يتلف ما قد أكمل
ثم يزكى كل مقبوض حصل
وحول ما تم من التمام
وقبض الدينار ثم اخرا
ثم اشترى بكل دينار عوض

أعند الاولى أم على الاخيره
وان يكن خروجه استقرا
لوقت ما استقر ذا الربح له
زكاة أخرى عن كمال هبطت
او من مبيعات عروض قنية
او ارث او ارش على المعاقب
فاستقبل الحول بها جميعا
من الزكاة فائله استحضارا
أحوالها ثم يؤدي الواجب
لسنة من بعد قبض جار
اوفر بالتأخير من زكاته
ما مر من حول وليس المعتمد
لغير ذا المدين تلك الموهبه
زكاه بالتحويل من أحوالا
عرض تجارة له او عينا
اليه عينا ونصا با كملت
ضمهما ملك وحول في يد
يدون شرط حوله وذا وضع
ان أمكنت زكاته لو كملا
نصا با او اكثر منه او اقل
وحول تالم قبضه في العام
من دينه وكان ذا محتكرا
وبها الشراء في وقت عرض

وباع كل عوض مما اشترى
فذا يزكي اربعين كمتلا
وان يكن شراؤه ما اتحدا
وضم كل مقتضى لاول
وعملوا بالعكس في الفوائد
والاقتضاء ضمه لمثله
وضم للاخير منه الفائدة
فخسة منه قد اقتضاها
اذ يقتضي من الديون مثلها
اما العروض عندنا تزكي
ان ليس في أعيانها زكاة
لو أنها مع غلة وقنيه
وكان أصله من العين اتقد
ويبع بعضه ولو بدرهم
والعرض ان يشري بعرض مقتنى
قيل اذا بيع الاخير استقبلا
وقيل ان كان الذي كان الثمن
فهو يزكيه بحول الاخر
وبعضهم قد قبلوا للتالي
وان يكن هذا الذي احتكار
والحكم في عرض الذي قد احتكر
والحكم في دين المدير والسلع
ولو تكون سلما طعاما

من ذين بالعشرين من نقد الشرا
متحدا يبعهما او فصلا
احدى وعشرين يزكي أبدا
ملتبس الحول لسابق جلي
فهي لآخر مع التردد
ولو يكون اخرالم يله
ولو تكون بعد حول نافده
ثم استفاد عشرة زكاهها
والخسة الاولى يقبض عدلها
بخسة شرائط لا تطفى
بنية للتجر مشتراة
لا غلة من دونه وقنيه
او كان عرضا لتجارة اعد
ان كان هذا لادارة ثممي
بنية للتجر فخذنا بيتنا
بشمن حولا وذا قد قبلا
حين اقتناه قد شراه بشمن
منذ اشتراه كمروض التاجر
فاعمل بما شئت ولا تبالي
فبيعه النصاب شرطه جار
يزكي ما باع وغيره يندر
قوة مسها اذا وزكاهها جمع
أو سلعا بارت له اعواما

ودينه ان كان ما رجاه
 الا لعام بعدما يقبضه
 وحول عرض ذلك المدير
 وقيل بين أصله وبيننا
 وانعت زيادة في السلع
 ومن يكاتب من عبيد المتجر
 نسلة ترجع من مفلس
 ووقت مفسوخ مبيعات السلع
 ومثل هذي راجعات بالهبة
 ومثل هذه المعشرات
 الا لعام عينها قد زكيت
 وانقل المدار لاحتكار
 وهكذا لقيية وما اعتبر
 وهم تقوم آلة وانيسه
 فان تكن ماشية تصابا
 واستقبل الكافر حين ولما
 وقيل يستقبل ثم بالثمن
 وفي القراض ان ادار العامل
 زكاه اذ يحول من سواء
 ثم يزكيه لسكل عام
 وان يكن اتقص في أخيرة
 وقيل بل زكاته لو علما
 وجاز بالاذن زكاة العامل

كالقراض مطلقا فما زكاه
 ولو يطول دينه وقرضه
 بحول أصله على المشهور
 وقت به ادار تلك العيننا
 لا في تحري حيننا المرمح
 من بعد عجزه كرق المستمر
 فعن سواها امدالم تخسر
 تقويمها بوقت باق لم يع
 ان يقصد التجربها في الموهبة
 من سلح التجرب مقومات
 فهي لبحول للزكاة أحصيت
 بنية تعرض للتجار
 نقلها الى مدار المتجر
 لحرفة التجرب كمثل الماشية
 فهي تزكى عينها ايجابا
 حولا بما ادار ثم قوما
 من بعد قبضه وزكاه اذن
 وره بقدره لا يجهل
 وليترب ان يكن يخفاه
 كل بما فيه على التمام
 يقضي بنقصها على أوالة
 بعد تقاض له بينهما
 وهو على رب القراض الجاعل

فهو به لقبض ربه اقتظر
 ولو أتى فيه على أعوام
 حكم مدير في قراضه جرى
 فترك مطلقا كما هي
 وهي على رب القراض السيد
 وسلح لواحد تدار
 كلاهما لحكمه قد آوى
 فالكل بلا دارة استقلا
 للاصل ان على شروطه وقع
 ما استغرقت حالها بالدين
 وعند ربه نصاب كامل
 زكاتها بشرطها مقبوله
 لكن لحول لو اقام أحولا
 بعد فضوضه على الاتمام
 ما سقطت زكاتها المواشي
 ولو أحاط الدين بالمداين
 فانها ساقطة بالدين
 والنفقات كل ذا لزوجة
 وكن مع تلف وحلهم
 صدرن عن حكم من القضاة
 فهو بهذا اهلوا اعتباره
 مستلك يجعل في الديون
 والدين مرجوا فكالمقبوض

وان يكن عامل هذا المحكر
 ثم يزكيه فقط لعام
 وان يدبر رب القراض الاكثرا
 وان يكن قراضه في ماشيه
 كالحرث او زكاة فطر الاعبد
 وعندما يجتمع احتكار
 ففي احتكار اكثر او ساوى
 وان يكن محكرا أقسلا
 وربح عامل يزكيه تبسع
 كونها حريين مسلمين
 ومرحول اذ حواه العامل
 وحصة العامل لو قليله
 فهو يزكيها اذا تفاصلا
 وقيل بل زكى لكل عام
 بالفقد والاسر ودين غاشي
 ولا زكاة الحرث والمعادن
 وخافت هذا زكاة العين
 ولو مؤجلا ومثل نحلة
 أو نقبات لاب وأم
 أو كنف للاولاد واجبات
 ليس بدين الهدي والكفاره
 فان يكن في ملك ذا المدين
 من المعشرات والعروض

ومخدم وكمدبر حصل
 وكان دينا قدرها عليه
 يتبع في التفليس عند القاضي
 فكل ذا عليه لم يعرج
 ما كان من دين عليه وجبا
 لو شاء من ائمانه يقضيه
 فلا يزكه ولكن يرتعب
 لكل عام اجرة عشرونا
 وحال حول بعدما الاجر انتقد
 من بعد حول آخر قد كملا
 ما بيع في التفليس غير ذالكا
 لديه اذ يبسطه شراحه
 بعد بعام الانتهاء الآخر
 ثنتين دينا اخرا وأولا
 وذا الاخير للذي عليه
 يزكها اذ ردها من استلف
 يزكها بكل حول عنده
 او لفريق لم يكن عينا عرفه
 زكاة الا ان نصاب حصل
 مفرقا له عليهم اذ تجب
 في كل ما مر له مضاهيه
 عين فيه الخلف فاعرف واحتذ
 قيل بلخراج وقيل التصفيه

وخدمة المعتق كان للاجل
 فهو يزكي العين في يديه
 ان كان ما يملك من اعراض
 وغير مرجور وأبقم رجبي
 وان يكن هذا المدين وهبا
 او وهب الذي يكون فيه
 ولم يرحول هذا مذ وهب
 ومن بوجر نفسه سنينا
 وهي دنائير حواها اذ عقد
 فلا يزك بسل يزكي الاولا
 هذا اذا قد كان ليس مالكا
 وفيه خلف ويثري ايضا
 ثم يزكي قسط حول آخر
 ومن عليه مائة تمولا
 زكى الذي يسبق من ماليه
 وموقف عينا لطالب السلف
 وحيث كانت لم تفارق يده
 كذا كحرون لمساجد وقف
 وحيثما يصصرهم عينا فلا
 لكل واحد ككون المحتسب
 ومثل هذا الحرث حكم ماشيه
 وجعل اولاد فلان كالذي
 ومعدن العين عليه تزكيه

والعرق بعضه لبعض ضمًا ولا يضم العرق للعرق ولا وهل يضم حائل الفوائد وكل معدن فطرًا قوًا ومعدن العين بحل أجزأ وكونه يخرج بالجزء ففي وفي الزكاة ملك كل يعتبر بالخمس في تدرته محكوم دفن "يزى لجاهلي لو يشك الا اذا تخلصه قد صعبا لو يجد الركاز هذا كافر وحفر قبور كافر لاجله وبعد تخميس فباقيه لمن الا بأرض لمصالحينا وان يجده رب دارم عندهم ودفن ذمي ومسلم لقط والقذف من بهرم بثل العنبر

ولو تراخى عمل إذ تمّا معادن بعض لبعض مسجلا قولان مقبولان عند الناقد تصرفه الى الامام المرتضى بالعين تقدا كان أو مؤخرًا جواز هذا العقد خلف ماخفي منفرد الحكم وان ينقص هدر مثل الركاز ذلك المعلوم لو عرضا ولو قليلا ما ترك فليس الا بالزكاة بطوليا والعبء فالتخسيس فيه اظهر يكره شرعا باتفاق فاقليه قد ملك الارض باحيا لا ثمن فهي لهم غير معارضينا فهو له بحكم شرع لا لهم وحكمها يأتي بما قد يشترط لو اجديه دون خمس يعتري

فصل في مصرف الزكاة

ومصرف الزكاة في ثمانية اولها الفقير والمساكين وصبيد قاولان اربا اشهدا ان كان كل مسلما وحرًا

اسماؤهم في الذكر غير خافية وهو أشد فاقية يكون بأن يكونا للزكاة مسوردا وعادما للنفقات طورا

معروف يُسَمُّ أو كفاه ما وجد
دون بني المطلب الملازم
فدفعها له كفى ما وجبها
تضطر فلتاخذ لها من محسن
ما كان ذو إتقائه يجريه
وحيث عنده وفاء ذا كفى
مع أخذها منه عن الديون
يعطى الذي من ضره يقيه
لو كان من قدر النصاب أكثرا
وكاتبٌ وحاشر لا من سقى
ففي الاصح ما بهم من ساعي
ولا يكونون ذوي جهاله
لا هاشميين ولا كفارا
وكان بالبده به حريسا
لفقره يُعْطَى بهذا الوصف
وفي بقائه خلافٌ يُعرف
ان كان يحتاج له في حال
وقيل من أعطيها ليُسَلِّما
كافر الاحسان فيه داع
كامل رقى حيث لا يشاب
لو كان في وقت الشراء زمنا
ليس بمختص به من دونهم
كفكه الاسير ما كفاه

من صنعة كافية وكالولد
وعادما بنوة لهاشم
ومن عليه منفق محتسبا
وزوجة يئيب زوجها الغني
ومثلها من كان لا يكفيه
وحسبها على العديم ما وفى
ودفعها كافٍ الى المدين
ومالك النصاب لا يكفيه
وليعط ما يكفي بحول معسرا
وعاملوها من جبي وفرثقا
ولا الذي يحرسها والراعي
والشرط في عمالها العدالة
وواجب كونهم احرارا
وليعط ساعيا وان غنيا
فان تكن أجرته ما تكفي
رابعٌ مصرف لها المؤلف
باقٍ ولا وارجح الاقوال
وهو الذي يرضى بها اذا سلما
وقيل مؤمن وذو اتباع
خامسٌ مصرف لها الرقاب
وشرطه بأن يكون مؤمنا
ولاؤه للمسلمين كلهم
لو أنه عن نفسه نواه

سادس مصرف لها المدين
ان كان ذاك الدين لا ليؤخذ
وكان يقتضى عنده بحسه
سابع مصرف لها المجاهد
ومثله الجاسوس عين من كفر
والثامن ابن لسبيل عرفا
ولم يكن سافر في عصيان
غازي أو الغريب خكيا السفر
وغارم من قبل يقتضى استغنى
ويكتفى في مصرف الزكاة
الا لعامله فقدر أجره
وليس مندوبا هنا التعميم
وندبوا الاشار للمضطر
وندبوا انا بة المزكي
وان يخف وروده اليه
والراجح السكره وقيل يمنع
ومن له عليك ائناق وجب
ولتخرج الفضة عن نضار
في زمن الاخراج فهو المعتبر
في التبر عن مسكوكة جياذ
وليس في الصيغة من تقويم
وتكره الفلوس تعطى عن ذهب
من نسيها تجزي وكسر السكة

مع فقد ما تقتضى به الديون
من الزكاة أو لبغيم أخذنا
فليقتض عنه لو ثوى في رسمه
وما له من آلة تشا عيدا
كالسور والمركب يعتام البحر
باليسر لكن لم يجد مشكنا
يسطى الذي يكفيه للاوطان
تنزع من أيديهما ولا تذر
فنزعا منه المقال الاسنى
بجهة من هذه الجهات
وان تزد فلتتصرف لغيره
فاعلم فخير أمة عليهم
ولو على مسافة للقصر
ليتزكى من خصال الشرك
فواجب انا بة عليه
ان زوجة منها لزوج تدفع
تدفعها في دينه بلا ريب
كعكسه بصرف وقت جاري
وقيمة السكة فيه لا تذر
مع اختلاف النوع واتحاد
على المقال الراجح القسويم
او فضة وقيل حتما تجتنب
محرم الا لصوغ الحليلة

ان يلق ثم مستحقا حاضرا
 في حرثها وفي المواشي تحببى
 وقيل عند ماله الموجود
 كموضع الوجوب حكما فادر
 لذا المحل فاستند تكفى الغلط
 محلها يحفظ بها في المعتمد
 الا الى اشد عسرا و جِدا
 وقيل بل ندي وهذا أصوب
 والحكم يبعها اذا ما امكنا
 فلتتصرف اثماتها للمستحق
 بقدر ما عند الوجوب يصل
 او جائز فانها لم تغرم
 لا الحرث اذ تقديبه لا يتجدد
 الا بقبض ثمننا لما ذكر
 ما زكيت الا بقبض جاري
 يبيعها فليخرجوا المفروض
 لمنزل القصر كلا اخراج
 وذا عليه الجبل من شيوخنا
 لغير اهل آل للفساد
 لردها مسوغ فلا تضع
 فاحفظ لهذا القول فهو الاقوم
 في صرفها لم تجزئه فصاخر
 والعذر بالاكراه كان واسعا

وواجب" اخراجها مبادرا
 بموضع الرجوب وهو المجبى
 وموضع المالك في النقود
 وموضع دون محل القصر
 ونقلها بأجرة منها فقط
 ومن يسافر من بعيد از ورد
 ولا يجوز قفلها لابعدا
 فليقل الاكثر قيل واجب
 وأجرة النقل من الفيء هنا
 ويشترى من جنسها فان يشق
 وقد امت حتما اذا ما تنقل
 وان تضع في واجب التقدم
 والنقل في ماشية وتقدم
 ومثله العروض عند المحكر
 كذا ديون لذوي احتكار
 وان تكن ديونهم عروضها
 ونقلها لا تقص احتياج
 والراجح الاجزاء والمنع هنا
 ودافع لها على اجتهاد
 لكنها من حاكم لم يستطع
 ومثله الوصي والمقدم
 ودافع بطوعه للجائسر
 كدفعه القيمة عنها طائعا

لكننا الراجح في دفع القيمة
ومجزؤاً تقديم عين مطلقاً
ومثلها مائتة لاساعي
ويكره التقديم الا ما سبق
وان تقدم وهو مكروه لزم
وحيث لم تمكن زكاة وتلف
كجزئها وبعده تضييع
وحيث ضاع الاصل بعد عزلها
مؤخر زكاته محضناً
ومن لها أختر أياما جنف
وميت اوصى بهذا واعترف
واخذت كرهاناً من الذي امتع
وان أبى إلا القتال قوتلاً
ودفعت الى الامام العدل
وان يفر العبد بالحرية
وان تكن حانت على مسافر
زكى لحاضر بكل حال
ان لم يكن اوصى على الاخراج
وقيل بل الى محل المال

جزؤها مع كرهه فهو يذم
شهرها وما سواه فيها يستقى
لما فكن لحقه مراعي
أعني به لنا زح بها أحق
ان ضاع ان يخرجها عن ماسلم
جزؤاً نصاب فسقوطلها عشره
ان لم يكن بسعيه التضييع
صدقة كخالها لاهلها
فهي اذا ما تلفت ما ضمننا
يضمن ما جرى عليها من تلف
بانها حلت فللسدين تضاف
وندبوا تأديه فيما صنع
وان يقل اخرجها ما قيل
وان تكن عيناً بحكم فصل
فحكما عليه كالجنائية
وبعض ما يملك غير حاضر
كغائب في أرجح الاقوال
في داره وليس بالمحتاج
اذ كان ملحوظاً بقوله عالي

فصل في زكاة الفطر

وواجب سنة المختار
عن الصغار وعن الكبار
صاع باربع من الامداد
رطل وثلاث مده بغدادي

والرطل ذا تسعون مثقالا عرف
تقريبه بحففات اربع
وجوبه برؤية الهلال
والكل من حكمهما لا يستمر
فوضعه قبل الغروب الفاصل
أوجبها بأول القولين
ووجبت على الاخير ان ولد
وموت من بعد الغروب ولدا
ومثله المولود بعد الفجر
وانصاع منها واجب لواحد
ومن له عليك اثنان لزم
اما برق كان أو زوجيه
من ابوين ان يكونا اعدما
كخادم لزوجة الاب التي
ثم المراد منها بالخدم
وهكذا اولادك الصغار
الا الذي لم يرج من مفضوب
وتلك أيضا عن مكاتب تجب
وان أتى وقت وجوبها على
مع قوت من يعولهم في يومه
والفاضل القليل ثم يخرج
من أغلب القوت من المعشر
تمر ودخن ذرة زبيب

فان تحرره به لا يختلف
تحشى بكفي ذي اقتصاد المعني
وقيل بل بالفجر من شوال
بل ساعة الوجوب حكمها اعتبر
وموته من قبل فجر ممثلي
ساقطة على اخير ذين
من قبل فجر ثم بعده فقد
من قبل فجر لم تنله ابدا
فذاك منها في فيصح المنذر
ولم يشاركه به من احد
تخرجها عنه باخراج حتم
او بقراءة له مرعيه
كذا رقيق لها قد خدما
من شأنها الاخداف مثل الزوجة
هو الرقيق لا اجير فاعلم
كذا مما ليكك كيف صاروا
كأبق قد عزم من مطلوب
وقدر ملك من مبعوض حسب
من ليس الا قوته محصلا
فهي اذا ساقطة لعدمه
وليس في اخراج هذا حرج
أصنافه معروفة فلتحصر
سلت شعير قمحها العجيب

وأرز واقط جماعها والقوت في شهر الصيام المعتبر وحيثما يفتات غيرها كفى ما بين فجر وصلاة العيد من أحسن القوت الذي للبلد اغلثه فيه على الثلث فان لعنق من بعد فجر تئذب ومدرك الايسار بعد الفجر ودفعها الى الامام العدل ويندب الاخراج للمسافر وجوزت من قوته الرءدي وجاز ان تسبق قبل العيد ودفعها لمسلم فقير وهي بطول مدة لا تسقط

في تسعة قد حصرت أنواعها لا العام في القول الذي قد اشتهر وقيل ان توجد فمنها تصطفى اخراجها يندب للمريد مغربلا للصبح ان لم تنزد زادت فهذا واجب فيه زكن وهي على معتق هذا تجب مندوبة في حقه للاجسر يندب فادفعها تل للفضل وجاز مع علم له من حاضر بالعجز لا لشحه الدني وباليوم واليومين للتحديد لا كل صنف معه مذكور سواء المعذور والمفطر

باب الصيام

ورمضان صومه شرعاً فترضه والشرط في وجوبه ان يحضروا والشرط في وجوبه والصحة كالمقل فاعلمه لذين مشترط ثبوت هذا الشهر بالكمال رؤيته تحصل عن عدلين وان تسل عن معنى الاستفاضة

على المكلفين غير من مريض وكونهم على الصيام قد رءوا والخلو عن كحيضها للمرأة لكننا الاسلام شرملها فقط كمال شعبان وبالهلال او مستفيضة فهم كذين فيخير" يؤثر عن جماعة

اذ ماله من مدفع لدافع
عن ذين عم الحكم كل بلدة
ثم على الراجح عند العالم
في أرجح القولين للائسة
بالشهر فالحكم له فيهم غنا
كالعبد في الرأي له جزاله
تمت ثلاثون ولم يكن أحد
وان يكونا ادعياه اتشهما
اذ رأيا هلاله أن يرفعا
ليفتح الرؤية فهو محتسب
عمدا وان تأولوا لا يعذروا
في اقرب الاقوال للصواب
لآخرم عند الخروج مثله
يشاهد فيه الخلاف فاعرف
ليلية من بعد ذا النهار
اوجب امساكا لغير عذر
كفر اذ كان له لم يحترم
ان كان غيم معدم اليان
وقيل ان رآه غير مرضي
يكن به القاضي على الناس حكم
يبيح فطره ليأمن الريب
وليفطرن فعلا مع الاعذار
ونذبوا صوما ليوم عرفه

محصل للعلم عند السامع
والنقل بالعدلين او جماعة
والنقل بالعدل لحكم الحاكم
ومثله النقل عن الجماعة
والقوم لم يوجد لديهم اعتنا
بالرأة المعروفة العدالة
والشهر ان يثبت بعدلين وقد
رآه كذبا لدى صحو السما
حقا على المرجو والعدل معا
ودون هذين فرفعه ندب
وكفّر الراؤن حيث افطروا
وليس مرجوعا الى الحساب
ولا يضم شاهد اوله
والحكم ان يصدر من المخالف
ورؤية تحصل في نهار
والعلم بالرؤية بعد التصبر
وتارك الامساك بعدما علم
وفي ثلاثين لدى شعبان
فذاك يوم الشك عند البعض
ومن رأى هلال شوال ولم
ما جاز أن يفطر من غير سبب
لكن عليه تية الاقطار
ونذبوا كنف اللسان عن سفه

الا الذي كان يَحْجُجُ شَرَعًا
 وعشر ذي الحجة مع عاشورا
 محرما لاسيما العشر الاول
 وندبوا امساك من قد اسلما
 وندبوا متابعا لغير ما
 وندبوا التعجيل للقضا معا
 الا اذا ضاق على القضاء
 و"هَرَمٌ" لم يستطع صياما
 يقتديان عنه ندبا اذ هما
 والصوم في الخميس والاثنين
 وصوم يوم بعد يوم مستحب
 وندبوا ثلاثة اياما
 وكرهوا التحديد بالبيض لها
 ومثلها الستة من شوال
 مواصلا لها بعيد الفطر
 او كان ممن يَمْتَدِي بفعله
 وكرهوا ذوق كملح وعسل
 كذا مداواة كحفره بفسم
 الا اذا خاف هناك ضررا
 كذا المقدمات للجساع
 ان عَلِمَت سَلَامَةٌ والا
 وكرهوا من صائم تطوعا
 وكرهه ذا في غير نذر عِيْنَا

ليقوى مَفْطِرًا على اللشعا
 وتاسع* والحقوا اشهُورا
 وشهر شعبان وجذا العمل
 من بعد فجره كقضاء علما
 له تتابع به قد حكما
 بدأ بشبه صوم من منعها
 وقت تقدمه بلا امتراء
 و"عَطِشٌ" مفتقر دواما
 من بعد فطره لا قضاء لهما
 هما صيام سيد الكونين
 وهو كما صح الى الله أحب
 من كل شهر صومها دواما
 ان كان المَقْتَدِي به فاعلها
 ان كان صومها على التوالي
 معتقدا بذات حصول الاجر
 وكان مَظْهَرًا لها في أهله
 ثم يمج خيفة من ان يصل
 مكروهة كل نهار الصائم
 وكرهوا النذر ليوم كثرًا
 كفكرة في لذة الوقاع
 فهي حرام فاجتنبها اصلا
 قبل قضاؤه ونذره وقعا
 لان هذا وقته تعيننا

من خيفة التفرير في جمعها
 وعادم بعلمه اتصلا
 ويكتفى بالظن في اضطرآبها
 ماشاء منها وصام وكفى
 بربضان أو تأخر بالعبد
 بقاؤه لم يطلع بحال
 فليقضه حتما بغير عذر
 وهي على أنواعها قليئته
 تسبق فجرنا كفت للضحة
 له تتابع على الإلزام
 إلا إذا يفتصل في اثنائه
 أو سفر الى مباح قد عرض
 جدد لها في كل يوم بين
 أن لا تكون حائضا أو ثفسا
 من قبل فجر حطيت بالمرحة
 أبعد أم قبل طلوع الفجر
 حتم على هذي بلا امتراء
 وليقضه ولو على أعوام
 أوله قضاء صومه لزم
 أوله فلا قضاء في الأصح
 فليك في اغمايه محصلا
 والنوم لو طال فما فيه قضا
 أن لا يكون في النهار أولجا

كالكره للمريض أن يحتجما
 وكالاسير لا يرى الهلال
 يكسل الشهور أن درى بها
 وحيث لا ظن له فيها اصطفى
 أن بأن أن صومه تم اتحد
 ومثله في أرجح الأقوال
 ومع سبق صومه للشهر
 وشرط صحة الصيام اليه
 محلها الليل ولو بلحظة
 وكل ما كان من الصيام
 تكفيه نية لدى ابتدائه
 يشبه حيض للنساء أو مرض
 وما من المئرد والمئرين
 وشرط صحة له على النساء
 فإن تجد ماها ولو بلحظة
 وإن تشك في حصول الظهر
 فصوم ذا اليوم مع القضاء
 والعقل شرط صحة الصيام
 فإن يجن جنل يوم لو سلم
 وإن يجن نصف أو دون وضح
 وكل حكم في الجنون قسلا
 كالسكر بالحلال في القول الرضى
 ومن شروط صحة الصيام جا

حشفة أو قدرها من الذكر
 ولو بهيمة إذا أو مَيِّتًا
 وتركه الاخراج للنبي
 وتركه اخراج قيه ما غلب
 لكن في اخراجه عمدا قضى
 وفي رجوعه مع العمدا اقتضى
 ومن شروط صحة الصوم العلي
 المنع من وصول ذي التحلل
 بحقنة من دبره لا قبيل
 ومثله الصبب اليها جاري
 كتحلل الى الحلق وصل
 والمنهب المعروف ان هذا نزل
 مستشق الدخان من طعام
 ان وصل الحلق وقس في الحكم
 وواصل الحلق ولم يستنشق
 وسابق للحلق من ماء الوضوء
 وليتقض ذا في الفرض لافي النفل
 والصب في الحلق جماع نائمه
 وتلزم الكفارة المجامعا
 واكل في فجره قد شك
 كالفطر عند الشك في الغروب
 كذا اذا عليه شك قد طرى
 وينظر الدليل او ليهتدي

في فرج ذي إطاقة ولو ذكر
 وحكم ما أتى هنا كمن أتى
 بلذة تتعاد كالمذري
 واعذر ربه ان يغلب وبلعه اجتب
 لو أنه رجوعه ما عرضا
 عليه كفارته مع القضا
 في فعله العمدا وسهوه الجلي
 سعدة من فوق أو من اسفل
 إلا من امرأة فالخلف جلي
 من منفذ عال على المختار
 من أنف أو عين واذن إذا اتصل
 للحلق من مطلق رأسه أخل
 ومن بخور ناقض الصيام
 دخان مشروب حرم بدم
 من ذلك لم يجرح على المحقق
 فهو لصوم فاعليه ينقض
 كغالب السواك عند الفعل
 ينقض صوم صائم وصائمه
 ومثله الصب بعمد واقعا
 فعن قضاء صومه ما اتصفا
 مع حرمة الفعلين وان شرب
 الا لنفل اذ طرى ما أتسرا
 يستدل ضابط ومرشد

او يكتفي بالاحتياط عن نظر
والفرض يفتى مطلقا من ساء
لكنما النذر اذا تَعَيَّنَا
العيض والنفس والجنون
وليقتض هلام مفطرا ما عُدرا
ولو لعائف بَبْت طَلَقَا
او امر والدٍ وشيخ سَيِّدٍ
ومفطر في نذره المعين
ورمضان حكمه كذا لكا
وذو تسابع من الكفارة
ومثله النفل وغير ما ذكر
وبشروط خمسة قد كفرا
وليس مغلوبا ولا تاؤلا
ولا قريبا عهده بالكفر
بأكله وشربه من فمسه
وبجماعه واخراج المنى
الا الذي عن فكرة أو نظر
مع كونه عن ذين ربما خرج
ومن بجو زآء يَسْك نَهَارَا
والقرب في التأويل كونه المستد
كفادم من قبل فجر من سفر
ومفطر الاكراه والنسيان
ومن يسافر دون قصر فيظن

فهو على حفظ الصيام معتبر
أو عامدٍ أو حسالة الاكراه
قضاؤه انحل بما قد بُيِّنَا
اغماؤه أو مرض يكون
لكون فعله حراما مُكْرَا
الا لوجه خوفه من البقا
مع الحنان لا سبيل المعتدي
يُمَسِك مطلقا بحسب بين
مفطره في كل حال أمسكا
يُمَسِك فَيَرُ عامدٍ إفتاره
خَيْرٌ في امساكه او الفطر
العمد باختياره اذ أفطرا
أعني قريبا ويحي مَقْصُلا
إذ جهل المنع كجهل الشهر
وَرَفَعِه نِيَّتَه لصومه
بعمده الداعي ولو لم يد من
فشرط ادمان لها لم يَذْكُر
وذا من الإقوال أوفى ما نهج
كفّر ان يَبْلَغ لو اضطارا
ليس بخافٍ وَجْهَه على أحد
فظن فِطْرَه لهذا يعتفر
داما لِيظَن الحِل يَطْعَمَانِ
بأن فِطْرَه على هذا حسن

ومفطرٍ" لرؤية الهلال
والشهر ان ثبت نهارا من أكل
مثل احتجامة نهار شهره
أو أختر الغسل لغيره فظن
وحيث ما تأويله قد بعدا
كسعد روية سؤال ولم
ومفطره لعادة من حسي
هذا ولو قد حصل وقبلا
أو ظن صومه لغيره بطل
ومثل هذا عازم على السفر
وعينت كفارة الصيام
اطعام ستين مساكين هنا
والصوم شهران على التابع
وهي على التخير ما شئت يفي
ومكره الزوجة عنها كفرا
ولم يصم عن أمة كالعتق
وانما تكفيره ان يطعمها
والرق ان كفرا بالصيام
وزوجة أكرهها واعصرا
فان تصم ليس لها رجوع
لكنها ترجع بالاقبل
ومرأة كرهها المقبل
ما كفرت ومن لها قد قبلا

قبل ابتداء الليل من سوال
يظن حجلا لم تكفرا ما فعل
فظن ذا سوفا لفطره
الصوم باطلا وفطره حسن
كفرا مع قضايه اذ عمدا
يقبل وعنده يفطره ألم
والحيض قبل يحصل المسى
العذار كان فيهما مقبولا
فظن ان فطره لذاك حل
أفطر عند ذا ولم يحصل سفر
في العتق والصيام والاطعام
مدا لكل واحد قد بينا
والعتق فيه كالظهار الواقع
والافضل الاطعام في القول الوفي
وأمة فمطلقا بلا مرا
اذ ليس من عتق هنا عن رق
عن أمة اذا به قد الزما
أو ان يشا السيد بالاطعام
فهي لها جوازا ان تكفرا
وما عداه فلها الرجوع
من قيسة المعتق او من كيل
تغلبها شهوتها فتشزل
قيل عليه واجبا وقيل لا

وكما به بالفطر في الثقل قضى
 وغالب القيء الذي ما انقلبنا
 والجبس والدقيق لم يستنشق
 فراع هذا الشرط فهو مشروط
 مذكوري ومني رافع الجناح
 بمطلع العجر وماكول صدر
 مخصوصة بل ندبوه ان يقع
 مضضة تخفف الاواما
 لكن ذامنه خلاف الاولى
 وما نقي فضل خلوف الصوم
 بسفر القصر وما فجر طلح
 وليكفر مفسر ناويه
 لعزمه في يومه على السفر
 وان يسافر فعليه فترقا
 لعزمه في يومه على السفر
 وان يسافر فعليه فترقا
 وغير ذي التأويل فيه كقرا
 كفر حتما ان يسافر او يذر
 صوم المريض او به تضررا
 هلاكا او مزيد ضرر واصلف
 اذ هو واجب بغير لبس
 ما وسعت قدرتها من ترضع
 واستاجرت حتما مع الإيجاد

وكل تأويل قريب قد مضى
 ولا قضاء في ذباب غلبا
 ولا قضاء في غبار الطرق
 لكن لصانعيها ثم فقط
 وجائفات الجرح واستنكاح
 وحقنة الاحليل او نزع الذكر
 وجوزوا صيام دهر والجمع
 وجاز للعطشان حين صاما
 كمجنب ابقى لفجر غسلا
 وندبوا السواك كل يوم
 وجائز افطار من كان شرع
 ان لم يكن نوى الصيام فيه
 ومفسر من بعد فجر في الحضر
 ان لم يسافر فليكفر مطلقا
 ومفسر من بعد فجر في الحضر
 ان لم يسافر فليكفر مطلقا
 قذو تأول فلا يكفرا
 وان يبئت فطره ناوي سفر
 ومرض يزيد تأخرا
 سوء فطره فان به يخف
 أوجب فطره لحفظ النفس
 ومثل هذا حامل ومرضع
 وخافتا به على الأولاد

واجبة الإرضاع من مال الولد
وتطعيم المرضع حين تنظر
ومن قضى شهرا وكان كتملا
وصحة القضاء في وقت كفى
وصائم القضاء لو نكح علم
حتم عليه أن يتم إذا القضا
فيه خلاف والأصح لا يجب
وأدب المنطير عند واجب
ومن يقرط حيث كان آخر
وقد بقي من شهر شعبان زمن
لكن مع الامكان عن هذا غفل
وصفة التكفير في يوم القضا
أو بعده أو بعدما كان فعل
ومخرج قبل الشروع اذ واجب
وناذر صوما لذي احتسار
يلزمه الاحوط مثل نذره
وليس بادئا من الهلال
وان مع الهلال يتديه
وناذر صيام عام أو حلف
يصوم عاما كاملا ويقضي
وما عليه فيه أن يادرا
وان يكن يندرهما مؤرخه
ولا قضاء للذي منها ذهب

ثم على الوالد إن له وجد
عن كل يوم مدها المتقدر
في شهر نقص زاده مكتملا
صيامه نكح والا ما وفى
بأنه من عمدة المقضي سلم
وهل عليه في القضاء من قضا
وصحح البعض بأنه طلب
إلا اذا ما جاء وهو تائب
قضاء شهر الله بعد آخر
يمكنه لو شاء يقضيه إذن
أوجب تكفيرا هنا لما فعل
مد معشر لمكين رضى
كل الذي عليه من ذلك العمل
أجزأه هذا وخالف الاحب
ومالوى التفصيل في الإجمال
شهرا وما من نية في قدره
صام ثلاثين على الكمال
فناقضا او كاملا يكفيه
بصوم عام ثم بالحنث اتصف
لعيده وكل صوم قرص
ولا تتابع لصومه يرى
يجب عليه عين ما قد أرعخته
ولا لعيدها فلا لما وجب

وان يقل علي صوم ذي السنه وهو هنا الباقي وليس يقضي وحيث ما نوى هنا الباقي لها وناذر صيام يومه يتقدم وحيث جاء بعد فجر ما لزم وان يقل في نذره هذا ابد وناذر صيام يوم تسييه وقيل آخرأ وقيل خيرا وناذر لرابع النحر هنا لا سابقيه فيها قدميها وناذر أيا ما أو شهورا فليس من تتابع فيها يجب ومن نوى برمضان في السفر واختلفوا اذا نواه في الحضر وليس للمرأة من تطوع وجاز أن يفسد فيه نذرها

ناوي باقيها يصم ما عينه
لمثل عيدها ولا للنرض
فأوجبوا تتابعا اكاملها
يقدم ليلا فالصيام يلزم
او جاء ليلا مع عذر قد علم
يصوم مثل يومه طول الامد
يصوم جمعة لكي يوفيه
وأول الاقوال كان أظهرأ
يصومه حتما ولو معينأ
إلا لذي هدي كمن تمتع
أو سنة واطلق المذكورا
لكنه في الكل من هذي استحباب
سواه لم يكن صياما معتبر
وصح لجزآه على القول الأبر
إذ زوجها يحتاج للتمتع
وملكت بالإذن منه أمرها

باب الاعتكاف

الاعتكاف عد في النوافل
ومسلم بطلق الصيام
وقال ابن العربي المالكي
وشرطه أيضا لزوم المسجد
وحيث لم تأت عليه جمعه

يصح من ميز وعساقل
في أي وقت من جميع العام
بل هو سنة يرى للناسك
يلزمه بنية التعبد
في كل مسجد يريد أوقمه

عليه جامع" اذا ما أمكننا
 أو يبطل اعتكافه لديها
 وَيَبْطُلُ اعتكافه فيمارعيه
 ولا بد ان وقعا في سقم
 يخرج حتما مع وجود واحد
 أداؤهما محتم عليه
 صوتا له من الخروج المتقصد
 ردهته حين اليها يتحرف
 أعني صيامه فبئس ما فعل
 للعلماء فيه خلت ظاهر
 ترك الجماع والميس كله
 منها على نياتها هذا العمل
 للزوج والسيد فيه الرهبة
 وان يكن هذا فلا منع هنا
 ان دخلا فمعه لا يعني
 ان دخلا فما نه ردهما
 تمضي على إحرامها اذ يسبق
 مضت على احرامها لکن عصت
 اذ يسبق العدة والإحراما
 أو بالدخول فيه وهو الاقوم
 إن يتأخر لو دخو عنهما
 أطلقته حتما بلا خلاف
 يلزمه فيه تتابع العمل

وان تكن تأتي به تعينا
 وحيث لم يكن نوى اليها
 وكالخرج واجبا للجمع
 يخرج مع إبطاله لائم
 ومثله جنازة لوالد
 وان تكن شهادة لديه
 تنقل أو يؤدها في المسجد
 ويَبْطُلُ اعتكاف هذا المعتكف
 وسكره ليلا وإبطال العمل
 وهل كحكم سكره الكبائر
 وعده شرط صحة ايضاله
 ولو يكون من كحاض حصل
 وامرأة تتذره والعبد
 إذ لم يكن باذنه معيننا
 وما سوى معيّنم بالإذن
 كإذنه بغير نذر منهما
 وامرأة محرمة تطلق
 وان تكن في عدة قد أحرمت
 وتكسّل اعتكافها تماما
 وهل ببعض نذره يتقدم
 ثم هما عليه حتما قدما
 وليتابع لاذر اعتكاف
 كذلك النايي نه إذا دخل

ما حُدَّ بالليل ولا النهار
 منويةً أو عند نذرٍ قد حصل
 وإن أتى مجاوراً في الاسم
 فهو بغير لفظ نذرٍ ما اعتُبر
 من صومٍ أو مثل خروجٍ للجمع
 لا بعض يومٍ أو كـبعض ليلةٍ
 وبعده يمنع إذ يعتدي
 مُعَيَّنًا أو كان نذرًا مطلقاً
 يقض سوى مُعَيَّنٍ قد عبّر
 صوماً يشد نحوه له السفر
 فعند نذره بلا إغرافٍ
 من تلكم الثلاثة المساجد
 فهو به لا غيره يقام
 عند فناء المسجد والرحاب
 بأن هذا موجب البطلان
 أبطل حكمه بلا خلفٍ أثرٍ
 وأهلُه فيه وقربه جلي
 ودون شرط فاعتكافُه سقط
 وَلِيخْرِجَنَّ لِيَشْرِي مَا يَكْفِي
 مع الخروج مبطل ما عمله
 جنازة لم تتعَيَّن عملاً
 والذكر أو تلاوة الآيات
 إن لم يكن بقربه يليه
 وأرجح القولين لا الإمامه

ومثل هذا مطلق الجوار
 ولا نوى الإفطار فيه إذ فعل
 لأنه معتكفٌ في الحُكْمِ
 أما إذا قيده بما ذكر
 ولا له حكم اعتكافٍ يتبع
 ويلزم الصوم بنذر ليلةٍ
 والعبء إن يتنذر بإذن السيد
 يقضيه بالحسم إذا ما عتقها
 وإن يكن بغير إذن نذراً
 وموضع الرباط من به نذر
 كذا الصلاة دون اعتكافٍ
 وناذر اعتكافه بواحدٍ
 ومثله الصلاة والصيام
 وجاء كرهه الأكل والشراب
 لدي اعتكافٍ والمقال الثاني
 وطعمه في خارج عما ذكر
 وكرهوا أيضاً دخول المنزل
 ولضمرورة كفائض فقط
 وكرهوا اعتكاف غير مكفي
 وشغله بغير ما يتخطر له
 وكرهوا فيه صلاته على
 وكرهوا فعل سوى الصلاة
 وكرهوا عود المريض فيه
 وكرهوا الأذان والإقامة

وكرهوا إخراجه للقاضي
إلا إذا كان بفعله التبد
وكرهوا اشتغاله بعمل
وجاز تسليمه على من قرأ
لكنه يكره في اتقائه
وجاز أن يشكح في محله
أما فراقه لذيئ المسجد
وجاز قراءة الكتاب تالي
وجاز أن يخرج لغسل طلبا
ويكرهون فعل ذا في المسجد
يكره فيه خارجا ممنوع
كثير الاعتكاف لم يكن يتحد
لكنما يوم فقط أقله
لاجل ذا يندب قبل المغرب
وندبوا حيث اعتكاف المعتكف
ليلة عيده إذا عن مسجده
ثم منى منه الى المصلى
وندبوا اعتكافه عشر ولا
وبرمضان فاضل الايام
لليلة القدر التي قد غلبت
وفي الاصح انها تنقل
وان عرى لناذر اعتكاف

لمدفع الخصوم في الاعراض
فليخر جن له لسوما قصر
الا قليل كقليل الرسم
مثل سؤاله انه تحببنا
لموضع والطول في سؤاله
من غير طول عند مني فعله
يطلبه اذا فكن مقتصدا
لم يقصد التعليم في ذا الحال
يقلل لظفره ويقلص شاربا
وحلق رأس عاكف لم يتحد
وقال بعض منه مدفوع
وكرهوه إن على شهر يتردد
وقيل بل يوم له وليثه
دخوله لجمعه للمذهب
يوصل بعيد انه لا ينصرف
حتى يبيت قاتنا في معبده
وذا أتم قرأه وأعلى
بأخير المسجد نبذا للسلا
ويبني في عشره العظام
فيها وفي الافراد منها غلبت
في العام او في رمضان الأمثل
داع له في فعله منافي

حيض "نفس" مرض" وأما
 بنى على ما كان منه سلفا
 ونادر العكوف كان أطلقا
 يقضيه بان حين زال المانع
 وفي سواه إن يكن قد عينا
 يقضيه مطلقا ، ولا يقضيه ،
 وفي تطوع فليس من قضا
 وليخرجن أن كان بعدما دخل
 وليرجعن مبادرا إذ انجلى
 وإن يكن في غير ذلك الشهر
 وشارط السقوط في قضاؤه

والعيد إذ بذره الماء
 وليفعلن منه الذي تخلفنا
 أو كان ذا برمضان مطلقا
 لو أنه قبل الشروع واقع
 ففيه أقوال ثلاثة هنا
 وقيل إن ذا العذر حل فيه،
 في هذه الاعذار فاحض ماضى
 بحرمة اعتكافه بلا خلل
 ما قد عراه ليصون العملا
 وهو موعين بقتة بالعدر
 لم يستفد ما رام باتقائه

باب الحج والعمرة

الحج فرض مرة في العمر
 على مكلف عليه قادر
 وذا على الأصح بالقور ربك
 والحج ماهيته حضور
 من جزء ليلة لعيد النحر
 ومع طواف البيت سبعا وكذا
 وعمرة كالحج إلا عرقه
 وصحة الجميع بالاسلام
 ليكر ضيم أو لذي جنون
 يحرم ندبا عنها قرب الحرم

كما تسن عمرة المتعمر
 من سائر الاحرار والحرائر
 دون التراخي خيفة المنيه
 عرفة وقد كفى اليسير
 وبعد احرام هناك يجري
 بين الصفا ومروة كشل ذا
 فهي على ثلاثة مؤقفه
 فذاك للاعمال شرط سامي
 ليس له إفاقة في حين
 من كان ذا ولاية لذين ثم

مميز أحرم لا بالأذن له
 ومثله عبده وزوجه
 ولتقتضيه الزوجة مثل عبده
 وليس إحرام هنا عن منغى
 وليؤمن الصبي بالمقدور
 وغير مقدور له ناب فقط
 والمستطيع من يسير للحرم
 مع أمنه في نفسه والمال
 ان كان مأمونا على طول السفر
 وان يكون حافظ الصلاة
 فان يكن فيه لها يضيح
 والبحر مثل البر في التفصيل
 بالبر والبحر اذا اشتد الخطر
 لانها في آية محكمة
 وان يكن ذا المستطيع أعمى
 أو مستطيع المشي بالاقدم
 وهكذا بما على المفلس
 او بسؤال ذي اعتياد حين ظن
 ولو بترك عيلة اذ ذاك
 وزيد للمرأة فوق ما صدر
 او رفقة مأمونة عليها
 ولا تصح لآخي استطاعه
 لكنها لغير ذي استطاعة

وليه اذا يشاء حنكته
 ان لم يكن فريضة في الزوجه
 أما الصبي لا قضا في رده
 لوفاته الحج بطول الإغما
 من فصل كل سنك مأثور
 في قابل لها وغيره سقط
 لم يخش فادحا بسيره ألم
 الا يسيرا لمجير كالي
 من ان يكون في مسيره غدر
 أركانها والرعي للأوقات
 فهو إذا عن حجه ممنوع
 فاعن بفهم الكل عن تفصيلي
 فالشرع للسلوك بهما حظر
 بها تهينا عن يد التهلكة
 فهم عليه اوجبه حكما
 او تكفه الضعة كالحجج
 يباع بالشرع القويم الأتمس
 نيل كفاية الى رجوع الوطن
 ان لم يخف ضيعتهم هناك
 بشرط وجوب محرم لها ذكر
 من الرجال والنسا لديها
 نيابة الحج ككل طاعنه
 تصح في الحج على كراهة

وأرجح الأقوال فيها انما
 وكرهوا ايجار نفس في عمل
 كالبداء بالحج لمستطيع
 أركانه أربعة "إحرام"
 هلال شوال "الفجر النحر"
 ووقت قاصد لعمره فقط
 وصح بعد رميهم للرابع
 وأختر الطواف للغروب
 فان يطف قبل فعله هدر
 أما مكانه لمن بكفة
 وندبوا لمن بها آفاقي
 ميقاته ومحرموا نزلها
 لعمره أو للقران الحل
 وأختر الطواف والسعي الى
 ويفتدي هذا اذا كان حلق
 محل احرام ذوي الآفاق
 فذات عرق في المواقيت له
 قرن مخصص لاهل نجد
 والمدني اخصص بذئ الحليفة
 ومن يحاذي واحدا له يجب
 ومن يكن مر على ميقات
 احرامه منه عليه واجب
 الا الذي ميقاته بالجحفة

تصح عن ميت بكره عليا
 قد كان لله فجاب للزلزل
 عن غيره فاحذر من التضييع
 له شهور فيها يتقام
 وصح قبله بكره فادر
 العام غير من بحج ارتبط
 لكن بكره للغروب الناصع
 وكل فعلها على الوجوب
 فان يظأ قضا وهديه استقر
 فهو له في الحج لا بعمره
 مع سعة يسعي لكي يلاقي
 فالسجد المندوب في اهلالها
 وصح احرام بدين قبل
 خروجه للحل أو لا بطلا
 مستندا لسعيه الذي سبق
 مختلف فجهة العراق
 واجعل خراسان كذلك مثله
 يكلمهم ليمن كالهند
 ومثل مصر خصصهم بالجحفة
 وساكن من دونها به طلب
 ولم يكن من أهل ذا الميقات
 وتارك بهديه مطالب
 يمر قبلها بذئ الحليفة

فهو به في حقه مندوب
ومن أتى الميقات غير قاصد
او عاد فيها من مكان اقرب
فهو لا إحرامهم ما وجباً
ومن سوي من قد ذكرنا حراً ما
فان يجاوز بالرجوع الزمما
أو خاف من رجوعه فواتها
لكنه إن فاته الحج فلا
وانما الاحرام هذا نيئة
وان يخالف لفظه ما قد قصد
ومثله الصلاة فاختر فيهما
ومبهم النكيت في الاحرام
ومن نسي الذي به قد أحرم
ولينوجه ومنه قد بري
والرفض للنسكين ما حلها
وسن الاحرام غسل يفعل
ولبسه الازار والرداء
وسن أيضاً ركعتين تعتبر
وحين يمشي ينشئ الاحراما
وندبوا ازالة لتفشيه
قالوا ولا يجاوز المثبتي
وندبوا فيها سلوكه الوسط
وندبوا تجديدها اذ يلتقي

حتى لحائض لها مطلوب
لكة او كان ذا تردد
أو لم يخاطب كرقيق وصبي
الا الذي منهم له قد ندبنا
ان يعدوا الميقات إلا محرماً
وان بسكة سوي من أحرم
فالدم اذ تجاوز الميقات
دم اذا بعرة تحكلاً
وواجب تجرد تلبية
ما ضره ولفظه لم يعتمد
الشرك ليقظ نبيئيهما
يصره للحج ندباً سامي
فهو عليه بقران حكماً
لا عرة ففعلها لم يذکر
فالحكم باق للفراغ منها
من قبله وهو به متصل
نعلم أيضاً في الحديث جاء
من قبله والقرض يكفي ان حضر
اذا امتطى او اعلى الاقداما
من ظفر وشعر وشعث
تلبية الرسول في الاحب
وليجنب في رفع صوته الشلط
برفقة أو هابطاً أو يرتقي

كذلك مع تغيير الحالات
 موصولة في الحج أو في العمرة
 أتى بها بالقرب منذ أحرمها
 مُتَّبِعًا فِي حَاجَتِهِ حَتَّى دَخَلَ
 حَتَّى أَتَى بِالسَّعْيِ غَيْرِ خَافِي
 عَرَفَهُ بِتَأْسَعٍ إِذْ دَخَلَ
 فَهِيَ هُنَاكَ تَنْتَهِي بِالْفِعْلِ
 لِبَى لَهُ بِمَوْضِعِ الْأَحْرَامِ
 بِعِمْرَةٍ وَالْحَجِّ ذِي الْفَوَاتِ
 وَقِيلَ بَلْ إِلَى الْبُيُوتِ ذَا خْتَمٍ
 مَلِيًّا إِلَى الْبُيُوتِ يَسْتَمِرُّ
 فَذَلِكَ مَفْرُودٌ بِفَضْلِهِ اغْتَبَطَ
 فَذَلِكَ قَارِنٌ بِغَيْرِ مَبْنٍ
 وَذَلِكَ شَرْطٌ كَانَ مِنْ تَمَّتْهُ
 وَارْدَفَ الْحَجَّ عَلَيْهَا قَبْلَ مَا
 وَالْكَرْهُ فِي الرُّكُوعِ غَيْرِ خَافِي
 صَحَّةُ عِمْرَةٍ وَالْأَلَا لَمْ يَفِ
 وَأَخَّرَ السَّعْيَ هُنَا فَاتَّبَعَهُ
 مِنْ عِمْرَةٍ وَعَامَهُ ذَلِكَ أَهْلٌ
 فِيهِ وَالْقِرَانَ هُدْيٌ يَقَعُ
 لَكِنْ فِي الْجَمِيعِ خَلْفَ ظَاهِرٍ
 عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ هُدْيَانٌ مَعًا
 فَلَيْسَ مِنْ هُدْيٍ عَلَيْهِ مُبْتَدَأٌ

وغقب الفراغ من صلاة
 وإنما الواجب منها مرّة
 وحيث طول فصلها عنه فما
 فالهدي واجب وندبا لا يزل
 بالمسجد الحرام للطواف
 مضى مليا الى ان وصلا
 مسجدها انزوال اذ يصلي
 ومحرم بالمسجد الحرام
 ومشي الاحرام بالميقات
 فينتهي مليا الى الحرم
 ومحرم التعميم وهو معتمر
 ومن يكن احرم بالحج فقط
 ومن يكن احرم بالنسكين
 وقدم العمرة عنديته
 كذلك ان يكن بها قد أحرمها
 يركع ركعتين للطواف
 وشرط صحّة لصحج المردف
 واكمل الطواف مرّدف به
 وان يكن بأشهر الصحج أحل
 بحجة فانّ ذا التمتع
 وفضله عن القران قاصر
 وقارن بمعمرة تتما
 الا مقيم ذي طوى أو مكة

وان يكن بغيرها تأملا
وعود ذي تمتع للبلد
والشرط للهدي الذي التمتع
أي وقت حج مع فعل ركن
وثاني الأركان سمي عسرفا
بينهما سبعة أشواط يقع
مبتدأ من الصفا للمروة
وذا هو السعي ولم يصح إلا
وواجب كون الطواف واجبا
وسبب الوجوب لاقدم ثم
وانشأ الإحرام بالمقدمات
وحيث لم يجب طواف القسام
يؤخر السعي ومهما قدمه
وأن له بعد افاضة نسي
وأن يكن عن مكة قد ابتعد
وندبوا نزوله بلدي طوى
ومن كداء داخل مكة
أما مخروج خارج فمن كداء
وليبتدئ في المسجد بالقدم
فان نوى فضلا بدأ الطواف
بعد إعادة الطواف ثانيا
إلا إذا خاف فواتا فليعيد
وركعتان للطواف مطلقا
أولاهما بالكافرون تندب

لكن لذي أهلين ندبا جمعلا
أو مثله فهديه لم يعهد
احلاله منها بوقته فع
منها به أو بعض ذلك الركن
ما بين مروة يكون والصفى
فالبداً واحد وثان ان رجح
وأختم بمروة تمام السبعة
إذا تلا ثم طوفاً قبلا
وليقدم إن قدوم وجبا
أن ليس مردفا لحج يحرم
ولم يراهنى خيفة القوات
بعد افاضة بحكم لازم
اعاده إعادة ملتزمه
اعادها من أجله ولم يسي
فليكنه الهدي لسعي لم يعد
وغسل حائض بها حين أوى
ومسجد من باب ابنا شية
كما أتى عن النبي ذي الهدي
وليك فيه ناوي اللزوم
أعاد سعيه وليس خفاني
بنية الفرض فكن مراعي
ذا السعي من بعد افاضة عهد
من بعده أوجبا فحققا
أخراهما الاختلاص فيها احتسبا

فعلهما يندب بالمقام
 ونقل ماء زمزم كالشرب
 والشرب في نية ذا الطواف
 مهارة الاحداث والاخبار
 والبيت عن يساره وليخرجن
 فالحجر الاسود في تقبيله
 وكونه سبعة اشواط ولا
 وان تقم صلاة ذي الطواف
 وندبوا اكمال شوط شرعا
 وليبتدا طوافه من الحجر
 وليمد الطواف قادر ركب
 والمشي في السعي كذا في الحكم
 وسن للطواف تقبيل الحجر
 مثل الزحام عنده فيكتفي
 واضع عود او يد على الفم
 وحيث مه بذا تعدرا
 كذا استلام ركنها اليماني
 ورمك "يسن" فيه من ذكر
 اوله الا مع الزحام
 وسن في طوافك الدعاء
 وسن السعي بدت للعارف
 للحجر الاسود من باب الصفا
 فمد اتي الصفا رقى عليه

ملتزما يدعو بندب سامي
 يكثره نية للنسب
 مثل الصلاة وهو غير خافي
 والستر للذكور والانثا
 جميع شاذرونها عن البدن
 لينصب القامة في عدوله
 وداخل المسجد اعني الاول
 فليقطع الطواف كالرعاف
 فيه ويبي بعد هذين معا
 وماشيا الا لعذر معتبر
 وحيث لم يعد فهديه يجب
 فكن ملازما سبيل العلم
 بدنه الا لخوف من ضرر
 ييده والعود بعدها يفي
 وليكبر مع كل فافهم
 يكفيه عن جميعها ان كبرا
 فنة" خص من الاركان
 ثلاثة من القدوم تعتبر
 فقدر ما لا ضرر بالانام
 بغير حد وبما تشاء
 تقبيله بعد صلاة الطائف
 يخرج مندوبا له بلاخفا
 ذا سنة ثانية لديه

وفعل ذا السرتي كل مرة
 إذ الزحام للنساء لا يتحلَّ
 ما بين الاخضرين ذا فليجعل
 عندهما فسل تبارك المن
 للساع شرعا ندبه معروف
 لكن بدب ظاهر لمن سعى
 قدمه ندبا له شرعا عرف
 في الحج والمعرفا حفظ ذي الجبل
 فيما سوى الاول فهو قد صدر
 الا بأول فليس خافي
 الى منى بعد الزوال بين
 بالجمع الا اهلها كالتقصير
 بعد طلوع الشمس ثم فازلا
 يلصقها فهي عليها مشرفة
 حضور ماش ارضها او راكب
 ولو يسيرا كان قبل الفجر
 فقد وفي وقوفها المسمى

وهولها فاور وهذا قد حتم
 نيتها لها ولا عيتم يحط
 فهو به في ركنها العالي وفي
 فلأخروا يوما فما من باس
 كذا وقوف في نهام سبعا

لكن كمالها رقي المروة
 كذلك المرأة اذ خلا المحل
 والسنة الاسراع فوق الرمك
 كذلك الدعاء رابع السنن
 فوق الصفا والمروة الوقوف
 شرط الصلاة عندنا قد شرعا
 ومحرم التنعيم او من لم يتطفا
 ورمه عند الثلاثة الاول
 كذلك التقبيل ايضا للحجر
 كذا استلام الركن في الطواف
 وندبوا الخروج يوم الثامن
 مصلي الظهر بها والعصر
 ويندب البيات فيها واحلا
 تيرة قرية من عرفته
 الثالث الركن العظيم الجاب
 عرفقة ليلة يوم النحر
 لو بالمرور فوقها او مضى

لكننا شرط المرور ان علم
 اما الذي اطمأن فهو ما اشترط
 وأي جزء من جهاتها كفى
 وان يكن أخطأ كل الناس
 وواجب اطمئنان كل مطلقا

بعد الزوال فهو ان كان فقيده
وسن في ذا اليوم خطبتان
يعلم الإمام من لها سمع
ثم اذان بعد وعظه السري
ثم أقيمت بعد ذا وصلى
والجمع هذا سنة حتى لمن
ويقصر الصلاة إلا أهلها
ويندب الوقوف عند الجبل
على وضوء مع عموم راكب
وينبغي الركوب فهو المستحب
ويندب البكاء والتضرع
وسن بعد رجوعهم من عرفه
والقصر إلا أهلها مثل منى
وان يكن من قبلها قد صلى
الا لعذر بعدما غاب الشفق
ان كان واقفا مع الامام
فان يكن وقوفه منفردا
وأوجبوا النزول فيها قدر ما
والندب منها اللقط للاحجار
ويندب البيئات فيها راحلا
ويندب الوقوف عند المشعر
مستقبل البيت هناك ضارعا
ويندب الاسراع في محسر
ثم برمي حصيات العقبة

أهدى كترك كل واجب عهده
بعد زوال الشمس تقرأن
بكل منسك لحجنا وضع
وهو على ذا جالس في المنبر
وليجمع الظهرين بالمصل
عرفة كانت لأهله وطن
وكل موضع لهذا مثلها
أي جبل الرحمة ذي الشأن العلي
من ذا كره لربه وطالب
ثم القيام من جلوسه أحب
عند إله للدعاء يسمع
جمع العشاءين على مزدلفه
عرفة وقد مضى مينا
يعدهما بها إذا ما حلا
فهو يصلي قبلها كيف اتفق
أو نائب الامام في الاحكام
صلى بقصر كل فرض مفردا
صلى وحط رحله وطعما
وكرهوا كسر الحصى الكبار
بعد صلاة الصبح وقتا أولا
يدعوه ويثني للضياء المسفر
ويسكب الدمع ويكثر الدعاء
ثم إذا حبل منى يبادر
وان تحطى اذ رماها قبته

وحل بعد رميها إلا النساء
ويكره الطيب وإذا يئسى
والمشي بعد رمي يوم النحر
ونديبوا تتابعا لما رمى
وبعدهما يقدم الذبح على
وقدما نديبا على الزوال
وأجزأ التقصير عن ذا الحلق
تأخذ بالاطراف من كل الشعر
لكنه اخطى ففي تقصيره
ورابع الاركان فالافاضة
ان يتقدم سعيه والا
وكان ايضا حالقا وقصرا
ووقت هذا الرمي والافاضة
وواجب تقديم ذا الرمي على
وان يتقدم واحدا من ذين
أهدى لتقديم الطواف وافتدى
وليعد الطواف في ذي الحجة
ونديبوا الطواف في لباس
وواطىء بعد طواف ما حلق
لا الصيد عند ذافلا هدي به
ومن يؤخر حلقه للبند
وقيل في دفع الحلاق بعدا
ومثله الطواف للافاضة

والصيد من حلق وقلم وكسا
تحللا اصغر اذ ما عسا
يندب في كل الجمار قادر
مكبرا اثر الخصة فافهما
حلق بندب ظاهر فامثلا
فاحرص على الاتقان في الاعمال
والمرأة التقصير دون حلق
أنملة وذلك يجزي للذكر
يفعله بقرب أصل شعره
طوافها تمت له الاربعة
تمامها بالسعي ليس الا
وعند هذا فليبح ما حظرا
من فجريوم النحر من ذي الحجة
افاضة فيه وحلق مسجلا
أعني على الرمي ففي الامرين
اذ قدم الحلق فخلص ذا اعتدا
فيسقط الهدي على ذي الفعلة
احرامه من بعد حلق الرأس
ففعله هذا لهديه استحق
فاحرص على الفرق هنا واتبه
اوجب هديه ولو لم يعد
ايام رمي الجمرات اهدي
اخره لسلخ شهر الحجة

للليل اهدى مطلقا ما خصصا
 الى غروب رابع ثم انقضى
 ويستتبع عاجزا بحكم
 وليكبر ثم باستحباب
 مبادرا وليس عن هذا غنى
 ان لم يكن فيها على استعجال
 وقبل ان تغرب عنها راحلا
 يجب عليه ان يب ههنا
 برميها من غير عيد سامي
 من خيفها وخاتما بالعقبه
 بالنسب من جمارها المردده
 والفصل فيها والحصى لا يبطل
 ليس النوى يجزي ولا الامدار
 ويكره الكبير وهو مجزي
 بحجر مثل النوى والقول
 بنائها او المحل مسجلا
 لا بد فيها من حصول الحذف
 ودونها ثم تناولها كفت
 اولى فوسطى والغتامة العقبه
 بالنقص في واحدة لا تدرى
 في غيرها مبتدأ متمما
 وطلعة الشمس لندب معجبه
 من الزوال للغروب جارى

ومن يؤخر رمية من الحصا
 والرمي بالليل قضاء ومضى
 ويحمل المطيق حتى يرمي
 فتحرى رمية المنساب
 ثم ليرجع حين طاف لمنى
 يت ثلاثا فوقها ليالي
 او ليلتين ان يكن مستعجلا
 وان يوافه الغروب في منى
 مستوفي الثلاثة الايام
 مبتدأ جمارها المرتبه
 في كل يوم يرمي كل واحده
 مستوفيا ثلاثها لا يفصل
 وشرط صحة لها الاحجار
 صغيرها جدا فليس يجزي
 والحسن الموصوف بالقبول
 وشرط صحة لها رمي على
 والوضع والطرح لها لا يكفي
 وان تجاوز ارضها فما وقت
 وشرط صحة لها ان رتبه
 فلو يشاك بعد رمي الاخرى
 كمل اولها والنهي ما رمى
 ويوم عيد كله للعقبه
 ووقت غيرها من الجمار

فاحرص على زيادة في الاجر
 يستحسن الوقوف للفضل الجلي
 يدعو بصدق راجيا للمغفرة
 وما تليها يمنة حين دعا
 نزوله على المحصب الجلي
 ظهرا الى استكمالهن جمعا
 وداع بيت اشرف البقاع
 كدونها لشاوم غير آتي
 وبامل بعض يوم ان يقم
 ولا يرد عندها للتهقري
 صلى عليه الله بالتبثيل
 وفضله العظيم غير خافي
 إلا الوقوف ليس ذا من شأنها
 فافهم حياك الله بالانعام

لكنها تندب قبل الظهر
 وبعد اولى والتي لها تلي
 مقدار تالٍ مسرعا للبقرة
 وجعل اولى خلفه عند الدعاء
 وندبوا لغير ذي التعجل
 حتى يصلي فوق هذا اربعا
 وندبوا الطواف للوداع
 لخارج مسافة الميقات
 ويتأدى بطوآفٍ قد لزم
 لا شغله الخفيف كيفما جرى
 وندبوا زيارة الرسول
 وندبوا الأكتار للطواف
 وعرة كالحج في اركانها
 وكرهوا تكرارها بالعام

فصل في محرمات الاحرام

محرمة النساء ان تستعملا
 غير مَخِيْطٍ كان أو مَخِيْطًا
 الا لقتنة فليس يمتنع
 فان جرى فداؤها تعينا
 يجوز لبسه بلا امتراء
 لبس محيط كل عضو وحضر
 مخرجة عنه اليدان لا يحل

وحرم الاحرام بالنسك على
 بكفها او اصبع محيطا
 وستروجهما وكفيها مئع
 من غير غرزها وربطها هنا
 واستثنى الخاتم للنساء
 وحرم الاحرام في شأن الذكر
 كخاتم وكقباء لو جعل

ذكورنا والوجه ايضا مسجلا
الاحزام عامل في الحين
مع قطعته من اسفل الكعبين
او لا فدية بلا امتراء
وشجر محارقه والاينيه
من غير ان توضع من فوق الجسد
وحمله من فوق رأسه شرع
من غير توفير مال التجار
لحمل ما يحتاجه من نفقه
لما له فما بدأ من حين
وغسله لتجس يناله
بأنه من نحو قبلة سلم
يجوز بالرفق وباده لم يتحد
من غير عصب فيها وشد
يوجب فدية هنا مشهوره
بالرأس والوجه فقط فليعلم
بالصدغ فدية بلا التباس
أو فخذ يجعلها للنفقه
كالورد والريضان وهو الورق
ومسه جوازه لا ينكسر
معصوره اذ كان عنه أخذًا
وحكم الاقتدا به مشروع
حرمته وفدية لا تجهل

وحرموا تغطية الرأس على
وان بطين او بشبه الطين
واستنوا الخف على الرجلين
ان يفجش النعلان بالسلاء
وجوزوا تظلا بالاخييه
كذا اتقاء الريح والشمس بيد
كذا اتقاء مطر، بمرتفع
لحاجة تبذله او فقر
وفوق جلد جاز لبس المنطقه
وان يصف ثقبه لانه
وجاز بيع الثوب او بداله
لكنه بالماء الا ان علم
وحك ما كان خفيا من جسد
وبط جرح جائز كالنفسد
وعصب ذين لو مع الضروره
كان يلصق خرقة كدرهم
في قطنه بلاذن كالقرطاس
وكرهوا بالعضد شد المنطقه
وشم طيب شأنه لا يملق
وذلك الطيب هو المذكر
وبعضهم كرهه ومثل ذا
وقيل بل معصوره ممنوع
والحكم في الحناء إذ تستعمل

وعائق كالمسك أو كالعنبر
اذ هو ممنوع وفيه الافتداء
من شمه والمكث في محله
ومنه كافور وزعفران
وجوزوا حجامه للعذر
ووجبت فديتها والمحتجم
ان لم يزل شعرا والا مُنعا
وغسل رأس عند غسل ما طلب
تجفيفه بقوة أو النظر
والدهن للأجساد والشعور
من حين إحرام إلى التحلل
فان يكن هذا لغيره عليه
ككونه لعلبة وطيبا
يبطن كف أو يبطن الرجل
وغير ذين من جميع الجسد
وحرموا إزالة ليلظفر
وحرموا إزالة الاشمات
ان لم يكن مزيله مطيبا
الا الذي من تحت ظفر أو نزل
أو ساقط الشعور في الركوب
وحرموا مساطيب أنثا
أو كان في الطعام أو في الكحل
والطيب ان يطبخ مع الطعام
كالريح اذ القت عليه الطيبا

مؤثت ومسه فليحذر
وما سوى المس فكرهه بسدا
وكونه مصاحبا لرحله
والورس والعود وذا الدخان
ولو تكون مع زوال الشعر
بغير عذر كرهت وما اثم
وأوجب الفدية ما قد صنعا
يكسره فعله له فليجتنب
للوجه في المرأة أيضا فليسنر
يحسرم للاناث والذكور
بالرمي يوم العيد ذي الفضل الجلي
أوجب فدية لهذي الفعله
ودون طيب فصلوا ما وجبا
لم تجب الفدية عند الكحل
لم يفتدي بعض وبعض يفتدي
إن كان عن عمد بغير عذر
والشعر للذكور والاناث
وان يكن ففدية قد أوجبا
من ظاهر اليدين اذ لها غسل
أو في الوضوء الترض والمنسوب
ولو يكون ريمه ما لبثا
أو كان لم يعلق على المحل
ليس على المحسرم بالحرام
ومطلقا يتزرعه وجوبا

ولينزع الكثير في الاصابه
وان يمسط به الاذى فقديفة
وشعرة لعدھا من شعر
كان لعشر حفنة لو للاذى
في كل حال فدية بلا امترا
اذ لم يكن يقتله فحقوق
يطرحه فحفنة فيه تؤم
اذ لم يمسط عنه الاذى واعتمدا
ترفھا او لضرورة يزل
الا لضر يعتري للمحرم
كانا جمالا ودواء للجسد
طيب تخلى ريحه واتبذا
لحاجة داعية فصلا
ان كان فوراً مقتضيا قدوجب
او بعد ثوب لبس الأزارا
او ظن ما جاء عن التحلل
لا الزمن القصير ثم ينزع
مخير في أيها يشاء
أفضلها الابل وادناها الغنم
بغنم فبقصر قابئل
لسته من المساكين كفت
فافهم وقيت عارض الاسواء
معمورة الاوقات بالصيام

أو طيب بيت ربنا اصابه
والظفر واحدا طعام حفنة
ومثل هذا قملة لعشر
لكننا الراجح في القمل اذا
وما يزيد فوق ما قد ذكرا
لا طرح كالبرغوث او كالعلق
الا القراد عن بعير والحلم
وليس في دخول حمام قدا
ومتوجب الفدية ما كان عمل
من كل ما مر من المحرم
من ذلك الحناء والكحل فقد
الا بتقليد لسيف وكذا
فلا اقتدا ويحرم ان الا
واتحدت وان تعدد السبب
او كان عندها نوى التكرارا
ولم يكن أخرجها للاول
وشرطها في اللبس ليس ينفع
وهي هنا ثلاثة اشياء
مجزئة ضحية من النعم
وقيل بالعكس هنا في الفضل
وهي بأصع ثلاثة وقت
تقسم بينهم على السواء
او بثلاثة من الايام

ولو تصومها بأيام متى
 وليس للفدية ارض او زمن
 مقدمات للجماع تحرم
 لانه يفسد كاستدعاء
 لكن اذا ادام هذين وفي
 ان كان كل قبل عيد وقعا
 او قبل اكمال لسمي المعتصر
 كمن يوم العيد قبل العقبه
 او قد رمى لكنه ما ملافا
 كاستنزله عن نظر او فكره
 او سابق اهداؤه او قبلا
 وواجب اتمام احرام فسد
 فهو على الاحرام ذلك الاول
 لكن هذا الحكم ان يكن وقف
 وفسد الحج وقوفا لم يقف
 حتما عليه والذي يخير
 وواجب قضاؤه اذا اتم
 وواجب اهداؤه للفاسد
 لكنه اجزئه ان قدمه
 وواجب قضاؤه هذا القضا
 وليتعدد هديه لما فسد
 واجزأ الافراد عن تمتع
 لا واحد من ذين عن قران

وقيل بل لا تبغي تلك هنا
 فان نوى الهدي فحكمه اذن
 للمحرمين والجماع اعظم
 للمني من مفكره او رائي
 غيرهما شرط الدوام منتفي
 او قبل رميه افاضه معا
 ودون ذا فهديه به جبر
 فقط اتى الجماع او ما صحبه
 فهديه لنقصه تلافى
 ولم يدرم او بعد سمي العمرة
 ولم يكن حين اتاها انزلا
 فمحرم قبل تمامه يرد
 حتى ولو يبقى لعام مقبل
 تقدم الانساد عنه او خلف
 بعمره عن حجه ذا ينصرف
 من فاته بلا فساد يؤثر
 وواجب فوريه فلتلتزم
 مؤخرا الى القضاء الوارد
 عام الفساد حين كان تسمه
 عند فساده وذا القول الرضى
 بقدر حجات الفساد في العدد
 وعكسه مجوز لم يمنع
 يجزي ولا يقضى به هذان

لحيوان البر غير النعم
لو كان موصوفاً بغير الحل
فليس لن الصيد اذ تلبس
تجدد الملك لهذا اذ يحل
لو ذلك الاحرام منه بقله
لو من حلال فيه غير محرم
تقتل لكن بعضها باستثنا
والفار والغراب لسلاذيه
والطير ان بدون قتله حذر
وكل هذي ليس فيها من قيم
ودون شرطيه ففصل ما ورد
حفنة مشهورة في القدر
بقيمة من الطعام ما وجد
من الطعام حفنة تكفيه
في كل هذا قبضة فاتبها
في حرم لو خارجا كان قتل
من حرم فالكل كالسهم هنا
ادخله ثم بحل قتله
فصادف الصيد لديه فصرع
فسيئ فيها الصيد بالايقاع
كنتف ريش الطير ثم تحفضه
فظنه يأمر بالإماتة
كطرحه قومات اذ منه هرب

وحرما تمرضا من محرم
من كل ذي توحش في الاصل
ويضه وان يكن فأنسا
تجدد النكين ثم لا يحل
وان يكن بيته ما أرسله
ومثل هذا لازم بالحررم
وبعض انواع هنا تستنى
حداة وعقرب وحيه
وسبع عادي ولكن ان كبر
ووزغ للحل في أرض الحرم
مثل جراد عم والجاني اجتهد
فان تكن واحدة لعشر
وان تكن من فوق ذا فليجتهد
كذلك تقريد البعير فيه
والدود والنمل وما اشبهها
والحكم بالجزاء لو سهم دخل
والكلب ان سيله تعينا
أو كان بالقرب عليه ارسله
او كان مرسلا على مثل السبع
او نصب الاشرار للسباع
أو كان للاطلاق ثم عرضة
أو أمر الغلام بالافلاته
أو كان مات الصيد منه بالسبب

أو خيفة منه أمانة الفزع
 لا إن يكن دل على الصيد فقط
 أو يكن الصيد على فرع الشجر
 أو كان بعد جرحه تحاملا
 والصيد إن في نفسه تعددا
 تعدد الجزاء بالتعدد
 ومخرج للشك ثم يظهر
 أخرج ثانياً لأن ما فعل
 ثم الدجاج ليس بالمصيد
 وأوز يكون منسوب البلد
 وما يصيد محرم أو صيد له
 أو كان ذا بحاله أو أمراً
 فكل هذا ميتة لا يؤكل
 وجائز لمصرم ما صاد حل
 مثل اصطيداده لساكن الحرم
 وحرموا بحرم أن يقطعوا
 إلا السنن استثنوه والسواكا
 أو ما أريد موضعاً لسكنى
 وليس في ذلك من جزاء
 وصيدها بين الحرار قد علم
 وقطع أشجارها لديها يحرم
 جزاء صيد محرم وفي الحرم
 يحكم عدلين فقيهين به

أو حفر البئر لهذا فوقه
 أو حافر للماء بئراً فسقط
 وأصله بحرم فلا ضرر
 من خارج عنه فمات داخلاً
 أو قاتلوا لواحد كانوا عدداً
 في تلحم الحالين فافهم تهدي
 بأن عنه موته متأخراً
 من الجزاء لم يصادف المحل
 فذبحه حل بلا تقييد
 مثل الدجاج جائز بغير حد
 أو كان قد أغرى به من قتله
 أو كان مقصوداً به إذ عقراً
 كبيضه فهو إذا عتزل
 كمثلته فهو إذا له يحصل
 في الخارج الحل وذبح في حرم
 كل نبات شأنه لن يزرعاً
 أو أذخراً أو العصا من ذاك
 أو مصلح الحائط ذا مستنى
 كصيد طيبة على السواء
 محرم بلا جزاء فاحترم
 كل جهاتها يريد تعلم
 فهو على التخير في حكم الحكم
 بنعم كافٍ لذلك مشبه

مجزم ضحية محله منى
أو كان بالقيمة من طعام
يعتبر التقويم فيه أبدا
من جثث مطعوم لذلك المحل
ان كان فيه قيمة ومستحق
وباطل ان في سوى ذين خرج
فالمد منه اعطه المعتازا
فان يكن كسر" هنا فكملا
والثالث الصيام يكفي ما قيل
عن كل مد صوم يوم يجعل
ومن يرد جزاء صيد من نعم
ففي نعامة جزاء بدنه
والفيل فيه من بخاتي الإيل
وبقر الوحش ومثلها الحمر
وضبع وثعلب من الغنم
كذا حمام مكة مع الحرم
وذان في الحل وما سواهما
من كل طير ارنب يربوع
انها مراضها ذوي الصغر
وبعد حكم ان يشا فلينتقل
وليجلس ندبا اذا بمجلس
بعشر الجنين لو تحركه
والبيض مثله وعندما استهل

او مكة لانه هدي" هنا
بموضع القتل على الالزام
وان يكن بغيره قد أوجدا
وقد رواذا الصيحي في العمل
اولا فأدنى موضع فيه يحق
وقيل ان ساوى فأعلى لا حرج
وزائد وناقص ما جازا
ندبا واتقن ما عملت العلا
كل مكان أو زمان ذا قيل
وكسره حتما هنا يكمل
فسلم الحكم به لمن حكم
بقدرها ضئيلة او بادنه
ذات سنامين بقدر ما قتل
بقرة انسية دون الجوزر
بواحد لواحد يقضي الحكم
او اليمام دون تحكيم حكم
بين الطعام والصيام قوما
والضب فاحفظ مرجع الجميع
مثل الكبير والصحيح والذكر
لو كان من بعد التزام ما حقل
وانقص أن يظهر خطالم يجبس
من دية لأمه يُستدركه
فبجزاء أمه قد استقل

وبعد فدية لما كان حظر
 نذكر هديا ربما كان وجب
 وجوبه يتلى لمن تمتعا
 وتشارك لواجب وللمني
 وندبوه إبلا ثم بقر
 وندبوا احضاره المشاعرا
 ان كان واقفا به في عرفه
 وسبق في حج ولو عن غيره
 وفي سقوط بعض هذا المشترط
 وصحة الهدي بحل وحرم
 والنحر بالنهار ليس الا
 في عمرة بعد تمام سعيها
 ونحره في الحج بعد الموقف
 وسنه وعينه كالاضحية
 أو سوقه هديا وحين قلدا
 وبقر" تقليدها كذا يسن
 وبقر الهدي اذا كان لها
 وذلك الاشعار شق السنن
 الى مؤخر وغير نازل
 وعندما تشعر نذب التسيه
 وندبوا تعليق فعلى على
 وهو بحبل من نبات الارض
 وندبوا تجليل ذي الاشعار

ثم جزاء الصيد اذ عنه زجر
 وربما كان بحال متجب
 وقارن لحكم ذلك اتبعما
 وقبلة في التيم دون البدن
 ففهم وضأنها فيها ابر
 واوجبوه بنى أن ينحرا
 أو نائب عنه بها قد اوقفه
 وموقعا أيام نحر نحره
 فليس الامكة له فقط
 ينخل من حل الى ارض الحرم
 وسبق شمس والامام حلا
 وندبوا نمرة في هديها
 ونحره من قبله لم يعرف
 معتبر ذلك وقت التسيه
 وهدي إبلا سن أن يَمْلِكُدا
 ونحست الإبلُ باشعار اذق
 أسنة" تشعر ثم مثلها
 من جانب أيسر من مقدم
 بقدر مفصلين من أنامل
 يعرف والتكبير بعد توفيه
 قلادة الهدي لكي لا يُجْهَلَا
 مثل قلادة لخف محض
 فوق سنامها من الاطمار

وشقها ليدخل السناما
وغير واجد لهديه ثمن
صام ثلاثة من الايام
فان يكن قبل منى لم يكن
ان يسبق الموجب موقفا هنا
وسبعة يصومها اذا رجع
ويندب الهدى اذا ما اسرا
وهديه معيننا للفقرا
كفدية فكل هذا حرما
والنذر ما عين او كان جزا
كفدية نوى بها الهدى وما
كذلك منذور له تعينا
وما سوى هذا الذي كان ذكر
ويطعم الغني والقريب
وكل حكم جا على سبيله
وفي الخطام والجلال كلما
ومطعم وآكل مما منع
الا الذي عين للمسكين
ولا اشتراك حل في الهدايا
وغير رب الهدى حيث قلدا
لكن اذا ما كان هذا عن غلط
ومثل هذا سرقة لما نحر
والهدى ان ضل ولو مقلدا

فيحصل الثبات والدواما
لا حاضر ولا بدين مرتين
قبل منى إلا لعذر سامي
يصومها فيها بحكم بين
ودون سبق صامها بعد منى
لا هله بكل موضع تقح
قبل كمال ثالث فيه جرى
او كان منويا لهم اذ نذرا
عليه في المحل او تقديما
ذان له قبل المحل جوزا
اتى تطوعا فقبل حرما
لم ينو ذا فقر به اذ عيننا
ياكل منه مطلقا كما زبر
لا لوم في هذا ولا تريبا
فاحكم به ايضا على رسوله
فصل في اللحم الهداة العلماء
ابداله بمثله حتما شرع
نذرا فتقدر اكله في العين
لو اجرها فليس كالضحايا
بنجسه مجز لناوى قلدا
ولو نوى لنفسه ذلك فقط
لا قبله فان هذا ما اعتبر
فليتحرر نهدى سواه أبدا

وقبل نحر غيره ان وجيدا
ويعد نحر غيره اذا رجع
فَلْيَنْحَرَنَّ كَلَاهُئِمَّا اِنْ قَلْبًا
مقلدا فنحره حتما يقع

فصل في فوات الوقوف

ومن يفته موقف يعرفه
فالحج فاته وكل منسك
ونذبوا بعمره تحللا
ثم ليحلق ثم يقضي قابلا
وليخرجن للحل من تحللا
في حرم اوقعه او اردفا
وجاز ان يبقى على احرامه
وكرهوه حيث انه دخل
ولا تحلل اذا ما دخلا
فثالث الاقوال يمضي ومتى
وحصره عن بيت ربنا وقد
ولا يحل بسوى الافاضة
وحصره عن الجميع ظلمنا
مع الإياس من زوال المانع
يحل بالنية فهي تعتبر
ولا قضى وحجة الاسلام
ومثل هذا حصره عن عمرة

بمرض او ظالم تخوفسه
اذ فاته الحج هنا فليترك
طوافه وسعيه لها ولا
وكان في هدي الثقات كافلا
ان كان في حج الفوات أولا
وسعيه بعد القدوم ما كفى
ليكمل الحج بغير عامه
بمكة او قرب مكة وصل
أشهر حجنا ومهما فعلا
حج لعامه تمتعنا اتي
ادرك موقفا بحجه استعد
لو بعد طول من سنين طافت
ولم يحط بما نعيه علما
قبل فوات حججه المدافع
وينحر الهدى ويطلق الشعر
يفعلها في قابل الاعوام
فاعدل على الاتقان والتثبت

فصل في الضحية والعقيقة

سن لحر ليس في الحج دخل
 ضحية وان يكن يتيمًا
 وهكذا سُئِلَتْ عن الاولاد
 لكنه يكفيه ان شرَّكهم
 وذلك كونهم انه اقاربًا
 وهو يعولهم وان تبرعًا
 لا ان يكونوا شركاء في الثمن
 وهي بضآن جذع ذي عام
 فالعز ذو تمكن في الثانيه
 وابل بذات خمس كامله
 مقعدة الشحم وجساء وقت
 لا مرض يظهر فيها أو بشم
 أو عرج أو عور وقد ذهب
 أو بخر أو صمغ يستغرب
 ويس ضرع مذهب لدرها
 الا يسيرا من صغار ان عرض
 والخصيتان أو يسير اذن
 ومسقط السنين من غير كبير
 والوقت من ذبح امام الناس
 لآخر الثلاثة الايام
 ولا يراعى الذبح للامام

ويسره عن قوت عامه فضل
 وقيل بل تلزمه لزومًا
 والابوين عند فقر يادي
 كثيرهم مع كل شرط عنهم
 وساكنين بيته المصاحبًا
 والشرك هذا في ثواب وقعا
 وحيث تم الشرط لا حده اذن
 وبشئ سائر الانعام
 وبقر يذئ ثلاث وافيه
 وحالة التفصيل تأتي حافله
 والقرنان يكسر ولا يدمي كفت
 او الهزال والجنون والصمم
 من تلك بعض مثل ثلث من ذئب
 ومن لها في الوحش ام أو أب
 والشق في الاذن كشل بترها
 فلا يضر كالخفيف من مرض
 ان لم يزد عن ثلث في الاذن
 او غير ائغار فليس يغتفر
 هل في الصلاة او هو العباسي
 مغيب شمس على التمام
 بغير اول من الايام

او لم يكن ابرزها الامام
وان يكن امامهم توانا
فقدر ذبحه هنا تأخروا
لكن الى الزوال مندوب فقط
وندبوا سلامة من قادح
من كل ما خف من الادواء
ولا التي قد قوبلت او دوبرت
وشرط ذبحها النهار مطلقا
ابرزها يندب بالمصلى
ونديت بجيد الانعام
وبالذكور والتحول الا
فالضأن ثم المعز ثم البقر
وللمضحي ندبوا في العشر
وقدمت في يوم ذبحها على
وأفضل الوقت جميع الاول
فصدر ثالث فباقي الثاني
والاكل والاهداء والتصديق
وولد من بعد ذبحها خرج
وان يكن خروج هذا قبلا
ويكره الجز لصوف ما قصد
نباته من قبائل ذبح واللبن
وكرهوا اطعام كافر لبث
وكرهوا ايضا التغالي فيها

فبالتحري ينتهي السلام
بذبحه من غير عذر بانا
وعند عذر للزوال ينظر
والقدر بالاطلاق فهو المشترط
لا يمنع الاجزاء في الذبائح
وغير خرقاء ولا شرقاء
وهي على الاذن صفات سبرت
ونديه من بعد شمس حقا
للكل وهو بالامام أولى
وأبيض وأقرن الاغنام
ان زاد شحما فالخصي اولي
فإبل انزلها فيما اشهر
الترك للقلم وحلق الشعر
صدقة وفعل عتق عجلا
فأول الثاني لفضل ذا يلي
فاحرص على الاتقان والبيان
فندب جمعها بها محقق
فلحمه من بعد ذبحها اندرج
فذبحه يندب ليس الا
عند شرائها ولم يكن عهد
شربا ويما ليس فيها بالصن
مع العيال أو اليه قد يعث
وفعلها عن ميت تهديها

ويكرهون الفعل للمعتبره
وصح فيها ان آذنب مسلما
والذبح من مثل القريب عودا
يكره قبل ذبحها المسنون
وجوزوا من بعده اخذ العوض
وعادة من اجنبي عرفت
وذو قرابة لها لم يعتد
ونائب صحت له الاثابه
واعلم بان الحكم للضحيه
كسابق بذبحه الاماما
او جاهل بعيثها لما ذبح
ومثله اجارة او بدل
وليفسخ العقد الذي من ذا صدر
وليتصدق بالذي قد عوضا
ان كان قائما وان فات العوض
حيث المضحى بائع او مبدل
وان يكن من غير ربا حصل
الا اذا اشق ما قد عوضا
وارش عيب كان يبدو فيها
وكان لا يمنع من اجزائها
وجوبها بالذبح فالعيب اذا
وبعد نذرهما فعيثها منع
والعيب قبل ذبحها والنذر

ذبيحة في رجب مشهوره
وكرهه بغير عذر علما
لو مرة فليس هذا باعتدا
لو خلطت ابدالها بالدون
لان هذا بعد فعلها عرض
قيل اعتدا فيها وقيل بل وقت
نفي الاصح ان هذا معتدي
فلو نوى عن نفسه ما عابه
لو لم تكن لصحة مرضيه
او عيبت في الذبح او اماما
في كل هذا يبعه لما يبيع
الا لمعطى نحوه تنتقل
وعوض مع الفوات المعتبر
في كل حال لازما مفترضا
فراقب التفصيل تنظر بالعرض
فلازم عليه منه البديل
فليس لازما له هذا البديل
في واجب على المضحى عرضا
من بائع عاد لمشترها
للفقرا وقيل من اجزائها
من بعده طرا عليها ثبدا
اجزاءها ومثل بيعها امتنع
مسوغ صرما بغير حصر

كحبها الى انقضا أوقاتها
وان يمت صاحبها ما ذبحا
وان يمت وذبحها منه صدر
لا يبعها للدين بعد الذبح
وندبوا في سابع الولاده
واحدة معدة لواحد
من كل ما يجزه في الضحية
وأول الايام مولدا اذا
وشرطها النهار لكن يندب
تسمية له وحلق شعر
من فضة خالصة او ذهب
وجاز كسر العظم اذ تفرق
وكرهوا اعمالها وليمه
كختنه في يومها والافضل
والختن سنة على الذكور

لكنه اساء في فواتها
فندبوا لو ارث ان يسحها
فقسما للوارثين مفتر
فذاك معروف لهم بالطرح
عقيقة خص بها اولاده
فلتعدد ثم بالتمدد
مع كل اوصاف لها مرعيه
كان أتمى من بعد فجر نبذا
وقت الضحى فهو لها منتخب
وصدقة عنه بوزن الشعر
في يومها ان ذبحت فليندب
والاكل والاهداء والتصدق
ولطنه بدمها ذميمه
في وقت امر بالصلاة يعمل
والندب للاناث في المشهور

فصل في الذكاة

أربعة مبيحة اجماعا
ولم يضعها الشرع في البحري
حلقومها والودجين فاعلم
ان لم يكن بالذبح ذا غياب
من غير اكسال ذكاة الذبح
بالعرف لم يكن بذًا من عتب

تلك الذكاة قست انواعا
أكل محلها من البرّي
اولها قطع من المقدم
من مسلم مَيِّز او كتابي
من غير رفع آله للذبح
الا اذا عادلها من قرب

وقيل يكفي نصف حلقوم متى
وليس تجزى عندنا المخلصه
واشترطوا عند الذكاة النيه
واشترطوا تسمية من مسلم
ولكتابي اجتناب الذكر
والثان نحر صدر من ذكر
ابل زرافة وقيل كبقر
وغير ذا فالذبح فيه المعتبر
وللذكاة الآلة المحدد
وشراء ما يذبحه الكتابي
بذبحه لنفسه ما حلا
ولم يغب بذبحه ولو اكل
وذبحه لوجه عيسى او صنم
فذا علينا كله قد حرمنا
محرم بشرعه لا شرعنا
كذا شراء الذبح للصليب
كذا شراء ذبحه مما يعطى
كذا شراء الشحم من يهودي
كذلك بيع أو اجارة الى
كذا قبول مابه تصدقوا
وجعله جزارا او وكيلا
كشمن الضمر يكون سلفا
كذا ذكاة فاسق أو خنثى

بقطعه الاوداج كلها اتى
مافارق الحلقوم منها الجيمجه
نيتة ذكاتها الشرعيه
لكن مع الذكر فلا توهم
ذكر معظم بوجه الكفر
طعن بلبه الذي شرعا تحير
لكنما الذبح يفوق في البقر
وناب عن كل سواه في الضرر
لكنما الحديد فيها أجود
لعله المنصوص في الكتاب
له وشرعنا عليه دلا
لميته اذ بالذكاة ما انفصل
او كان بالشرع عليه قد حرم
فلازم العلم بجانبك العمى
فاكلنا اياه مكروه لنا
بنية التبريك لا التقريب
اكلا لنا لكونه شرعا قبل
فصل في كتابنا المجيد
كنيسة ونحو عيد عيلا
عن كل مبدود هوى تطلقوا
لكونه مخونا جهولا
واخذه في ثمن لا في وفى
ومثله الخصمي دون الاثى

ذبح كتابي^١ نذري اسلام
 وارجح الاقوال كره حاصل
 وثالث الانواع للذكاة
 وذلك جرح صادر من مسلم
 يجرح ذا توحش مأكول
 الا بعسر لو عليه قد طرى
 والعقر لا يجزه في مثل النعم
 حين شرود مويس او مطرحة
 وليس هذا العقر للكتابي
 وائة العقر من الحديد
 او حيوان جازح معلم
 مضى الى الصيد بأمر الأمر
 من يده او من يد الغلام
 على حلال عالم حليته
 لو كثرت أو في كغاره لا تثرى
 لم يشتغل بغيره حين مضى
 وكان أدماه وان في الأذن
 أو لم يصله ربه الا اذا
 وان يظنه حراما فظهر
 كذا إذا شكك في المبيح
 أو ساقط في الماء بعدما انفجر
 أو كان أغراه عليه في الوسط
 أو جرح يصدم صيدا صدم

قولان بالحلال والحرام
 ومنعه فيه دليل عادل
 عقر بما يأتي من الآلات
 لو لم يصل مع فهمه للعظم
 ليس بغير العقر من سبيل
 توحش بعد تأنس جرى
 وان يكن عليه قد خيف العدم
 بهوة تصدنا عن مذبحه
 فافهم هداك الله للصواب
 وغيره لكن من المحذود
 بطيح للامر طوع الفهم
 بنية الذكاة واسم القاهر
 والخلف في هذا الاخير سامي
 وأخذ ما قد نوى تذكيت
 إذ كان قد نوى الذي قد حصرا
 من أول الامر وعنه اعرضنا
 فمات من قبل تراخ بين
 مقتل صيده هناك فذا
 أنه حلال" أكله لا يغتفر
 كالضرب بالمسموم في الجريح
 او شارك الكلب كلاب لم ييح
 من بعد ما مال اليه وانخرط
 أو عضه ولا يكون ادمى

الا اذا نوي عليه مضطرب
 بالهبل والجرمة منصوران
 ولم يخلصه وكان عنده
 الا لظن موته لبعده
 او مع غيرهم إذ أتاه ساعي
 وصيده منقوذ مقتل اكل
 منه فليس قادحا ما قد فعل
 دون النهار إذ هوامة ثقيل
 جوز اكله بقول عادل
 يقتله الثاني فذا لم يؤكل
 وقبل مسك أول لن ينما
 بكل ما يمته مع نيسة
 ما ليس ذا نفس تكون سائله
 شرط على كل من الحالات
 لكن مع النسيان هذا مقتدر
 لكن على هذا المقال يقتصر
 آله فان ذ شرعا حميد
 مع عقل يسرى يدها اماما
 ندبا كايضاح محل المنحر
 لوجهة القبلة فهو ازكى
 مقتله وكان حيا اخذا
 تغليصه مع قدرة حتى هلك
 وذا نحق المسلمين مرعي

او غاب صيده والجرح اضطرب
 وغيره فذا به قولان
 او ترك الجرح يفري صيده
 او قد تراخى في اتباع صيده
 او حمل الآلة في المتساع
 لكنه ان كان في ذين وصل
 وحيث جرح من الصيد اكل
 وان يغب لبلافات لم يحل
 وان يرى السهم على المقاتل
 ومرسل من بعد مسك الاول
 ومثله ان قتلا الصيد معا
 ورابع الانواع للتذكية
 وذلك في الجراد او ما مثله
 واعلم بأن نيسة الذكاة
 ومثلها ذكر الإله إن قدر
 وقول بسم الله أولى ما ذكر
 ويندب الحديد فيها وليحد
 وابل ينسب أن تقام
 ويضع الذبح لجنب ايسر
 ويندب التوجيه للمذكي
 كفري اوداج مصيد نفذا
 وحكم من مر بصيد فترك
 يضمنه لربه بالشرع

ولم يكن ينقذه لما قدر
 حتى جنى ضياع هذا الحق
 في أمر مسلم جنى عليه
 لكل مضطر لها حتى عطب
 عن مسلم فمات من ذي الجائفة
 عن ذي اضطرار عاد للذهاب
 يضمن في كلِّ وما قد أشبهها
 إذا وجوده بفعلها اقترن
 قصد ذكاة آكلهم ليؤكلا
 فان هذي ليس يخفى فضلها
 عند أياس نفعه فيقتل
 كالسليخ والقطع وموت ما استقر
 لانه في حكم ميتة جميل
 كالرأين فالكل هناك أكلا
 به وكان فيه بالفعل سبق
 فحقهم فيه سواء إذ وجب
 فهو لمن يصيده بعد دري
 فاحفظ رعاك الله احكام السبب
 بطرده قد حل في الجباله
 فالصيد هذا دون ربها له
 فصيدها لربها لا يلتبس
 ادراكه من غيرها له حكم
 فهو لربها اذا بها ورد

في ترك تخلص لمال أو بشر
 كسكه وثيقة لحق
 وكنه شهادة لديه
 كذاك منعه مواساة تجب
 كمنعه خيلا لجرح جائفه
 والفضل من طعام او شراب
 وخشب عن ذي جدار قد وهي
 وفي المواساة فيقتضى بالثمن
 وحرموا اصطيد ما كول بلا
 الا فواسقا اريد قتلها
 كذا اراحة الذي لا يؤكل
 والذبح مكروه على دور الحفر
 ودون نصف من مصيد ما أكل
 الا اذا اقتد منه المقتسلا
 ومن يادر نحو صيد استحق
 وان تساوى طالبوه في السبب
 وان ينسب لو بكف مشتري
 ان كان ذا توحش حين هرب
 أو شارك الطارد ذا حباله
 وان يكن لو لم تعنه فالكه
 وان يكن في طرده منه ينس
 وطارد الصيد لدارم إن علم
 وان يكن لغير وجهها طرد

أما المذكى من حياته يشس
مع التحرك القوي لو ضني
لكن إذا لم تنفذ المقائل
للحيوان خمسة مقائل
في فقرات الظهر والعنق معا
والنثر للدماغ او فري الودج
الا على الخلاف فيه قد يعمد
وان تكن ذات جنين ذكيت
ان تم خلقه وشعره نبت
الا اذا فات مع البدار
ومزلق يعيش مثله اكل

جواز الاكل منه غير متيسر
او سيل دم^ه والضنا لم يكن
وبعد انفاذ لها لا يؤكل
قطع نخاع وهو مخ نازل
ونثر حسوة ومن تلك المعى
وانثقب للمصران لاشق ووج
سادسها أو كان في العدير^د
فمن ذكاته ذكاتها كمت
وان يكن يخرج حيا وجبت
فالعذر في ترك الذكاة جاري
فاعمل على الاتقان فيما قد نقل

هذه الأرزوزة الأدبية في الأخلاق الإسلامية
لناظمها العالم العامل وحيد عصره وبهجة
مصره شيخنا المرشد الشيخ عبد العزيز
بن صالح العلي المتوفي عام ١٣٦٢ هـ
عامله الله بطلقه الخفي أمين
نسم أمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لنا هدى
أكرم أنبيائه والخاتم
صلواتنا عليه والسلام
وبعد فاعلم يا أخا السؤال
لمهج النجاة والكمال
لشرعه على لسان أحمد
متمم الأخلاق بالكم
وآله وصحبه الكرام
أرجوزة مرشدة الأفعال
في القصد والاقوال والأفعال

فصل

الزم صفات المصطفى المختار
صفاته تأتيك في الآيات
خير البرايا سيد الأبرار
وفي الأحاديث عن الثقات

فصل في الحث على الجهاد

أولها الجهاد للكم
قتلاؤه الأحياء عند الله
وانظر لمن قام به من الأول
ومن يكن منهم مضى قتيلا
أدخله مولاة في أحبته
ولا ينال ذا بكثرة العبد
من دون حفظ لحدود المولى
وأن قم بشرع ربنا العلي
في خدمة الله على المختار
أتى عن الله بلا اقتبائه
من عاش منهم ملك الملك الأجل
نال الهنا والمنصب الجليل
وعاش في الفردوس أعلى جنته
ولا باعداد الجيوش والعدد
وأن يكون دين ربى أعلا
أيدنا بالتصر في وعد جلي

يقذف في القلوب ما أراد
وتارة يُلقي عليها الرعب
فتبصر الأعداء عليه الذل
حتى يراه خصمه جليلا
أنزله الرب العظيم القاهر

وربنا يُصَرِّفُ الأجنادا
حيث يصب الصبر فيها صبًا
ويلبس الجند الكثير القله
فحيث شاء كثر القليلا
وذا عن القرآن علم ظاهر

فصل في حكمة الجهاد

اذ كان واجبا علي العباد
أخوان صدق بين أثنى وذكر
وذاك داء قاتل اذا استمر
اذ صده عن البراهين العمى
اذا اشتكى الي انطبيب الاجود
وربما يشق عن أمعائه
على العلاج بل يرى من بره
لكل ذمي من الكفار
لعلها تبيري من الأمراض
فقد أتى برحمة الأنعام
ما أوجب الله من القتال
منسوخ حكم بفال ثابت
كجهاد الكفار تلك الظلمه
ومثلها كم آية لا تجهل

وان تسل عن حكمة الجهاد
حكيمته بأن أنواع البشر
فحيث كان جاهل منهم كفر
عولج بالقتال حتى يلبس
كما يجيء عاقل بالولد
فربما يقطع من أعضائه
ولا يلام والد في جيره
وان تسل عن حكمة الصغار
فذاك كالحمية للمراض
فاخضع وقبل قدم الإسلام
واعلم بأن أفضل الأعمال
وقول لا اكراه بعض آية
بنص آيات الكتاب المحكمه
ومثل قاتلوا الذين هم يلو

فصل في الحث على التمسك بالشرع

واعلم بأن شرع ربنا شرف
 وخارج عنه على الذل هبط
 فلو اقامه بنوا الإسلام
 مجاهدين في سنبل الله
 ذل لمجدهم جميع العالم
 لكنهم كما تراهم ضيموا
 من ظالم يقهر للعباد
 وآخر مخادع مرابي
 ومدمن الخمر والملاهي
 ولايس للذهب المحظور
 وتارك المنكرات فاشيه
 مع كل قول من قبيح وعمل
 فانصح لدين الله راج ما وعد
 واحذر من العجب فبئس من صفه
 تسومها الأعداء سوم العبد
 تسليمها مروءة وديننا
 ودع لمن يقول ذا لا يذكر
 ولا يعادي مؤمن من أحد

لازمه بهية المجد يخف
 مذموم في كل عين قد سقط
 خوفاً من الله على التمام
 مصدقينه بلا اشتباه
 من كل كافر عنيد غاشم
 شرع الإله وهوام تبعوا
 بلا مراعاة ولا سداد
 وحاكم بحكمه يحابي
 وعن صلاة وزكاة ساهى
 وخالص الفضة والحري
 يمين فاستقا وينهى ناهيه
 فالذل فينا بذنوبنا دخل
 ولا تلاحظ فيه مالا أو ولد
 أصحابها بذلها متصفه
 لم تستطع لإحكامها من رد
 وتجميل العار لها غدنا
 خوفاً من الكفار فهو منكر
 الا كفوراً جاحداً للصد

فصل في الحث على العلم

وبعد فالعلم بشرع ربنا
يدري به العبد مواضع الضرر
وصاحب الجهل ذليل ساقط
تصوته تصوى الإله والعمل
أصحابها الهداة للأنام
ومدركوا النجاة والإكرام
فهو به نيل الكمال والمنى
فلم يكن من أمره على خطر
تدركه الأخطار والمساقط
وهي التي أتفع شيء وأجل

فصل في الحث على الصلاة

وبعد ذلك فالصلاة انها
تملأ صدر العبد نوراً وهدى
لكن اذا كان لديها يخشع
ومن نبا عنها فذلك المسارق
بله قال أحمد الفتى ابن حنبل
هي التي يوصل للرب بها
ويتهي عن الحرام والردى
ويرقب الله بها ويضرع
في كل حال بخادع منافق
يحب في الكفار فيقول جلي

فصل في الحث على الزكاة

ثم الزكاة للمزكي نعمه
معدودة ثلاثة الأركان
يورث ماله وعنه يسلب
ترفعه وللفقير رحمه
تاركها ييؤء بالخسران
وهو به من بعد ذا معذب

فصل في الحث على الصيام

ثم الصيام فيه أي حكمه
ومنه شهر الله ركن صومه
ومن نبا عنه ملوم خاسر
يُحَسِّنُ الفكر ويثلي الهمة
يكرم ربنا الذي يكرمه
وجاحد لفرض ذلك كافر

فصل في الحث على الحج

وبعد ذا الحج لبيت الله أعظم به يتأ عظيم الجاه
دعا إليه ربنا العبادا فلكل منهم بالجزيل عادا
ومعرض عن ذلك البيت حرم وكفر من يجحد فرضه علم

فصل في الحث على بر الوالدين

وبعد ذلك راع أمًا وأبا ففوق ما تفعل أنت استوجبا
هما كفيلاك بأوقات الصفر وكابدا فيك الكلال والسمر
والله وصاك بشكره لهما مع شكره وذا تعظيمهما
واحذر من العقوق فهو المهلكه صاحبه نهج العلى ما سلكه
قد أذن الله عليه بالغضب وفارق الرحمة واستدعى العطب

فصل في الحث على صلة الأرحام

وصلة الأرحام نعم المقصد يعرف حقها الكريم السيد
قد عظم المولى العظيم قدرهم وأوجب المولى علينا برهم
ووعده الله على ذا بالجزا خيرا عظيما عاجلا وناجزا
كالطول في العمر وبسط الرزق والحب في الناس بوعده صدق
وقاطع الأرحام لم يفلح أبد وحيث ما ولى تولاه النكد
قد قطع الله له لما قطع أرحامه فويلسه ما صنع

فصل في الحث على إكرام الجار

والجار فاعلم حقه عظيم من حقه التبجيل والتكريم

وأن تكون سائر أسراره ولا تقارب أبداً ضراره
وقد أتى عن النبي المحسن من يؤذ جارا لم يكن بمؤمن

فصل في الحث على إكرام الضيف

والضيف حقاً واجباً له القرى بالشرع فاعلم لا حديثاً مفترى
فاكرمه منته بطيب نفس بالبشر منك والقرى والألس

فصل في الحث على شيء من الآداب

ثم تقرب عند مولاك العلي بالمنجيات من صفات كمثل
من ترك ضحك مفسد للعقل ومنهيب الهيبة من ذي فضل
كذلك أثار الكلام الساقط فهو قبيح جالب المساخط
ولا زمر الفقه من العلوم يتقمك في منهجه التويم
مستلزماً أربعة قد عرفوا بالعلم والايمان ممن سلفوا
أحمد والنعمان ثم الشافعي ومالك شيخ الجميع الألمي
أولئك الهداة والنجوم فهجم على الهدى قويم
أعلام حق للمريد الساري داعية لسنة المختار
وان أردت أن تغذى بالحكم وروح علم مصطفيه لم يضم
دع ابتجاً بصناعات البشر قتلك حرفة وعلماً اتشر
ما فلهرت غريبة عند أحد الا سواهم بتظيرها استعد
لكن تفكر في الكتاب المنزل من ربنا أعني كلامه العلي
لا يستطيع الناس منه سورة ولو تظاهروا على وتسيره
فطالب الخصم بأقصر السور يظهر لك العجز عليه والخور

وأعجز كل الناس عربا وعجم
كم رامه معاند ممن كفر
مع كون صنعة الكلام أقربا
أعظم به معجزة لها البقا
واجعله في أحوالك الإماما
واتل كتاب الله في أوقات
تهديك للبارئ فترجو رحمته
فهو العلوم والكمال والشرف
والحظ إلى الجنة في القرآن
وانظر إلى النار تجدها ناهية
رائظ إلى نفسك في دنياكا
فابذل من الأسباب ما ينجيكا
واطلب لرزق الله بالأجمال
ولا تكن مثل الكفور العالي
فإنه قد أعطاك رشداً وهدى
وأنت لاقية ولا مال معك
فلا تضع يا عاقلا أوامره
واعلم بأن الرزق ربي قدره
فكسب ضعيف نال ما تمنى
لكننا الأسباب كالحجاب
ولا تكن أيضا مضيعا للسبب
ولازم التقوى تكن أنت الاجل
وهي امتثال ما هنا أمر

والجن حتى أذعنت له الأمم
فرد خاسئا وبالعجز أقر
لطالب يعرف ذا من جربا
فادمع به الباطل حتى يزهقا
تنل به النجاة والإكراما
ملاحظنا تدبير الآيات
عينا وحيناً قد تخاف سطوته
لا يعتريه باطل ولا جنف
تزدك في عبادة الرحمن
عن طرقي من انفساد غاويه
تجدك منقولا بها لذاكا
فتدرك الرحمة من بارئكا
وكل مكسب من الحلال
تحاول الدنيا ولا تبالي
وانت لاقية بحق أبدا
الا جواباً عن تميم أودعك
من أجل دنيا عن قريب غامرة
فالسعي فيه سبب ما كسره
وكم قوي سعيه ما أغنى
ليحصل الإيمان بالغياب
فبذله بالشرع ربما وجب
فهي التي تنجيك من بين العمل
والكف عن كل الذي عنه زجر

تذهب فضله ايجيل انثبما
ما صاحبت قلبا مره الا فسد
وافرح بغير بنبي الإسلام
وكفء ما عشت عن الاثم
يعلم ما تجننه السرانر
وليس يغني واند ولا ولد
بالفمر والذل بما جناه
فهي لاسباب البلا مقتضيه
وربها كالطفل اذ كان نشا
من كل خلق مستطاب وافي
لهية الحكمة والرشاد
والسنة الواضحة البيان
باللطف والإحسان لا بالضرر
فهو يلاقي بالأذى ولا يُسدر
فان ذا من أعظم المكارم
محرمه فذل شر متبع
ولا ثمار مسلما ولا تعب
فذي خصال كلها ذميه
أو كلمات عنده مرضيه
ولا فة في الأمر كالموافق
فردءه باللطف حتى ينتبه
أولا فزجره وهجره يسن
ولا تضعفه فذا له ضرر

واحذر صفات مهلكات للفتى
الكبر والرياء حقد وحسد
فطهر القلب على الأناس
والطرف غصه عن الحرام
فريك الباري انيك ناظر
فخفه يوما لا يصافيك احد
وقد يصاب المرء في دنياه
فاحذر هديت ما حيت المعصيه
ولا تدع نفسك تجري ماتشا
وحكثها باكرم الأوصاف
فعند ذا تكرمها الأعداى
وأكرم الصفات في القرآن
أمر" بمعروفٍ وبهي منكر
الا اذا الأمور أظهر البطر
وكن غيورا حافظ المحارم
وأرذل الناس الذي كان يثضع
وباعد الخداع عنك والكذب
وجانب الغيبة والنميه
وباشر المسلم بالتحية
وانصح له نصح الصديق الصادق
الا اذا أتى الردى أو قال به
فان يكن رد بلطف فصن
ولا ترد من جليستك الخير

فاستر عليه ستر خيل مونس
فالحر لم يشمت ولم يفضح أحد
من مسلم تكن إماما تحذى
بذلك أوصي سيد الأنعام
تكن عدو السنة السنية
ومن يشير تابع الكفار
كهيئة الإمام عند اللعاب
عن فعله إذ هو فعل محتقر
سودا ويضا كالصباح انضعا
میزاً وحسنا عند كل رائى
فحلقها يعد قبحا منكرا
يعرفها السادات والأكابیر
يعتادها أهل الضلال والرب
فدين من يلبسها قد أفسده
عن سيد الرسل الكريم الأجد
فذلك منهم فاحذرن واتبها
ذوي النهى والمجد والكمال
من قال فيه الله كالأنعام
والله بالتطهير في الشرع أمر
وقال إن الله يرضاه لنا
فكيف تفسده بذلك التتن
فهو مضاهات لما الرب شرع
فلا تخالف أمره فتبلسي

وان أتى بهفوة في المجلس
ولا تعقبها بذكرها أبدا
رجاهد النفس على حمل الأذى
واجهر إذا لقيت بالسلام
لا تجعلن إشارة تحيه
ان السلام هيئة الأبرار
واحذر من التصفيق بعد الخطب
فقد نهى الرجال سيد البشر
واعرف كرامة الرجال باللقى
فهبي لهم فضل على النساء
وأمر الرسول ان توفسرا
وسعة الثياب حسن ظاهر
والحلق للحية مع ضيق السلب
واحذر من القبعة لبس المرده
فقد أتانا في الحديث المسند
فمن يقوّم فاعلمن تشبها
فتابع الكرام في الأفعال
ولا تكن مشابه الطغام
وشربك التبنك شين وقدر
وقد أتى السواك عن نبينا
وفضله التنظيف والظهور الحسن
واحذر حضورا في مجالس البدع
وقد نهاك عنه ربك العلي

واصبح اذا صحبت كل فاضل
ولا تجالس فاسقا أو كافرا
ان الجليس يزرع الأخلاقا
ان الجليس عند كل الحكما
مستجمع للدين والفضائل
فان في ذلك شيرا ظاهرا
فيه صلاحا كان أو نفاقا
يفرس في جليسه ما أحكما

فصل في النفس

يا أيها الباحث عن سر القدر
فالله رب ماله من دائع
فهو اذ عن فعله لا يسأل
أوجدنا لحكمة ثم ابتلى
اراد أن يعرف بالجلال
فمن جلالة العقاب والنقم
فصير الخلق لذين مظهرا
لكن اراد أن يقيم حجته
وجعل الانسان ذا اختيار
وحجب الاقدار بالاسباب
فمن له الخذلان لازم السبب
ومن له الفلاح بالايمان
حتى اذا زال الغطاء وظهر
قال الذي قد رزق الايمان
وقال من صد عن المحجة
فمن يكن على جمال ذا اعترض
وان يكن انكر تعذيب البشر
فعل الإله جل عن فعل البشر
وما له في الحكم من منازع
والخلق عن أفعالهم قد سئلوا
وفق من شاء ومن شا خذلا
في باهر الملك وبالجمال
ومن جماله الصلات والنعم
ونوع الكل لما قد قدرنا
برسل ليوضحوا محجته
يجري على مناهج الاقدار
لينب الخذلان للرتاب
وصد عن نهج الإله بالريب
ينظر فعل ربه المنان
ما كان قد جرى به حكم القدر
الحمد لله الذي هدانا
يا ويلتا قامت على الحجج
فقلبه فيه النفاق والمرض
على اختيار ما جرى به القدر

فقل نراك اذ ملكت الأعبدا
 وامت ايضا تذبح الانعاما
 فكيف أصبحت تخاصم العلي
 ومحنة تحل بالاطفصال
 فتلك فتنة أنت من القتن
 فرب مرتاب بها قد خذلا
 فخذلها واعمل بها يا من عرف
 أياتها في العمد مائتان
 محمد والأل والصحب الكرام

قسمتهم مقربا ومبعدا
 لأجل أكلها ولا ملاما
 في ملكه الحق العظيم المعتلي
 محجوبة السر عن الجهال
 والعبد في الدنيا مراد ممتحن
 ومؤمن نال على تلك العلا
 تهدي الى حسن الخصال والشرف
 ثم صلواته على العبدانسي
 وكل مرشد وناصح الأنام

(تمت)

هذا كتاب دليل السالك في مذهب الامام مالك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل الكتاب وعلم الإنسان ما لم يعلم وأرسل الرسل لينذرو ويشرحو فعدل وما ظلم وجعل الدين الإسلام في التشريع والحكم ديننا تقبله القوس وترضيه العقول لما فيه من المعلوم والمنطوق أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه فبجانه فضل ديننا على سائر الأديان أعمده على ما أولانا وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الصفوة المختار اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه المهاجرين والأنصار وبعد فإن السلام العلامة والخير الشهامة العالم العاقل الورع المرحوم الشيخ عبد العزيز بن صالح العلي القرشي نبا المالكي مذهب الإحسان بلدا السليم عقيدة كان رحمه الله فقيها زاهداً حسن الخلق والأخلاق أقى عمره في اندرس والتعريس له قبول في قلوب المخلص وقد ألف هذا الكتاب تمريناً للمبتدي وتذكيراً للمتمهي اختصر فيه المطلوب من المذهب في العبادات نظماً فأجاد وأفاد فجاء مختصراً مفيداً لذيد المذاق زبدة للتالي تحفة للقاري .

ان تجد عيباً فسد الخلالا جل من لا عيب فيه وعلا

حمد صالح بن حمد الرومي